التجمع اليمني للإصلاح

الرؤية والمسار

دراسة في النشأة والتطور

من ٩٠م - ٩٨م

محمد عبدالرحمن المقرمي

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م



التجمع اليمني للإصلاح

الرؤية والمسار

دراسة في النشأة والتطور

من ٩٠م — ٩٨م

محمد عبدالرحمن المقرمي



صنعاء

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

التجهيزات الفنية عبدالرحمن مشرح

إهـــداء

- إلى الذين يسهمون - بجهودهم الخيرة ، وأفكارهم النيرة - في استنهاض واقع الأمة المستكين.

- إلى طلائع الشباب، الساعين نحو ترسيخ قواعد أساس مشروع النهوض الحضاري،

- الصاعدين بعقول متفتحة، تأخذ بأحسن ما في الماضي التليد والواقع المعيش.

- وإلى والدي الفاضل ، وإخواني الأعزاء ، وأبنائي الأحبه.

- إلى كل هؤلاء وأولئك ... وإلى رفيقة الدرب (أم مالك) ..

- أهدي هذه السطور.

تقــــــــــديم

بقلم . الأستاذ / محمد عبدالله اليدومي

الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح

منذ الإعلان عن تأسيس التجمـع اليمـني للإصـلاح في ١٣ سبتمبر ١٩٩٠م ظـل في دائـرة الاهتمـام لـدى مختلـف الشـرائح السياسـية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية باعتباره واحـداً مـن أهـم مؤسسـات المجتمع المدني، وأحد أكبر ثلاثة أحزاب سياسية في البلاد، تمتلك أدوات وإمكانيات صياغة مستقبل اليمن ... وكان ذلك الاهتمـام أمـراً طبيعيـاً نظراً للثقل الذي يمثله (الإصلاح) في الحياة السياسية اليمنية ولهـذا فقـد قام العديـد مـن البـاحثين الأكـاديميين والسياسـيين الأشـقاء والأصدقـاء بإعداد الدراسات والأبحاث المتنوعة عن (الإصلاح) لكن تلك الدراسات والأبحاث ظلت تعكس وجهة نظر أصحابها، لذلك فلم تخل من نقص أو هوى أو كيد أو إساءة، لكنها – في كل الأحوال – تظل مفيدة، وتعكـس مستوى الاهتمام بـ((الإصلاح)) ودوره وتأثيره ومستقبله.

ولا يختلف اثنان على أهمية التوثيق والحفظ للوقائع المختلفة حتـى لا يظل هناك أي احتمال لتزوير التاريخ وقلب الحقائق ....ومن هذا المنطلق ظل ((الإصلاح)) مهموماً بهذا الأمر لكن مسار الأحداث في اليمن منذ إعلان الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.لم يسـاعد على إنجاز الكثير من المهام بسبب الأزمات الداخلية والخارجية التي ظلت

تتحكم في مسار الوقائع والأحداث ... وكان لا بد لنا -في (الإصلاح)- أن نسعى لتقديم رؤانا للكثير من القضايا والأحداث وتفسيرنا لها حتى يفهمها شعبنا وكل المهتمين والباحثين كما هي لا كما تريده أهواء المحبين والمبغضين على السواء.

لقد سعى التجمع اليمني للإصلاح لإخراج هذا الكتاب الذي بين أيدينا، والذي تم تكليف الأخ الأستاذ/ محمد عبدالرحمن المقرمي بإعداده وإنجازه رغم ضيق الوقت وذلك ليكون في متناول المهتمين والباحثين والذي يعكس فيه تصور (الإصلاح) للكثير من القضايا والوقائع ورؤاه تجاهها التي لا تخلو من اجتهادات الباحث ورؤيته لها المنبثقة من موقعه كعضو في الدائرة السياسية بالتجمع.

لذلك فإننا نأمل أن نستقبل ملاحظات القارئ الكريم على ما ورد في الكتاب سواءً ما كان يعتبر في عداد القصور أو ما كان يحتاج إلى المزيد من التوضيح والتفصيل حتى يمكن تدارك ذلك في طبعات قادمة أو في إصدارات أخرى.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل...

سبتمبر ٩٨م

مقدمة الكتاب

نبعت فكرة الكتابة عن (الإصلاح) من الإحساس العميق بوجود إشكالية يعانيها (الإصلاح)، شأنه في ذلك شأن غيره من التنظيمات والأحزاب السياسية اليمنية، متمثلة بعدم توفر أي مرجع، أو دراسة مفصلة تتناول مجمل أداء ومناشط هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية ومن ثم خلو المكتبة اليمنية من أي كتابات وافية تعرف بالأحزاب، وأهدافها، ومنطلقاتها، ونشأتها، ومراحل تطورها، والتحولات والمنعطفات التاريخية التي مرت بها، وبالتالي استعراض المواقف، وطرق الأداء للمهام والوظائف المناطة بها، إلى غير ذلك مما يسلط الأضواء على واقع الأحزاب، ويستكشف تأسسها، وحقيقة تمايز البنى والأطر التنظيمية الداخلية، والعلاقات المتبادلة بين الأطر القيادية العليا والوحدات الأدنى، ومدى المشاركة السياسية المتاحة للأفراد في إطار الحزب والتنظيم نفسه.

وانطلاقاً من الشعور بهذا المأزق المستفز، تبلورت الفكرة لتتحول إلى مشروع كتاب يشكل الحلقة الأساس في سلسلة دراسات نتغيا إصدارها - تباعاً - حول التجمع اليمني للإصلاح، ونستهدف - من خلالها - إعطاء فكرة كاملة، وصورة واضحة عن مجمل الفعاليات والوقائع والتطورات التي رافقت (الإصلاح) في مختلف مراحل مسيرته التاريخية المتواصلة، ومن ثم سد الفراغ الحاصل في هذا المضمار.

وفي هذه الدراسة الأولية، كان هدفنا الأساس تسليط الضوء على معالم الدور الذي نهض به (الإصلاح) منذ الأيام الأولى لإعلان نشأته عام (٩٠م) ، حين تصدر صفوف المعارضة، وحتى وقتنا الراهن ، عقب انتقاله إلى صفوف المعارضة من جديد، بعد معايشته للعديد من الانعطافات والتحولات ، شهدتها الساحة اليمنية، بشكل متلاحق، منذ مطلع العقد الحالي، لتؤثر - بإيقاعاتها السريعة - على كل الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية العاملة في الساحة، وتلقي بظلالها، وانعكاساتها على مختلف الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، والأمنية ...، إلى غير ذلك مما له علاقة بالأوضاع العامة لأفراد المجتمع ، وهو ما سنرى كيف أن (الإصلاح) عايش تلك المتغيرات والأحداث، وتعاطى مع

تفاعلاتها، وحاول الاستفادة من إيجابياتها، وكذا تحاشي سلبياتها، ومـن ثـم تطويـع الفرصـة التاريخية لتطوير أدائه، وتحسين أساليب معاملاته، وتوسيع دائرة علاقاته ومعارفه.

هذه الدراسة - إذاً - تستعرض المعالم الرئيسة، للمهام الـتي أداهـا (الإصلاح) في المـدى الزمني الممتد من (٩٠م) وحتى نهاية الربع الثالث من العام (٩٨م).

وقسمت الدراسة إلى ستة فصول، تمحورت مواضيعها كما يلي :

الفصل الأول : وعنوانه : ميلاد (الإصلاح) :

وهو عبارة عن استهلال بمقدم (الإصلاح) ومدى الارتياح الذي عكسه إعلان النشـأة، بالإضافة إلى استعراض موجز للجذور التاريخية، مع التعرض للظرف التـاريخي، والجـو العـام الذي ولد في ظله (الإصلاح).

الفصل الثاني : وعنوانه : البناء النظري :

ويتضمن الحديث عـن النظام الأساسي، والبرنـامج السياسي، لتسـليط الضـوء حـول الأهداف والمنطلقات، والأسس، والمبادئ، التي يؤمن بها (الإصلاح)، ويسـعى إلى تجسـيدها في إطار الواقع العملي، وهذا الفصل يقدم تعريفاً موجزاً لملامح (الإصلاح).

الفصل الثالث : وعنوانه : الهيئات والأطر التنظيمية :

ويتركز الحديث فيه عن التكوينات التنظيمية، وتمايزها، منذ انعقـاد المؤتمـر العـام الأول، وكيفية تشكيل الأجهزة والأطر المتخصصـة، مـع إعطـاء نبـذة مختصـرة عـن المهـام الموكولـة إليها.

الفصل الرابع : وعنوانه : من المعارضة إلى المعارضة :

وتم فيه تتبع كافة الأنشطة والفعاليات منذ مرحلة المعارضة الأولى للإصلاح عـام(٩٠م) وحتى خروجه من السلطة والعـودة إلى صف المعارضـة عـام (٩٧م) ، بكـل مـا تخلـل هـذه

الفترة الزمنية من أحداث وتحولات وقضايا، أهمت (الإصلاح) وتعامل معها وفق رؤيته للحلول والمعالجات، الخاصة بكل منها.

الفصل الخامس : وعنوانه : قضايا عامة :

وتم فيه تناول خمس قضايا أساسية ذات علاقة بتحولات الواقع اليمني، في محاولة لتوضيح موقف (الإصلاح) ورؤيته لكل من هذه القضايا على حده.

أما الفصل الأخير : فقد خصص للملاحق :

وهي عبارة عن اتفاقيات سياسية ووثائق تنسيق بين كل من (الإصلاح) وبعض القوى السياسية الفاعلة، في مناسبات مختلفة، بالإضافة إلى وثائق أخرى ذات أهمية، رأينا تثبيتها لما من شأنه الاستفادة منها من قبل المهتمين والباحثين.

وبعد هذا الاستعراض لمضامين الكتاب تجدر الإشارة إلى أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد الدراسة، وتتمثل أولاها بصعوبة الحصول على المعلومات اللازمة والكافية لتحقيق الغاية، وإنجاز دراسة شاملة ومتكاملة.

ويظهر أن المشكلة التي يعاني منها (الإصلاح) في مسألة المعلوماتية ، وعدم توفر أجهزة متخصصة بحفظ المعلومات، وتصنيفها، وأرشفتها، ومن ثم تقديمها حال الطلب، يظهر أن هذه المشكلة تطال كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية، وخاصة تلك التي انتقلت من حالة السرية إلى جو العلن، حيث يبدو أن ظروف العمل السياسي لفترة ما قبل التعددية، ما تزال تفرض نفسها على جزء من الأداء العام لهذا الحزب أو ذاك، لدرجة أن الكثير من الأفراد والكوادر التنظيمية تعيش ماضيها البعيد، رافضة الخروج من شرنقاتها المعتقة، غير مفرقة بين ما هو علني وبين ما هو سري من المعلومات، مع العلم أن لهذه المشكلة انعكاسات وآثار سلبية على مستوى الأداء التنظيمي نفسه، حيث تبرز هذه السلبيات من خلال ضعف قنوات المعلومات الموصلة بين مختلف الأطر والأجهزة التنظيمية، وعدم تبادل

المعلومات، وقلة دورانها وانسيابها لتشكل ذلك معضلة حقيقية، تعيق الكثير من الأعمال وتفوّت العديد من الفرص ، وتجعل الأطر والبنى التنظيمية شبيهة بالجزر المعزولة.

وللحقيقة أننا تعمدنا ذكر هذه الإشكالية في مقدمة الكتاب على أمل التفهم وأخذها في الاعتبار، والعمل -مستقبلاً- على تلافي هذا القصور، من خلال إرساء نظام معلوماتي وإنشاء جهاز متخصص بهذا الشأن، وإن بدأ الأمر بـ(ارشف مركزي) تنصب فيه كافة المعلومات ذات العلاقة، ويتبع في تصنيفها وترتيبها الأسلوب العلمي المعروف.

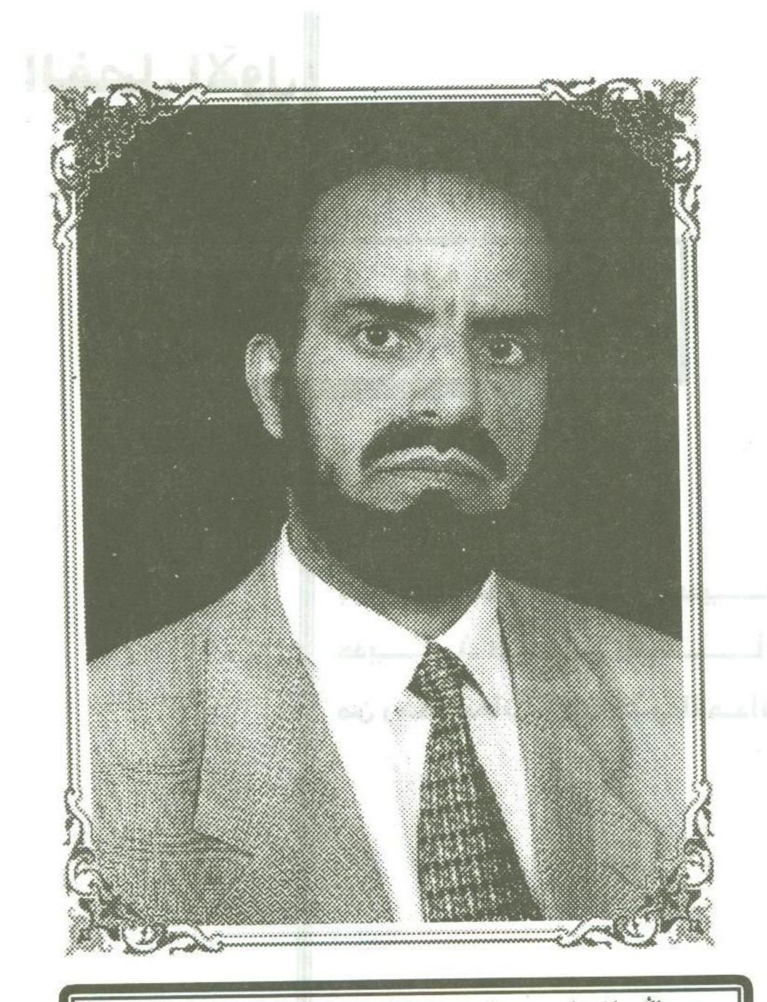
أما المشكلة أو الصعوبة الثانية التي واجهت إعداد هذا الكتاب، وينبغي التنويه بها، فتتمثل بضيق الوقت ، حيث أن الفترة الزمنية التي استغرقتها هذه الدراسة لم تتجاوز الشهر والنصف، مما يعني أن القصور وعدم الإلمام ، وكذا عدم اتصاف الدراسة بالشمولية، أمر وارد، ومتوقع، وكما أسلفنا الحديث ، فأننا سنعود في مرة قادمة لإعداد دراسة أخرى،تتضمن تناولة علمية ونقدية شاملة بهدف التقويم لمجمل الأداء .. إن شاء الله.

وفي النهاية لا تفوتني الفرصة للإشادة بالعديد من الأخوة والزملاء، الذين كان لهم دور في الإسهام بإخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود، من خلال التشجيع والدعم المعنوي، والإسهام في تقديم النصيحة والملاحظة والمعلومة، إلى غير ذلك من الجهود، وأخص بالشكر الأستاذ/محمد اليدومي (الأمين العام) ، والأستاذ/ محمد قحطان (رئيس الدائرة السياسية)، والزميل الأستاذ/ نصر طه مصطفى (رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية) والأستاذ/ شيخان الدبعي (رئيس المكتب الفني) ، وكافة طاقم المكتب الفني من الشباب العاملين، وعلى وجه الخصوص الأخوة/ عبدالرحمن مشرح ، عبدالسلام عيناء ، فائز علي، عبدالرزاق البكيلي ، وكل من لم تحضرني أسماؤهم ممن أسهموا، بشكل أو بآخر، في إنجاز هذا العمل المتواضع ..

سائلاً المولى عز وجل أن يتقبل منّا صالح الأعمال.



الشيخ / عبدالله بن حسين الأحمر. رئيس الهيئة العليا



الأستاذ / ياسين عبدالعزيز القباطي . نائب رئيس الهيئة العليا

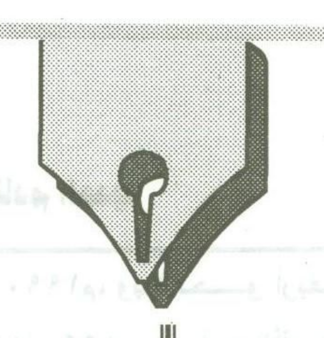
الفصل الأول

ميلاد الإصلاح

بين يدي القادم الجديد.

حديث في النشأة.

من رحم المعاناة إلى قلب الأحداث.







بين يدي القادم الجديد

ولد (الإصلاح) من رحم الأرض اليمنية في خلقته المكتملة وبنيته الفتية، وفي صورة كأفضل ما يكون عليه أي فارس قادم منتظر

بين يدي القادم الجديد

في الثالث عشر من سبتمبر ١٩٩٠م، وبعد نحو أربعة أشهرمن قيام الوحدة اليمنية٢٢/٥/١٩٩٠م،وفي أوج الأفواح، وغمرة (الكرنفالات) الاحتفالية الزاهية والتي شملت كافة أرجاء الوطن اليمني بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية – والتي كانت حلماً جميلاً وأملاً عريضاً يتهادى في الأذهان ويرتسم في المخيلات وراودت حلاوته كل المخلصين والشرفاء من أبناء اليمن والأمة العربية والإسلامية على مدى عشرات السنين – في أوج تلك الأفراح بزغت شمس التجمع اليمني للإصلاح وشع نوره وانداح ضوءه لتتم الفرحة وتكتمل البهجة والغبطة في طول اليمن وعرضه.

وبقدر عظمة الفعل الوحدوي، وأهمية الانعطاف التاريخي في حياة المجتمع اليمني فقد كانت للتحولات العميقة – والتي تلت ذلك الحدث المشهود – أهميتها وتأثيرها على صنع المتغيرات، ومن ثم تأثيرها على مسار المجتمع والانتقال به من حالة الاستبداد والركود والتخلف إلى اللحاق بركب الحضارة الإنسانية الصاعدة.

ولقد كان للمفاهيم الإيجابية التي حملتها رياح الوحدة تأثيرهـا البـالغ على بنية التفكير الجمعي، بما غرسته من قيم جديدة ناهضة تطلّـع الرعيـل الأول من المناضلين نحو تحقيقها باعتبار العديد منها حقوق فطريـة ملازمـة للإنسان، كالعدالة والمساواة وحق الحرية وحق التعبير والاعتراف بالآخر بما تشيعه من أجواء نقية وبما تعكسه من حراك سياسـي واجتمـاعي يفسـح الطريق للأفراد والجماعات للاشتراك في بناء الوطن والإسهام بتشييد صـرح نهضته وحضارته.

ولعل من أبرز التحولات والمستجدات التي طـرأت علـى السـاحة اليمنية - بعد توحيد شطري الوطن - هي تلك التي تتمثل بإشاعة مفـاهيم الديمقراطية وتوسيع فضاءات الحرية وإقرار مبدأ التعددية السياسية والحزبيـة والتداول السلمي للسلطة.

في تلك الأثناء وفي زحمـة المستجدات واشتداد وقع المتغيرات وحمـأة التفاعلات كان الجنين الذي طال حمله قد استكمل مقومات حياته واسـتوفى شروط بقائه واستمراره، وولد (**الإصلاح**) من رحم الأرض اليمنيـة الـتي ضمته على مدى سنوات بين جنباتها ، لتتخلق بنيته، وتتطور مختلف مراحـل نشأته بين أضلعها حتى رأى النور في خلقته المكتملة وبنيتـه الفتيـة ، وفي صورة كأفضل ما يكون عليه أي فارس قادم منتظر.

وما إن استقبلت الأرض اليمنية مقدم (**الإصلاح**) إذا بالأنظار تتحـول نحو هذا القادم الوليد تتفحص ملامح وجهه، وتتلمـس حقيقـة وجهتـه وتستوضح تفاصيل شأنه، انشغل عامة الناس بأخباره، وذاع صيته في كـل أرجاء البلاد، بل تجاوز حدودها إلى الخارج، واهتمت به وسـائل الإعـلام

المحلية والخارجية، وتناقلت نبأ قيامه وكالات الأنباء العالمية، وأخذ المراقبون والمتابعون للشئون السياسية اليمنية بتقصي أخباره، كما أولاه المحللون السياسيون في النطاق المحلي والخارجي اهتماماً ملحوظاً، أكد حقيقة تبوئه مكانة متقدمة في منظومة التعددية السياسية والحزبية.

واستبشر المخلصون من أبناء الأمة العربية والإسلامية بمقدم (**الإصلاح**) لما يحمله من قيم ومبادئ ومنطلقات نابعة من أرض الواقع، ومعبرة عن خيارات المجتمع وتطلعات أفراده، ولما يختطه من نهج وسطي يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ونُظِر إليه بأنه المعبر الأصيل لصوت وضمير صحوة الأمة.

وبالفعل فقد جاءت أهداف (**الإصلاح**) معززة لهذه النظرة كونه يسعى إلى تحقيق غايات سامية بعيداً عن المصالح الذاتية والنظرات الضيقة، فهو يسعى للنهوض بواقع المجتمع على هدي من شرع الله تعالى ووفقاً لكتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد قدّر لـ(**الإصلاح**) – يومذاك – أن يؤدي دوراً ريادياً في التعبير عن رأي المجتمع وتبني تحقيق مطالبه وحاجياته، ونقل همومه وآماله وتطلعاته ناهيك عن النظر إليه بأنه المعول عليه في الحفاظ على التوازن السياسي في ظل المنظومة السياسية الحديثة النشأة والطرية المنبت والمتعددة الاتجاهات.

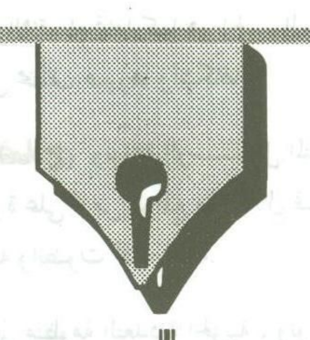
كما عول على (**الإصلاح**) – أيضاً – في التصدي للأفكار الهدامة الوافدة، والقضاء على الدعوات الباطلة والمثيرة للنعرات القبلية الضيقة، والتعصبات المذهبية والسلالية والتي تستهدف النيل من تماسك أبناء المجتمع

ومحاولة العودة إلى الصراع والتشرذم والانقسام تماماً كما هو الحال مع الأفكار الوافدة والدعوات الهدامة على مختلف صورها وأشكالها.

إن سلامة النهج الذي يحمله (**الإصلاح**) ونزاهة الوسائل المتبناة لتحقيق ذلك النهج عكس نفسه مباشرة على أرض الواقع من خلال قناعة الأعداد الغفيرة التي التحقت في صفوفه وانضوت تحت لوائه.

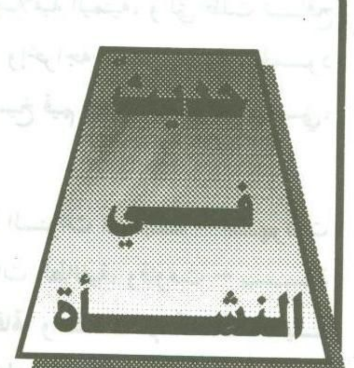
وبظهور (**الإصلاح**) وانضمامه إلى منظومة التعددية الحزبية ، وتواجده كشريك فاعل في الحياة السياسية، وبتأثيره على المجريات، واسهامه في صنع التحولات والأحداث السياسية يكون المجال قد أتيح للتيار الإسلامي – للمرة الأولى في تاريخ اليمن المعاصر – لممارسة العمل السياسي والتنظيمي العلني والتعبير عن آرائه وتصوراته للعمل جنباً إلى جنب مع مختلف القوى السياسية اليمنية بعد أن استمد مشروعية التواجد والعمل العلني بنص الدستور والقانون.





حديث في النشأة

يمثل (الإصلاح) الامتداد الطبيعي للحركة الإصلاحية اليمنية المجددة، وهو - في الوقت نفسه - يمثل الصيغة النهائية للحركة الإسلامية المعاصرة في اليمن.



تمتد الجذور التاريخية للتجمع اليمني للإصلاح إلى البداية الأولى لنشوء الحركة الإصلاحية التجديدية اليمنية، والتي تواصلت جهودها التصحيحية والاحيائية والدعوية طيلة القرون الماضية، على أيدي العديد من المصلحين الأعلام، كالعلامة ابن الوزير، والعلامة ابن الأمير الصنعاني، والعلامة الشوكاني، ومن اقتفى أثرهم ونهج نهجهم – خلال القرن الحالي – من الشخصيات المصلحة أمثال الشيخ/الحكيمي، والعلامة العبادي، وأحمد المطاع والعلامة/البيحاني وزيد الموشكي وقاسم غالب والوريث وأبو الأحرار الشهيد محمد محمود الزبيري، والشيخ/عبدالله بن حسين الأحمر، والذين حملوا – جميعاً – راية الحركة الإصلاحية اليمنية الحديثة.

وأذكوا في النفوس مقاومة الاستبداد والاستعمار، ومواجهة ظلم الحكام وفسادهم، ليتطور أداء الحركة الإصلاحية منذ عقد الستينيات منتحياً منحى العمل الجماعي المنظم، والذي وضع لبناته الأولى، رائد الحركة

الإسلامية المعاصرة في اليمن الشهيد/محمد محمود الزبيري، ومن جاء بعده من تلامذته الذين خلفوه في قيادة الحركة أمثال، الأستاذ/عبده محمد المخلافي، والشيخ/عبدالمجيد عزيز الزنداني، والأستاذ/ ياسين عبدالعزيز القباطي، وغيرهم من رجالات الحركة الإسلامية اليمنية، والتي ظلت تنافح وتكافح من أجل استنهاض الواقع اليمني، وإخراجه من إسار الجمود والتخلف، وعملت على إعادة غرس وترسيخ قيم ومقومات المجتمع اليمني، والمحافظة على هويته العربية الإسلامية.

وقد بذلت الحركة الإسلامية – طيلة السنوات الماضية – مجهودات كبيرة في محاربة التعصبات المذهبية، والنعرات الطائفية، وقاومت – ببسالة – التيارات التغريبية الوافدة، ووجهت طاقاتها وحشدت الإمكانات لحماية المجتمع اليمني وتحصينه من لوثات الأفكار الهدامة، وظلت هذه القضايا محل اهتمام الحركة على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، إلى أن تم تحقيق تقدم ملموس في هذا المضمار، انعكست صوره على مستوى النصوص الدستورية والقانونية، وظهرت آثاره الإيجابية على أرض الواقع.

لقد أتى (**الإصلاح**) ليواصل الدور المرسوم في إصلاح أوضاع المجتمع اليمني وتصحيح مساراته، باعتباره الامتداد الطبيعي للحركة الإصلاحية اليمنية المجددة، وبكونه يمثل الصيغة النهائية للحركة الإسلامية المعاصرة.

وهو – بذلك – يؤكد على أن شجرته الباسقة نبتت في صميم الأرض اليمنية، وارتوت من معين مائها العذب.

وقد جاءت نشأته الأخيرة وبرزت إلى حيز الوجود في صورته الراهنة بعد حوارات مطولة، ولقاءات متعددة، ومشاورات مستفيضة بين العديد

من الشخصيات الوطنية ومن مختلف المناطق اليمنية وتم الاتفاق على تأسيس التجمع اليمني للإصلاح، وأعلن عنـــه يـــوم ١٩٩٠/٩/١٣م ليضـــم في عضويته كل فئات المجتمع من علماء ومثقفين ومشـــايخ القبـــائل وطـــلاب وعمال وغير ذلك من الشرائح الاجتماعية اليمنية رجالاً ونساءً.

بدأ عدد المؤسسين للتجمع اليمني للإصلاح بـــــ(١٨)شـــخصية، ثم تضاعف العدد إلى(٤٠)شخصية ليصل بعد ذلـــك إلى(١٢٠٠)مؤســـس، يمثلون كل محافظات الجمهورية اليمنية.

وتسلمت قيادة التجمع اليمني للإصلاح في بداية تأسيسه لجنة تحضيريـة عليا ضمت في عضويتها أكثر من ستين شخصية من رجالات اليمـــن ومـــن مختلف التخصصات، بعد انتخابهم من لجان المحافظات لينبثق عن تلك اللجنة هيئة علياً بمثابة المكتب السياسي للتنظيم، وتعتبر أعلى ســـلطة تنفيذيـة في (**الإصلاح**)، وبعد الفراغ من تشكيل الهيئة العليا تم اختيار القيادة العليـــا لـــ(**لإصلاح**) وتتكون من الأخوة :

الشيخ/عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً للهيئة العليا
الأستاذ / عبدالوهاب الآنسي أميناً عاماً للإصلاح
الأستاذ / محمد عبدالله اليدومي أميناً عاماً مساعداً

وإلى جانب الهيئة العليا لـــ(**لإصلاح**) تشكلت خمس لجان متخصصـة لتكون الأمانة العامة وهذه اللجان هي :

- اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية وترأسها الأستاذ/مشرف عبدالكريم المحرابي.

- لجنة التنظيم والتنسيب وترأسها الأستاذ / محمد محمد قحطان.
- لجنة الإعلام والتوجيه وترأسها الدكتور / غالب القرشي.
- لجنة السكرتارية والمتابعة وترأسها الأستاذ / حمود هاشم الذراحي.
- اللجنة الاقتصادية والمالية وترأسها الأستاذ / محمد عبدالوهاب جباري.

وعلى نفس النمط تم تشكيل لجان متخصصة مناظرة للأمانة العامة في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية، وعلى الفور بدأ تشكيل اللجان الفرعية والشعب في الوحدات الإدارية لتنسيب الأفراد ومنحهم بطاقات العضوية وتأطيرهم في الأطر التنظيمية المتخصصة.

وقد أولى (**الإصلاح**) تكويناته التنظيمية وأبنيته الداخلية اهتماماً خاصاً استعداداً للقيام بالدور المناط بالتنظيم وتنفيذاً للمهام والمسئوليات التي نشأ من أجلها (**الإصلاح**).

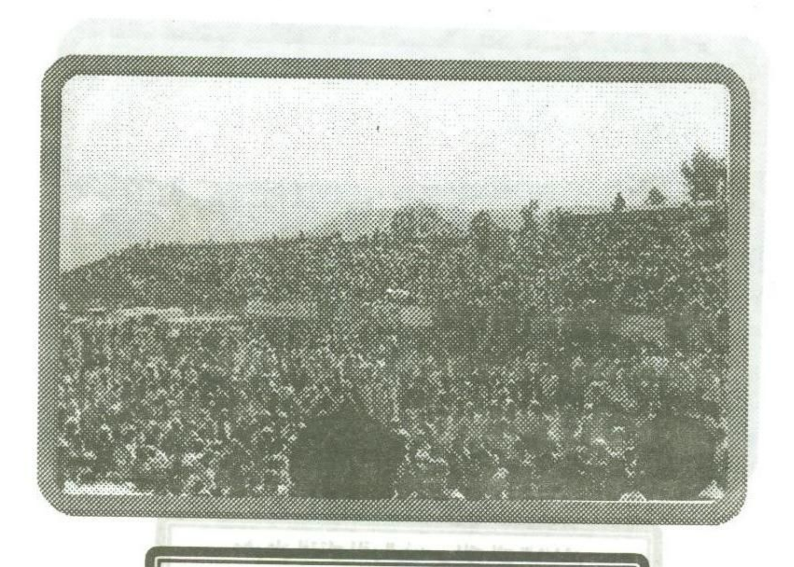
وما إن افتتح مقره الرئيسي يوم ١٩٩١/١/٣م بالعاصمة صنعاء – وفي المهرجان الكبير الذي شهده ملعب مدينة الثورة الرياضية وحضرته جموع غفيرة من الجماهير اليمنية المتوافدة من مختلف المناطق اليمنية – حتى أخذت المقرات الفرعية في الافتتاح تباعاً في كل من أمانة العاصمة وغيرها من المحافظات والوحدات الإدارية إيذاناً ببدء ممارسة العمل الجماعي المنظم، وفتح المجال أمام الأعداد المتزايدة من الأفراد لتنسيب أنفسهم في التنظيم، وتأطيرهم ضمن اللجان والأجهزة التنفيذية والتي أخذت في التشكل تباعاً.



مهرجان افتتاح المقر الرئيسي للإصلاح ١٩٩١/١/٣م

ومن ذلك الحين، ومقرات (**الإصلاح**) تفتح أبوابها أمام الأفراد المنتسبين، وهي تباشر مهامها لتربية الأعضاء وتوعيتهم وتنمية مهاراتهم وتقوم بصفة مستمرة في الإعداد والتأهيل وممارسة مختلف الأنشطة الاجتماعية والسياسية والتثقيفية والدعوية.

وتعد هذه المقرات إحدى أهم آليات (**الإصلاح**) لتنفيذ أنشطته وفعالياته بما تحتويه من لجان تنظيمية متخصصة على مستوى الأمانة، أو المكاتب التنفيذية المحلية في كل الوحدات الإدارية، وتقوم اللجان المتخصصة بتأدية أدوارها لتنفيذ المهام والواجبات المنوطة بها بشكل متضافر وعمل متكامل يشترك فيه الأعضاء – كل في مجال اختصاصه وبحسب التكاليف الموكولة إليه – لتأدية الأعمال والخدمات العامة وتثقيف الأفراد وتنويرهم.



مهرجان افتتاح مقر (الإصلاح) بمدينة تعز

ويعد التجمع اليمني للإصلاح - راهناً - أحد التنظيمات اليمنية القليلة الفاعلة والتي حققت انتشاراً جماهيراً وحضوراً شعبياً فاعلاً، وتبرز أنشطته وفعالياته في كل محافظات الجمهورية من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ليضفي ذلك عليه طابعاً حيوياً متميزاً عكس آثاره الجلية في التفاعل والالتحام مع الجماهير اليمنية والتعبير عن الهموم والمتطلبات العامة والاهتمام بقضايا المجتمع وحاجياته وتطلعاته.



من رحم المعاناة إلى قلب الأحداث

عاش (الإصلاح) في خضم الأحداث وفي معترك الأزمات والمماحكات، وفي كل مرة كان يصعد من وسطها بعزيمة متجددة، وروح وثابة، وبنية أشد وأقوى.



ومع حداثة قيام(الإصلاح)، وطراوة عوده إلاّ أن سرعة تحركه وقـوة أدائه وفاعلية دوره جعلته يتجـه مباشرة إلى موقع الصدارة بجانب الحزبين الرئيسيين:المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، وهما حزبا السلطة وشريكا الائتلاف آنذاك.

وللحقيقة فلم يكن (**الإصلاح**) الأتعس حظاً – بالمقارنة مع غيره من التنظيمات والأحزاب السياسية الناشئة معه حديثاً – بفقر المـوارد وقلة الإمكانيات وضعف الخبرات للعديد من الأسباب والعوامل والتي عضدت (**الإصلاح**) وساعدته في الوقوف على قدميه والنهوض بمسئوليته منذ اللحظة الأولى لميلاده، حيث أدى الإقبال الكبير من مختلف قطاعات المجتمع دوراً في رفد التنظيم بأصحاب الخبرات والكفاءات والقدرات ومن مختلف التخصصات مما ذلل الصعوبات وأزاح المعوقات وسهل الأداء.

ولا ينسى الفضل للخيرين من الأعضاء والمناصرين الذين لم يبخلوا بعطائهم المتواصل وبذلهم السخي بالمال والجهد والوقت حتى بدى (**الإصلاح**) وكأنه الأوفر خبرة والأكثر قوة والأقدم عمراً.

إن حب الأفراد لتنظيمهم وإخلاصهم لمبادئه وإيمانهم العميق بسلامة النهج وصحة التصور، ووضوح الرؤية كان له أبلغ الأثر في قوة التلاحم والتماسك بين الأفراد والهيئات.

وبتظافر الجهود وإخلاص النوايا والانسجام التام بين القيادة والقاعدة تنامت القدرات وقويت الإمكانيات وتصلب البناء وأمكن لـ(**الإصلاح**) أن يشق طريقه مبكراً معتمداً – بعد توفيق الله – على إخلاص أعضائه ودعمهم بمجهوداتهم الذاتية المتواصلة.

ورغم هذه البداية الطيبة والمبشرة إلاّ أن الطريق لم تكن مفروشة بالورود خالية من الأشواك، بل على العكس من ذلك فقد ثقلت التبعات وتضاعفت المسئوليات وارتسمت التحديات وتوالت المشاكل والأزمات، ليجد (**الإصلاح**) نفسه محاطاً بغير قليل من الاستحقاقات، والمهام المطلوب ترتيبها وفق أولويات يتوجب إنجازها على المستوى التنظيمي الداخلي خاصة، وعلى المستوى الوطني بشكل عام.

ولأن فترة ما قبل الوحدة اتسمت بتحريم التعددية الحزبية والسياسية، ومنع العمل السياسي العلني، مما ألجأ القوى السياسية إلى التخفي والتواري عن الأنظار وممارسة العمل التنظيمي السري، بما فيه من متاعب ومخاطر ومعاناة، فإن الواقع الجديد – المتسم بحرية مزاولة العمل السياسي – أفسح المجال لكافة القوى السياسية والحزبية للخروج من تحت الأرض إلى ممارسة

نشاطها العلني، وفقاً للنصوص الدستورية والقانونية المنظمة، مما جعل الساحة السياسية تستقبل فيضاً من الأحزاب والتنظيمات تجاوز مجموعها الأربعين حزباً وتنظيماً سياسياً، الغالبية العظمى منها لم تكن سوى مجرد أسماء ولافتات يعزوها الحد الأدنى من مقومات البقاء والاستمرار، وليؤدي ذلك العدد المتضخم من المسميات إلى إرباك العمل السياسي المسئول والمنضبط.

وقد تلاشى العدد الأكبر من تلك الأسماء مع مرور الأيام، لعدم توافر شروط البقاء، وبفعل الأحداث والأزمات الماحقة، والتي لم تبق إلاّ على التنظيمات والأحزاب الحقيقية ذات الأثر الملموس والنشاط الفاعل.

ونظراً لحداثة التجربة الديمقراطية والتعددية الحزبية، ولقصر نظر القوى الحزبية التي طغت على الساحة وهشاشة خبرتها السياسية فقد كانت المماحكات والمكايدات السياسية أبرز ما يميز أداء هذه القوى طيلة الفترة الانتقالية التي امتدت من قيام الوحدة (٩٠م) وحتى أول انتخابات تشريعية عام (٩٣م)، مما جعل (**الإصلاح**) ينال قسطاً وافراً من تلك المماحكات والمكايدات، تارة بالإتهامات الباطلة وأخرى بالإشاعات المغرضة، غير أن إيمان وحماس أفراد (**الإصلاح**) وثقة المحبين والمناصرين، بالإضافة إلى قناعة عامة أبناء المجتمع بسلامة أداء (**الإصلاح**) ومصداقية توجهه قلل من فاعلية تلك المكايدات والافتراءات، وشكل - بدوره - دافعاً قوياً لقيادة (**الإصلاح**) في مواصلة الخطى والتحرك نحو الأمام، وعدم الاكتراث بما يحاك ضده.

وفي ظل تلك الظروف – غير الطبيعية – لم تتح لـ(**الإصلاح**) الفرصة الكاملة لبناء بيته من الداخل وإصلاح شأنه وترتيب أولوياته ومن ثم التفرغ لتأدية مهامه ووظائفه كاملة.

وهكذا فقد ولد (**الإصلاح**) من رحم المعاناة ليجد نفسه في قلب الأحداث والأزمات، غير أنه ولد ليبقى لا لتقضى عليه العوادي أو تقصمه العواصف أو تنال منه المشاكل والأزمات، لأن جذوره تضرب في أعماق التربة اليمنية.

وهو ما يؤكد حقيقة الواقع الراهن لـ(**الإصلاح**) إذ لم يحدث أن بنيانه تداعى أو تشقق، رغم أنه عاش في خضم الأحداث وفي معترك الأزمات والمماحكات، وفي كل مرة كان يصعد من وسط الأنواء والإبتلاءات بعزيمة متجددة وروح وثابة وبنية أشد وأقوى.

ولكون (**الإصلاح**) يحمل على عاتقه القيام بالعديد من الواجبات والمسئوليات، باعتباره أحد الفاعليات المحركة للمجتمع، فقد وضع نصب عينيه تحقيق هذه الغاية، مولياً قضية الالتحام بالمجتمع ما تستحقه من الاهتمام والجدية، بدلاً من هدر الجهد في صناعة الخصومات وحبك المكايدات التي اتسمت بها تصرفات بعض القوى آنذاك، ولم يتوان (**الإصلاح**) عن قول كلمته الواضحة المهذبة في التعبير عما يعتقده الأصوب والأرجح – من وجهة نظره – إنطلاقاً من فهمه الواسع لمبدأ (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

وسنتبين فيما سيأتي مدى المواقف التي تصدى - من خلالها - لأبـــرز القضايا التي طرأت على الساحة وأهمت المجتمع سواءً أكانت تلك القضايـــا محلية أوعربية أو إسلامية أو دولية.





البناء النظري

النظـــام الأســاســـي

البرنـــامج السياســي



النظام الأساسي

(التجمع اليمني للإصلاح تنظيم شعبي سياسي يسعى للإصلاح في جميع جوانب الحياة على أساس مبادئ الإسلام، وأحكامه ويأخذ بكل الوسائل المشروعة لتحقيق أهدافه)

النظام الأساسي

البناء النظري لـ(الإصلاح)

قبل أن ندخل في تفاصيل عمل (الإصلاح) ودورة في الحياة العملية يجدر بنا أن نشير أولاً إلى معالم الطروحات والأصول النظرية والأسس الفكرية.

ولكي نسلط الضوء على البناء النظري لـ(الإصلاح) فلا بد من الرجوع إلى أدبيات (الإصلاح) ووثائقه ..

ومن المعلوم أن أهم أدبيات (الإصلاح) تتمثل بالنظام الأساسي والبرنامج السياسي، بالإضافة إلى اللائحة العامة واللوائح التفصيلية وكذا البرامج الانتخابية.

النظام الأساسي

وهي الوثيقة الأهم والذي يعتبر بمثابة الدستور والمرجع القانوني المنظم لشئون (**الإصلاح**)، ويشتمل النظام الأساسي على خمسة أبواب بالإضافة إلى المقدمة، وقبل الحديث عما تحتويه هذه الأبواب يجدر بنا أن نشير إلى أهم خصائص التجمع اليمني للإصلاح كما أوردها النظام الأساسي في مقدمته وهذه الخصائص نوجزها فيما يلي :

- أنه يقوم على أساس منهج الإسلام الشامل لكل جوانب الحياة، فهو حركة إصلاح اجتماعي، ودعوة إحياء وتجديد فكري، ومحضن تزكية وتهذيب فردي، وهو تنظيم سياسي شعبي مفتوح لكل المؤمنين بمنطلقاته وأهدافه الملتزمين بنظمه ولوائحه.

- أنه لم يقم استجابة لدواعي الأهواء أو العصبية، ولا تمثيلاً لفئة أو طبقة، وإنما هو اجتماع على الخير وتعاون على البر وتعاهد على التناصر في الحق والتواصي بالصبر.

- أنه يقوم على مبدأ الشورى الملزمة أساساً في اتخاذ القرار.

- أنه يأخذ بمنهج اليسر ويدعو إلى التسامح وينأى عن مواطن الخلاف.

- إنه يجمع بين الأصالة والمعاصرة فلا ينقطع عن جذوره أو يتنكر لها ولا ينغلق على نفسه أو يهمل الأخذ بكل جديد نافع.

- يؤمن بالحوار الإيجابي البناء، والمجادلة بالتي هي أحسن.

- الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أطرها الشرعية جوهر عمل (**الإصلاح**) وأساسه.

- ونظراً للمكانة التي يتبوؤها التجمع اليمني للإصلاح باعتباره الامتداد الطبيعي لحركة (**الإصلاح**) اليمنية

الحديثة، وإطاراً يضم كل من ينشد تغيير الواقـــع علـــى هدي من عقيدة الإسلام وشريعته – بما يتبناه من تطبيـــق مبادئ الإسلام على واقع الحياة العامة – فقـــد جـــاءت أهدافه ومنطلقاته معبرة عن حقيقة توجهه ومتناسبة مـــع الغايات السامية التي يسعى لتحقيقها.

المنطلقـــات:

وهي المرتكزات النظرية التي يستند عليـــها (**الإصلاح**) في ممارســـته لمهامه، وفي تأديته لكافة مناشطه الاجتماعية والثقافية والتربوية والاقتصاديـــة والسياسية وغير ذلك من المناشط، وبموجب هذه المنطلقات والتي تمثـــل في حقيقتها المبادئ الموجهة لطبيعة النهج – يتطلع (**الإصلاح**) إلى تحقيق أهدافه المرجوة، وعلى ضوئها يشق طريقه ويستبين مسلكياته، ووفقا لهذه المنطلقات يستن (**الإصلاح**) وسائله وآلياته.

وتمثل هذه المنطلقات الأسس العقدية والخلفيات الفكرية والقناعـــات الفلسفية والتي تكون في مجموعها مرتكزات البناء النظري الموجه لخطـــوات التطبيق العملي.

ولأهمية هذه المنطلقات وشمولية معانيها ومقاصدها نوجزها فيما يلي:

- الإسلام عقيدة وشريعة تنظم الحياة بمختلف مجالاتها.
- كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أصـــل الشرعية والمشروعية وكل ما يخالفهما باطل ومردود.

- الديمقراطية المنضبطة بأحكام الإسلام أسلوب لممارسة الحكم ورفض للاستبداد بكل أشكاله وألوانه، وتعميق الشورى في الأمة واعتمادها مبدأ ملزماً في أمور **(الإصلاح)** كافة.
- الحرية بمفهومها الإسلامي حق فطري كرم الله بها الإنسان ولا تستقيم الحياة الإنسانية إلا بها.
- العدل غاية وفريضة أوجب الله على المسلمين أن يقيموا حياتهم الخاصة والعامة عليها حتى يقوم الناس بالقسط.
- اليمن أرض وشعب وحدة لا تتجزأ، وهي عربية إسلامية لا تنفصل عن الأمة العربية والإسلامية بحال من الأحوال.
- الأمة العربية والإسلامية أمة واحدة، والسعي لتحقيق وحدتها واجب شرعي.
- الاستفادة من تجارب حركات الإصلاح الإسلامية عبر التاريخ القديم والمعاصر.

الأهداف والوسائل :

كما أن الإنسان الفرد خلقه الله في هذه الحياة لغاية نبيلة وهدف أسمى، فكذلك لا بد لأي مجتمع إنساني أو جماعة بشرية أو تنظيم سياسي من أهداف واضحة ومحددة تكون بمثابة الدافع الذي يمد هذا الكائن أو ذاك بأسباب بقائه ومقومات حياته، وبغير ذلك فإن حياة الأفراد والمؤسسات تغدو ضرباً من العبث ويتساوى فيها البقاء والعدم.

من أجل ذلك فإن التنظيمات الحية لا يمكن أن تستوفي شروط بقائها ولا يمكن أن يستقيم أمرها ما لم تكن هناك أهداف تستدعي وجودها.

وتختلف أهداف الأحزاب والتنظيمات والمنظمات باختلاف الرؤى والتصورات والتوجهات والمعتقدات التي تنتهجها وتعمل جاهدة على تحقيقها وتنفيذها وفقاً للوسائل المتاحة لها.

وفي ضوء ذلك فإن التجمع اليمني للإصلاح وجد لأجل تحقيق أهداف وغايات سامية هي نفس أهداف وغايات الغالبية العظمى لأبناء الشعب اليمني المسلم ، ولعل الهدف العام يبرز جلياً في الكلمات التي أوردها النظام الأساسي كتعريف بالتجمع اليمني للإصلاح والذي ينص على أن :

((التجمع اليمني للإصلاح تنظيم شعبي سياسي يسعى للإصلاح في جميع جوانب الحياة على أساس مبادئ الإسلام وأحكامه ويأخذ بكل الوسائل المشروعة لتحقيق أهدافه))

أما الأهداف التفصيلية فهي متعددة وتشمل مختلف مجالات الحياة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وتربوياً وثقافياً . نقتطف بعضاً منها فيما يلي:

في المجال الاجتماعي:

- إصلاح المجتمع والحفاظ على قيمه وأخلاقه الإسلامية وتقاليده وأعرافه الحميدة وحمايته من عوامل الفساد ومظاهره.

- تعميق الفهم بمقاصد الشريعة وحماية الدين والنفس والعقل والمال والعرض، وتحقيق واجب المحبة والأخوة والمناصرة بين كافة أفراد المجتمع.

- **الاهتمام بالأسرة باعتبارها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع.**

- **الاهتمام بالمرأة اليمنية وإبراز دورها الإيجابي في كافة المجالات من خلال الأطر التي حددتها الشريعة الإسلامية.**

- ويمكن إجمال بقية الأهداف الاجتماعية في : الاهتمام برعاية الشباب والمغتربين وتعميق مبدأ احترام العمل وبث روح التعاون والتكافل الاجتماعي وتطوير الرعاية الصحية ، والاهتمام بالخدمات الأساسية ودعم وتشجيع النقابات والاتحادات المهنية واحترام استقلاليتها.

في المجال السياسي والدستوري :

- العمل على أن يكون الحكم إسلامياً يرعى مقاصد الدين ويحقق حاجات الناس ومصالحهم، واعتبار الشريعة الإسلامية مصدر التشريعات جميعاً.

- العمل على تحقيق أهداف الثورة اليمنية والحفاظ على النظام الجمهوري.

- تعميق الوحدة اليمنية وضمان استمراريتها وحمايتها، والسعي لتحقيق الوحدة العربية والإسلامية الشاملة.

- تعميق مبدأ الشورى والممارسة الديمقراطية، وتمكين الشعب من ممارسة حقه في تقرير شئون العامة واختيار ممثليه وولاة أمره ومحاسبتهم.

- ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات وتحقيق العدل وإصلاح القضاء.

- الإصلاح الإداري الشامل بإيجاد إدارة حديثة فعالة.

- تطوير القوات المسلحة والأمن بالتربية الإيمانية.

- انتهاج سياسة خارجية مستقلة ومتوازنة.

في المجال الاقتصادي :

- بناء اقتصاد وطني متين يقوم على مبادئ الإسلام الاقتصادية ويحقق مقاصده العامة.

- استكمال مقومات اقتصاد وطني يرتكز على نشاط قطاع خاص يتميز بالكفاءة ودعم مؤسسات ومشاريع القطاع العام في مجال الخدمات العامة.

- الاهتمام بالثروة السمكية والحيوانية وتوزيع الاستثمارات على مختلف مناطق الجمهورية.

- دعم وتطوير الزراعة وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية.

في المجال التربوي والثقافي :

- الحفاظ على الهوية الإسلامية للأمة.

- تعميم التعليم الأساسي وتكثيف الجهود للقضاء على الأمية . وتحسين مستوى التدريب والتأهيل ، وربط العلم والمعرفة بمقاصد الشريعة.

- نشر العلم والمعرفة، وتوسيع التعليم العالي والبحث العلمي والعناية بالمدارس والمعاهد العلمية والفنية والمهنية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم وإعمار المساجد.

- العمل على تحقيق سياسة إعلامية هادفة، والاهتمام بالثقافة والنشر والتأليف.

لقد حاولنا تسليط الأضواء على أهم أسس البناء النظري لـ(**الإصلاح**) والمتمثلة بالمنطلقات والأهداف والتي احتواها الباب الأول في تقسيم النظام الأساسي لاعتقادنا بأن الطروحات النظرية تعد مقدمة ضرورية للتعريف بالتنظيم.

أما بقية أبواب النظام الأساسي فإنها تتضمن : العضوية (الباب الثاني)، وهياكل التنظيم (الباب الثالث)، والأحكام المالية (الباب الرابع)، وأخيراً أحكام عامة وانتقالية (الباب الخامس).

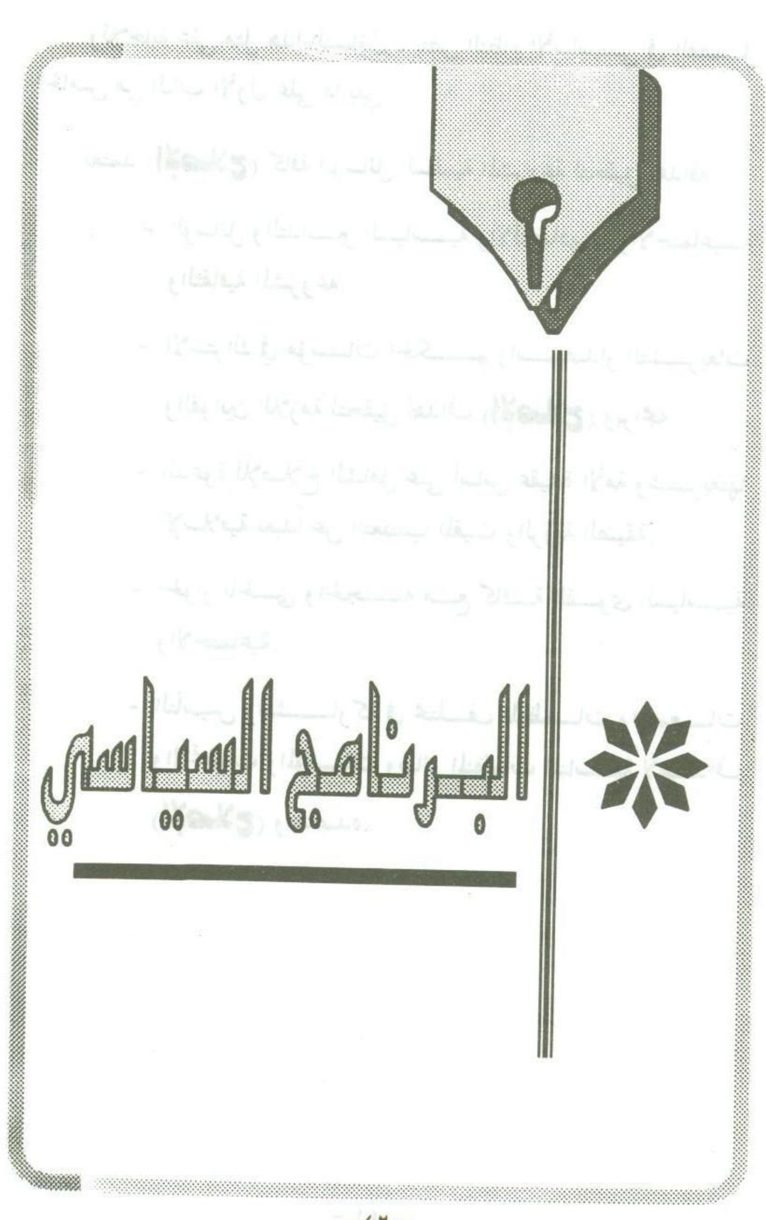
ولكي لا يطول بنا الحديث، وحتى لا نقع في التفصيل الممل فإننا نحيل القارئ الكريم إلى النظام الأساسي للإطلاع على مواد الفصول في الأبواب الأربعة الأخيرة مع التذكير بأننا سنرجئ الحديث عن الهياكل والبنى التنظيمية بشكل مفصل نظراً لمقتضيات التقسيم الفني إذ أن هذه الهياكل والأطر التنظيمية برزت إلى حيز الوجود بشكل أكثر وضوحاً بعد انعقاد المؤتمر العام الأول والذي تم في سبتمبر ١٩٩٤م، وهو ما لم يحن الوقت للحديث عنه الآن.

وهنا قد يقول قائل ترى ماهي الوسائل التي يتبناها(الإصلاح) لتحقيق أهدافه وغاياته؟

وللإجابة على مثل هذا التساؤل ، ينص النظام الأساسي في الفصل الخامس من الباب الأول على ما يلي :

يعتمد (**الإصلاح**) كافة الوسائل السلمية المشروعة لتحقيق أهدافه.

- الوسائل والتدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشروعة.
- الاشتراك في مؤسسات الحكم واستصدار التشريعات والقوانين اللازمة لتحقيق أهداف (**الإصلاح**) وبرامجه.
- الدعوة للإصلاح الشامل على أساس عقيدة الأمة وشريعتها الإسلامية بعيداً عن التعصب المقيت والرؤية الضيقة.
- الحوار بالحسنى والحجة مع كافة القوى السياسية والاجتماعية.
- التأسيس والمشاركة في مختلف المنظمات والجمعيات والاتحادات والمؤسسات وسائر المنظمات المناسبة لأهداف (**الإصلاح**) ومقاصده.


البرنامج السياسي

البرنامج السياسي

وكما أن النظام الداخلي أو الأساسي يعد بمثابة الدستور أو الوثيقة التي توضح الهياكل والبنى التنظيمية وتبين العلاقة التنظيمية والحقوق والواجبات للأفراد في مختلف مستوياتهم التنظيمية سواء، كانوا في الأطر القيادية الفوقية أو في الأطر القاعدية، فإن البرنامج السياسي يعتبر الدليل النظري والذي يحوي في طياته الرؤى والتصورات والحلول والبدائل التي يتبنى (الإصلاح) تحقيقها في الواقع المعيش.

وإذا كان النظام الأساسي – بما يتضمنه من أهداف ومنطلقات – يجيب عن سؤال مفاده : ما حقيقة النهج والتوجه والمعتقد الذي يتبناه الإصلاح ويؤمن به؟ فإن البرنامج السياسي يجيب – بدوره – عن سؤال مفاده: كيف سيسعى (**الإصلاح**) إلى تحقيق وبلورة ذلك النهج وتحويله إلى واقع عملي من خلال السياسات المتبعة لتقديم البدائل في مختلف المجالات والأصعدة؟

ولكي تكتمل الفائدة ويلم القارئ بأبرز المحاور التي تضمنها البرنامج السياسي فلا بأس من ذكر العناوين الرئيسية دون التعرض للتفاصيل.

يحتوي البرنامج السياسي على مقدمة مطولة تستعرض الجـــو العـــام للواقع اليمني في أهم مراحله التاريخية ، وكذا الجذور التاريخية لأصل نشـــأة (**الإصلاح**) حتى تحقيق الوحدة اليمنية وإعلان ميـــلاد التجمـــع اليمـــني للإصلاح ، يلي هذه المقدمة ذكر للأسس والمنطلقات ثم يبدأ التقسيم كمـــا يلي :

- الباب الأول : محوره {الإنسان} :وعناوينه الرئيسة تتسلســـل كما يلي : الثقافة والهوية، التربية والتعليم، الإعلام، تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني، الزكاة، الرعاية الاجتماعية، المـــرأة، الشباب ، الأمومة والطفولة.
- الباب الثاني ومحوره {الدولة} : وعناوينه الرئيسة هي: النظـــم السياسي، سلطات الدولة، الإدارة المحلية وجهازها الإداري.
- الباب الثالث ومحوره : { الاقتصاد } وعناوينه الرئيسة هـــي: السياسات الاقتصاديـــة، القطاعـــات الاقتصاديـــة، قطـــاع الخدمات.
- الباب الرابع : ومحوره { الدفاع والأمن }
- وأخيراً : الباب الخامس : ومحوره{ السياسة الخارجية }

الفصل الثالث

الهيئات والأطر التنظيمية

المؤتمـــــر العـــــام
مجلـــس الشـــورى
الهيئـــة العليـــا
الأمانـــة العامـــة
أجـهزة القضـاء التنظيمـي
هيئـات وأجـهزة الوحـدات التنظيمـيـة


المؤتمر العام

تتكون البنى والأطر التنظيمية للتجمع اليمني للإصلاح من الأجهزة والهيئات التالية :

- **المؤتمر العام.**
- **مجلس الشورى.**
- **الهيئة العليا.**
- **الأمانة العامة.**
- **أجهزة القضاء التنظيمي.**
- **هيئات وأجهزة الوحدات التنظيمية المحلية.**

وبعد انعقاد المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح في العاصمة صنعاء في الفترة من ٢٠ وحتى ٢٤ من شهر سبتمبر عام ١٩٩٤م، تم مناقشة وإقرار النظام الأساسي، وكذا برنامج العمل السياسي بحضور نحو (٢١٥٨) عضواً من مختلف المحافظات والوحدات الإدارية في الجمهورية اليمنية، وأخذت هذه الهياكل والهيئات التنظيمية في التمايز والبروز إلى حيز الواقع العملي.

ولكي تتضح الصورة لمختلف الهياكل والأطر المكونة لـ(**الإصلاح**) فسوف نستعرض مكونات كل من هذه الهيئات بشكل موجز.

أولاً : المؤتمر العام

وهو السلطة العليا في التجمع اليمني للإصلاح، ويصل عدد أعضائه حالياً إلى أكثر من (٣٠٠٠) عضو يمثلون مختلف الوحدات الإدارية بمحافظات الجمهورية اليمنية.

ويتحدد عدد أعضاء المؤتمر العام بحسب ما تفرزه الانتخابات في كل دورة انعقاد.

وتتكون تركيبة المؤتمر العام مما يلي :

- أعضاء منتخبون بالتمثيل النسبي المباشر في وحدات التنظيم المحلي.
- أعضاء مجلس الشورى.
- رئيس وأعضاء الهيئة العليا.
- أعضاء الأمانة العامة.
- رئيس وأعضاء الدائرة القضائية.
- أعضاء كتلة الإصلاح النيابية.

- ويحق للمؤتمر العام أن يضيف إلى عضويته من بين أعضاء (**الإصلاح**) عدداً من الشخصيات الاجتماعية ومن أهل التخصصات العلمية ، على أن لا يزيد عدد هؤلاء عن ٥٪ من أعضائه.
- ويعتبر المؤتمر العام الجهة المسئولة عن إقرار الخطط والسياسات العامة لـ(**الإصلاح**) وإقرار النظام الأساسي واللائحة العامة وتعديلاتهما وكذا إقرار البرنامج السياسي وتعديلاته ، وقراراته ملزمة لكافة الهيئات والأجهزة التابعة لـ(**الإصلاح**).
- وبالإضافة إلى ما سبق فإن المؤتمر العام يختص بانتخاب رئيس الهيئة العليا ونائبه، وانتخاب أعضاء مجلس الشورى من بين أعضائه، وكذلك انتخاب رئيس الدائرة القضائية.
- ويعقد المؤتمر العام دورته العادية كل عامين.



من التأسيسية إلى المؤسساتية

بعد مشاورات ونقاشات شارك فيها العديد من المتخصصين والأكاديميين وأصحاب الرأي في لقاءات عدة عقدها الهيئة العليا للتجمع اليمني لـ(**الإصلاح**) واللجان المتخصصة المتفرعة عنها، على مدى السنتين التاليتين لقيام (**الإصلاح**)، أقرت الهيئة العليا يوم ٢٤/١٠/١٩٩٢م مشروع النظام الأساسي للتجمع، استعداداً لتقديمه للمؤتمر العام من أجل مناقشته وإبداء الملاحظات والتعديلات، ومن ثم إقراره بشكل نهائي في المؤتمر العام.

وتم تشكيل لجنة خاصة مهمتها العمل من أجل الإعداد والترتيب واستكمال كافة التجهيزات لعقد المؤتمر العام الأول.

وبسبب الظروف الصعبة التي شهدها البلاد، أثناء الفترة الانتقالية وما أدت إليه من آثار سلبية، طالت كل الأصعدة، وأخلت بالأمن والاستقرار، وأضعفت النظام العام، وأوجدت توترات سياسية بين الحزبين الحاكمين مع بعضهما البعض من جهة، وبينهما وبين القوى السياسية المعارضة من جهة أخرى، نظراً لعدم التزامهما بإنهاء الفترة الانتقالية في الموعد المحدد لها يوم ٢١/١١/١٩٩٢م، بهدف إطالة أمد التقاسم الحزبي، للإستئثار بالوظائف والأموال العامة، وتأجيل قيام الانتخابات التشريعية عن الوقت الذي كان يفترض أن تتم فيه، بسبب ذلك كله تردت الأحوال المعيشية، وأخذ الوضع الاقتصادي بالتدهور ملقياً بالتبعات على كاهل المواطن، الذي راح يأن تحت وطأة الغلاء، واللهث وراء حاجاته ومتطلباته اليومية لسد رمقه، مما عكس

آثاره السيئة على أداء المؤسسات العامة والأحزاب والتنظيمات السياسية، وأضعف تحركاتها، وأربك خططها، وحال دون تحقيق الطموحات والأهداف التي تسعى لتنفيذها.

في هذا الجو الملبد بغيوم الخلافات السياسية الناتجة عن تقاسم السلطة، سرت موجة من الإحساس بمشاعر الخوف على مستقبل الديمقراطية، ومستقبل تجربة التعددية السياسية الوليدة، وارتابت بقية القوى السياسية بحقيقة قناعة الحزبين الحاكمين حول مسألة التداول السلمي للسلطة، وترسيخ التحولات الديمقراطية السياسية، لينتج عن ذلك كله مزيد من الإحباط والشعور بالخيبة، وانصراف العامة عن الاهتمامات السياسية والتحول نحو ترتيب شئون الحياة اليومية، وتوفير لقمة العيش الضرورية، ومن ثم تقديم الأولويات وفقاً لمتطلب الواقع المعيش.

ولهذه الأسباب – وغيرها – لم يتمكن التجمع اليمني للإصلاح من عقد مؤتمره العام في وقت مبكر رغم الاستمرار في العمل من أجل انجاز الترتيبات، واستكمال بقية الأدبيات للإنتقال من المرحلة التأسيسية إلى المرحلة المؤسساتية بما تحتاجه من وسائل وإمكانيات وبما تتطلبه من حشد للطاقات والقدرات.

ومع كل ذلك فلم تذهب الأيام هباءً، ولم تنقض الأوقات هدراً ولم يكن التأخير هروباً أو تسويفاً أو مماطلة، بل كان أمراً لازباً وضرورة اقتضتها الظروف ، وللضرورة أحكامها.

غير أن الأمور بعواقبها وبخواتيمها، أو لم تكن العاقبة مسرة ؟

أجل ، لقد كانت مسرة ومبهجة ومبشرة أيضاً.

وفي جو مغاير لما كان عليه الحال قبل بضعة أشـــهر ، عقـــد التجمـــع اليمني للإصلاح مؤتمره العام الأول ، في عرس احتفالي ديمقراطـــي بهيـــج، وسط أجواء مفعمة بالألفة والمودة والفرحة، فرحة الحدث، وفرحة ذكريـات الثورة، وفرحة الانتصار على القوى الانفصالية، وفرحة ترسـيخ الوحـدة، وكان ذلك يوم (٢٠) وحتى (٢٤) من سبتمبر عـــام ١٩٩٤م ، وفي ظـــل اهتمام جماهيري وشعبي كبير، ومتابعات إعلامية وسياسية لم يحض بمثلـــها أي حدث مماثل من قبل.

ووسط حضور مشهود — ضم عدداً كبيراً من الشخصيات السياســية لأعلى المستويات الرسمية وممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية والوجاهات الاجتماعية والسفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي المقيمـين بالعاصمة صنعاء .

وتحت شعار الآية الكريمة (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) بـــدأ المؤتمر أولى جلسات أعماله بمشاركة (٢١٥٨) عضـــواً يمثلـــون أعضـــاء (**الإصلاح**) وقواعده في مختلف مناطق ومحافظات الجمهورية، وفي مشـــهد ديمقراطي شوروي بديع تواصلت فعالياته على مدى خمســـة أيـام، تنـاول المؤتمرون خلالها مختلف القضايا التنظيمية الداخلية والوطنية والخارجية.

وتداولوا فيها النقاشات حول العديد من القضايا المطروحة أمامهم.

وتضمن جدول العمل قضايا عدة أهمها :

- مناقشة وإقرار مشروع النظام الأساسي.
- مناقشة وإقرار مشروع البرنامج السياسي.

- الاستماع إلى تقرير الأمين العام عن سير (**الإصلاح**) خلال الفترة الماضية.

- انتخاب قيادات (**الإصلاح**) وهيئاته ..

وقد تمت الانتخابات وفقاً للإجراءات التالية :

بعد الاستماع إلى التقرير المقدم من الأمين العام :

- قامت الهيئة العليا واللجنة التحضيرية العليا بتقديم الاستقالة، ليتم تولي أكبر الأعضاء سناً رئاسة الاجتماع.

- تم اختيار هيئة رئاسة المؤتمر مكونة من أربعة أعضاء :رئيس ونائب ومقرر ومساعد للمقرر.

- إقرار الوثائق الرئيسة للتنظيم بعد إبداء الملاحظات والآراء من قبل أعضاء المؤتمر.

- انتخاب كل من : رئيس الهيئة العليا ونائبه، رئيس الدائرة القضائية انتخاباً مباشراً.

- الانتخاب المباشر لأعضاء مجلس الشورى المركزي والمكون من (١٠٠) عضو بالإضافة إلى عشرة أعضاء احتياطيين للمجلس.

- انتخاب هيئة رئاسة مجلس الشورى من قبل أعضاء المجلس نفسه.

- انتخاب الأمين العام والأمين العام المساعد من قبل مجلس الشورى أيضاً

- تم اختيار باقي العناصر القيادية وفقاً للنظام الأساسي.

وبذلك يكون (**الإصلاح**) قد انتقل من طور التأسيس وبناء الهياكل والأطر التنظيمية إلى الطور المؤسسي بكل ما يعنيه من تمايز للبنى (المتمأسسة) وفقاً للمهام والاختصاصات، وفي ظل الانسجام والتكامل المفضي إلى سيادة الروح الجماعية المجسدة للقيم المؤسساتية بعيداً عن الشخصانية والفردية المتسلطة والمعيقة لسير العمل.

لقد مثل انعقاد المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح ونجاحه الباهر انعطافاً تاريخياً للتنظيم، ونقلة نوعية في مسيرة حياته، ورسم خطوطاً عريضة لمستقبله الزاهر.

كما أعطى صورة حية ومشرقة لمسلكيات التيار الإسلامي وقدرته الفذة على ممارسة العمل الشوروي الديمقراطي الناجح بإرسائه لمبدأ الانتخاب الحر، وتحويل المفاهيم الديمقراطية إلى نهج ممارس، بعيداً عن التأثير والإملاء والتسلط.

وبالمقابل فقد دللت فعاليات المؤتمر الناجحة على مستوى التحول الكبير في المفاهيم والسلوكيات والممارسات الهادئة والمعتدلة لدى التيار الإسلامي المتسم بالنهج الوسطي والمواكب لروح العصر، والجامع بين الأصالة والمعاصرة والذي يسعى لتقديم مشروع حضاري يرتكز على ثوابت الأمة ويطلق الطاقات للإبداع والابتكار على المستوى الفردي والجماعي، من أجل اللحاق بركب الحضارة الإنسانية الصاعدة.

ولقد ترك المؤتمر الأول لـ(**الإصلاح**) انعكاسات وآثار إيجابية – ليس بما حقق من نتائج تخدم التجربة الديمقراطية وحسب، ولكن بما تميز به من تنظيم وإدارة وفنيات عكست القدرة الفائقة على إمكانية تقديم أنموذج ناجح في إدارة العمل السياسي والحزبي.

إن دقة الأداء والتنظيم الذي تميز به المؤتمر العام الأول لـ(**الإصلاح**) وأسهم فيه إلى جانب الأعضاء مئات الكوادر الشابة في العديد من اللجان التي تشكلت لإنجاح فعاليات المؤتمر وتحقيق أهدافه تركت إعجاباً كبيراً لدى الأوساط السياسية والحزبية، وبدى ذلك الإعجاب من خلال المقولات الكثيرة التي أشادت بمستوى الأداء ونجاحه الباهر.

تقول صحيفة الشرق الأوسط اللندنية الصادرة يوم ١٩٩٤/٩/٢٠م عن (**الإصلاح**) :

((أنه أول حزب إسلامي في المنطقة يشهر مؤتمراً عاماً له بهذا الحجم ويضع وثائقه وأدبياته على بساط النقاش العلني ويخوض تجربة الانتخابات في اختيار قياداته في ملتقى علني أيضاً)).

ولعل الارتياح التام والاعجاب الواضح كان بسبب إقدام (**الإصلاح**) على عقد مؤتمره بشكل علني، دعى إليه منتسبي الصحافة والإعلام ومراسلي وكالات الأنباء العربية والأجنبية، وبالتالي إعلان النتائج المتمخضة عن المؤتمر في الوقت الذي ما تزال فيه كثير من الأحزاب (التقليدية) عاجزة

عن عقد مؤتمراتها رغم توفر كل الشروط الذاتية والموضوعية وتميز مختلف الإمكانيات المادية للإنعقاد.

وعلى العكس مما تخشاه بعض الأحزاب فقد ضرب (**الإصلاح**) مثلاً يذكر في عقده لمؤتمره الحاشد والذي خرج منه أكثر قوة وتلاحماً، وفتح من خلاله أفاقاً جديدة لأعضائه (وكوادره) عززت القناعات ورسخت الحب والولاء.



حفل افتتاح المؤتمر العام الأول لـ (الإصلاح) ٩٤/٩/٢٠م

دلالات ومعاني الانعقاد

هناك العديد من الدلائل والمؤشرات التي يمكن استخلاصها من انعقاد المؤتمر وهي:

أنه أول مؤتمر عام لحزب سياسي يعقد بعد قيام الوحدة المباركة.

- أن (**الإصلاح**) يتعاطى مع العمل الشوروي الديمقراطي بشكل جاد، ويتجلى ذلك في سرعة عقد مؤتمره، بهدف الخروج من واقعه التأسيسي إلى واقعه الجديد المبني على العمل المؤسسي.
- رغبة (**الإصلاح**) في إشاعة روح الاستقرار في المجتمع بعد أن أدى دوره الوطني في الحفاظ على المجتمع اليمني موحداً مستقراً في ظل الحفاظ على الدولة اليمنية الواحدة.
- كانت رسالة وجهها (**الإصلاح**) لكل القوى السياسية في الساحة اليمنية دافعاً ومشجعاً لها على أن تحذو حذوه في الانتقال بأحزابها وتنظيماتها إلى العمل المؤسسي، لاعتقاده ويقينه أن تجذير الديمقراطية في بُنى وقواعد الأحزاب والتنظيمات السياسية هو الفعل الحقيقي والخطوة الأولى في طريق تجذير العملية الشوروية الديمقراطية.

- كانت بادرة موفقة ومخلصة أكدت – بما لا يدع مجالاً للشك – أن عهد افتعال الأزمات قد ولى وأن عهد الالتزام بالشورى ونتائجها والتداول السلمي للسلطة قد أطل على كل اليمن.

ولعل من أهم الدلالات التي يمكن استخلاصها من انعقاد المؤتمر العام، ونجاح فعالياته، خروجه بالعديد من المنجزات المتمثلة بمأسسة العمل التنظيمي، وإرساء قاعدة الممارسة الديمقراطية الداخلية، ووضع قيود لتداول المناصب، وتولي الوظائف القيادية العليا للأفراد داخل مختلف الهيئات والأطر التنظيمية على المستوى المركزي، وتحديده للفترة الزمنية القصوى لولاية رئيس الهيئة العليا، ونائبه، والأمين العام، والأمين العام المساعد، ورئيس مجلس الشورى، ورئيس الدائرة القضائية بثلاث دورات انتخابية فقط، لا يحق للقيادات المنتخبة لهذه المناصب البقاء فيها أطول من المدة المحددة، مما يفتح الطريق للأفراد بترشيح أنفسهم وتولي المناصب والوظائف الرأسية والأفقية داخل التنظيم.

إن سلامة النهج الشوروي الديمقراطي، والتزام كل من:القيادات والقواعد بمبدأية الشورى الملزمة، يشكل ضمانة حقيقية لتماسك التنظيم واستمرارية بقائه، وهو – بالتالي – ما يحول دون أي انشقاقات أو تجنحات، كتلك التي تعانيها بعض الأحزاب الشمولية والديكتاتورية، بسبب مجانبتها للممارسات الديمقراطية الحقة.

لقد أكدت الإجراءات التي تمت أثناء عمليتي الانتخاب والترشيح لعضوية كل من : المؤتمر العام، وغيره من الهيئات والأطر القيادية لـ(**الإصلاح**)، أكدت حقيقة النوايا الجادة، والقناعة الكاملة في إشاعة

روح العمل الجماعي المتأسس على المبدأ الشوروي الديمقراطي، والاحتكـام إليه كأسلوب وحيد في تسيـيـر دفة التنظيم وصناعة قرارته.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدورة الثانية للمؤتمر العام الأول عقـدت في (٢٠) نوفمبر (٩٦م) بصنعاء بحضور نحو (٢٤٠٠) مندوب يمثلون مختلـف محافظات الجمهورية.

وقد انعقدت الدورة الثانية بعد سنتين من انعقاد الدورة الأولى وسـت سنوات من قيام (**الإصلاح**)، وخلال الدورة الثانية وقف أعضـاء المؤتمـر العام أمام جملة من القضايا التنظيمية الداخلية بالإضافة إلى القضايـا المحليـة والدولية.



لقطة لإحدى فعاليات الدورة الثانية للمؤتمر العام الأول ٩٦م

كما وقف المؤتمرون – في تلك الدورة – أمام اللائحة العامة للتنظيم والتي تفسر النظام الأساسي وتأتي في الدرجة الثانية بعد النظام، وبعد نقاش مواد اللائحة، وإبداء الملاحظات، تم إقرار اللائحة العامة بصفة نهائية.

واعتبرت هذه الدورة بمثابة المحطة الرقابية الأولى، استعرضت كافة المناشط والفعاليات السابقة، وتم – من خلالها – تقويم الأداء لفترة ما بعد انعقاد الدورة الأولى للمؤتمر العام.

ويرسي التجمع اليمني للإصلاح هذا التقليد بحيث يتم انعقاد دورة في كل عامين لاستعراض وتقييم الفترة الماضية، ومناقشة المستجدات والتطورات، ووضع الرؤى والتصورات المستقبلية، لما من شأنه تجديد حيوية التنظيم وإرساء دعائم المؤسسية في أوساطه، وداخل أطره وهياكله التنظيمية.


مجلس الشورى

ثانيا : مجلس الشورى

وهو الجهة المسئولة عن بلورة أهداف (**الإصلاح**) وقرارات وتوصيات المؤتمر العام ، ومراقبة الأجهزة المختصة في تنفيذها.

وبعد انعقاد المؤتمر العام الأول لـ(**الإصلاح**) في سبتمبر ١٩٩٤م تشكل مجلس الشورى الحالي ويبلغ عدد أعضائه الحاليين ١١٧ عضواً وهؤلاء الأعضاء يتم إختيارهم كما يلي :

- مائة عضو ينتخبهم المؤتمر العام.
- رؤساء هيئات الشورى المحلية وعددهم (١٨) عضواً.
- قيادة كتلة (**الإصلاح**) النيابية وعدد أعضائها (٥) أعضاء.

ويحق للمجلس أن يضيف إلى قوامه من تدعو إليهم الحاجة من بين أعضاء (**الإصلاح**) من أهل الخبرات والتخصصات العلمية المختلفة، ومن الشخصيات الاجتماعية على أن لا تزيد الإضافة عن نسبة ٥٪ من أعضائه.

وتتكون رئاسة لمجلس الشورى من رئيس المجلس ونائبيه وأمين سر المجلس.

ويتم انتخاب رئاسة المجلس من قبل المجلس نفسه ومن بين أعضائه، ولمجلس الشورى عدد من الاختصاصات نوجز أبرزها فيما يلي :

- انتخاب الأمين العام والأمين العام المساعد لـ(**الإصلاح**):

- انتخاب عشرة أشخاص لعضوية الهيئة العليا.

- انتخاب أعضاء الدائرة القضائية.

ويقوم مجلس الشورى برسم السياسة العامة لـ(**الإصلاح**) ومراقبة الأجهزة المختصة وإقرار خطط العمل السنوية للأمانة العامة والأجهزة التابعة لها، بالإضافة إلى متابعة الهيئة العليا والأمانة العامة في تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر العام.

ويعقد مجلس الشورى دورته العادية كل ستة أشهر، وله أن يعقد دورات استثنائية عند استدعاء الأمر وفقاً للنظام الأساسي.

وتتكون رئاسة المجلس الحالية من الأخوة :

١- الشيخ / عبدالمجيد عزيز الزنداني (رئيساً)

٢-الأستاذ / محمد علي عجلان (نائباً أول)

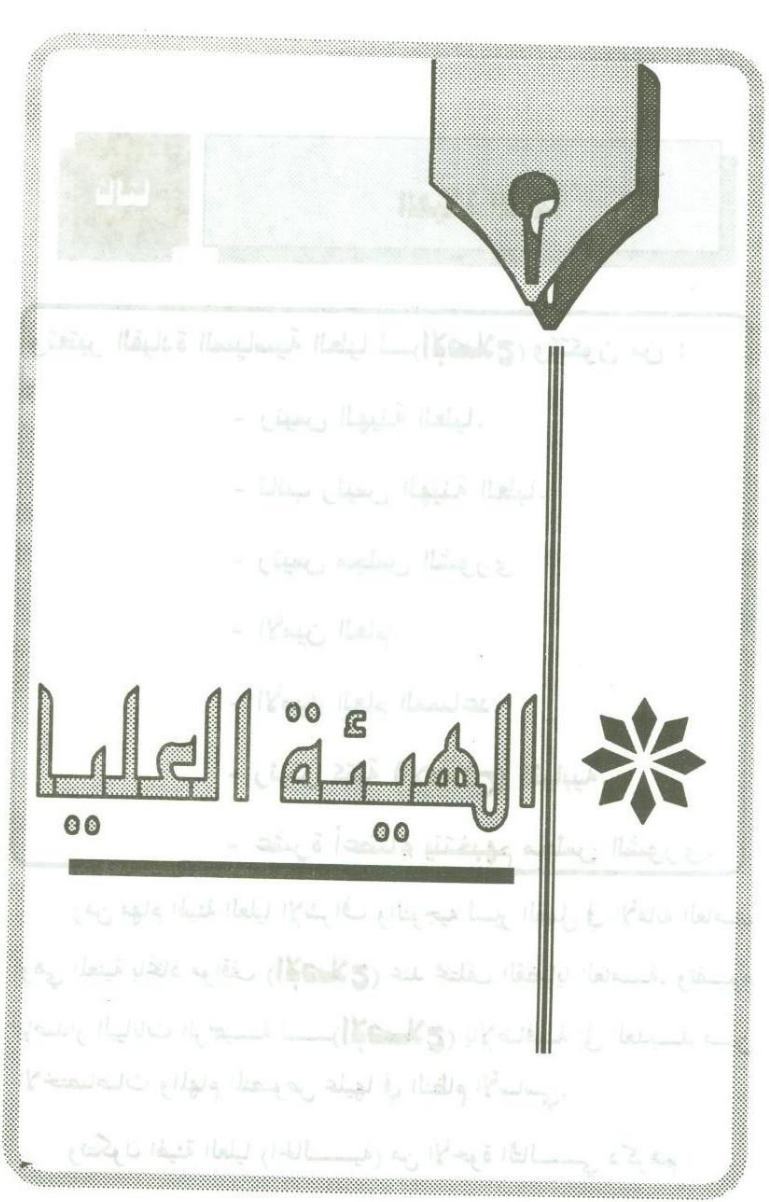
٣- د/ عبدالرحمن بافضل (نائباً ثاني)

٤-الأستاذ / شيخان الدبعي (أميناً للسر)

وبالإضافة إلـى هيئة الرئاسة يتكون مجلس الشورى من الأعضاء التالي ذكرهم :

م	الاسم	م	الاسم	م	الاسم
٥	أحمد حسين ضبمان	٤٣	عباس أحمد النهاري	٨١	غالب ناصر الأجدع
٦	أحمد حمود الشيخ	٤٤	عبدالجليل سعيد بن سعيد	٨٢	فائز جمعان خميس.
٧	أحمد حمود طاهر	٤٥	عبدالحافظ الفقيه	٨٣	فيصل عبدالعزيز الضلعي
٨	أحمد عبده القميري	٤٦	عبدالرحمن عبدالله بكير	٨٤	قايد شويط علي شويط
٩	أحمد عبدالملك المقرمي	٤٧	عبدالرزاق محمد قطران	٨٥	محمد أحمد الأفندي
١٠	أحمد علي باحاج	٤٨	عبدالعزيز حمود الحشار	٨٦	محمد أحمد الصرمي
١١	أحمد ناصر لشبق	٤٩	عبدالعزيز محمد الزبيري	٨٧	محمد الصادق عبدالله
١٢	أحمد شرف الدين	٥٠	عبدالعظيم محمد العمري	٨٨	محمد حسن دماج
١٣	إسماعيل علي الأكوع	٥١	عبدالله أحمد البازلي	٨٩	محمد حسين عشال
١٤	إسماعيل غانم الحمادي	٥٢	عبدالله أحمد المديني	٩٠	محمد حمود الخميسي
١٥	الحسن علي حدير	٥٣	عبدالله حسين المشدلي	٩١	محمد سعيد السعدي
١٦	أمين أحمد طربوش	٥٤	عبدالله سعيد عشال	٩٢	محمد عبدالخالق حنش
١٧	أمين علي المكيمي	٥٥	عبدالله سنان الجلال	٩٣	محمد عبدالرب جابر
١٨	جمبل محمد طعيمان	٥٦	عبدالله عبدالله قشوة	٩٤	محمد عبدالكريم محمد
١٩	حسن حسين الرحبي	٥٧	عبدالله علي الجالدي	٩٥	محمد عبدالله بدر الدين
٢٠	حسن صغير يغنم	٥٨	عبدالله علي صعتر	٩٦	محمد عبدالله اليدومي
٢١	حسن محمد اليمري	٥٩	عبدالله عوض بامطرف	٩٧	محمد علي الغيلي
٢٢	حسن محمد جابر	٦٠	عبدالله قاسم الوشلي	٩٨	محمد فرحان عبدالسلام
٢٣	حسن محمد الوجيه	٦١	عبدالله محمد الخياري	٩٩	محمد مثنى الربية
٢٤	حسن مقبول الأهدل	٦٢	عبدالله محمد القص	١٠٠	محمد محمد البهلولي
٢٥	حمود هاشم الذارحي	٦٣	عبدالملك داود عبدالصمد	١٠١	محمد محمد قحطان
٢٦	حميد عبدالله العذري	٦٤	عبدالملك محمد الوادعي	١٠٢	محمد ناصر الطهيف
٢٧	حميد عبدالله الأحمر	٦٥	عبدالملك مرشد الشيباني	١٠٣	محمد ناجي علاو
٢٨	خالد حسين النجار	٦٦	عبدالوهاب أحمد الآنسي	١٠٤	محمد يحيى مطهر
٢٩	خالد علي المرادة	٦٧	عبده عبدالله الحميدي	١٠٥	محمد يوسف حربة
٣٠	داوود عبده المصباحي	٦٨	علي سالم بكير	١٠٦	مشرف عبدالكريم المحرابي
٣١	زيد علي الشامي	٦٩	علي سالم بافقير	١٠٧	مقبل أحمد العباهي
٣٢	سالم أحمد بن طالب	٧٠	علي صالح شطيف	١٠٨	منصور عزيز الزنداني
٣٣	سالم حسن المعمري	٧١	علي صغير شامي	١٠٩	مهدي مهدي جابر
٣٤	سعد أحمد العماري	٧٢	علي عبدالله الواسعي	١١٠	مهيوب سعيد مدهش
٣٥	سعيد عبدالرحمن سهيل	٧٣	علي بن علي القيسي	١١١	ناجي علي الخزاعي
٣٦	سعيد مبارك دومان	٧٤	علي ناجي الصلاحي	١١٢	ناصر عبدالله البجيري
٣٧	سليمان علي الفرح	٧٥	علي ناصر السنامي	١١٣	وحيد علي رشيد
٣٨	سيف أسعد عبدالوهاب	٧٦	علي وهبان العليي	١١٤	ياسين حميد المجاهد
٣٩	شرف محمد عباد	٧٧	علي يحيى الشاحذي	١١٥	يحيى محمد منصر
٤٠	صادق عبدالله الأحمر	٧٨	عوض سالم الربيزي	١١٦	يحيى يحيى الشبامي
٤١	صالح سالم حليس	٧٩	عوض محمد بانجار	١١٧	يعقوب أحمد بن حمدون
٤٢	صالح محمد البيل	٨٠	غالب عبدالكافي القرشي.		

* وإذا كان من المفترض أن يصل عدد أعضاء مجلس الشورى إلى ما يقارب الـ(١٣٠) عضواً فإننا نذكر أن بعض رؤساء هيئات الشورى المحلية قد انتخبوا في مجلس الشورى المركزي مما يقلل العدد الإجمالي عما هو مفترض.


الهيئة العليا

ثالثاً: الهيئة العليا

وتعتبر القيادة السياسية العليا لـ(**الإصلاح**) وتتكون من :

- رئيس الهيئة العليا.
- نائب رئيس الهيئة العليا.
- رئيس مجلس الشورى.
- الأمين العام.
- الأمين العام المساعد.
- رئيس كتلة (الإصلاح) النيابية.
- عشرة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى.

ومن مهام الهيئة العليا الإشراف والتوجيه لسير العمل في الأمانة العامة، وهي المعنية باتخاذ مواقف (**الإصلاح**) عند مختلف القضايا العامة، وتقوم بإصدار البيانات الرسمية لـ(**الإصلاح**) بالإضافة إلى العديد من الاختصاصات والمهام المنصوص عليها في النظام الأساسي.

وتتكون الهيئة العليا (الحالية) من الأخوة التالي ذكرهم :

١- الشيخ / عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً
٢- الأستاذ / ياسين عبدالعزيز القباطي نائباً للرئيس
٣- الشيخ / عبدالمجيد عزيز الزنداني
٤- الأستاذ / محمد عبدالله اليدومي
٥- الأستاذ / عبدالوهاب الآنسي
٦- الدكتور / عبدالرحمن بافضل
٧- القاضي / محمد بن اسماعيل العمراني
٨- الأستاذ / محمد عبدالوهاب جباري
٩- الشيخ / علي عبدربه العواضي
١٠ الأستاذ / أحمد القميري
١١ الدكتور / نجيب سعيد غانم
١٢ الأستاذ / محمد حسن دماج
١٣ الشيخ / عبدالرحمن بكير
١٤ الأستاذ / محفوظ شماخ
١٥ الأستاذ / محمد علي عجلان
١٦ الأستاذ / مشرف عبدالكريم المحرابي

وقد تشكلت الهيئة العليا الحالية بعد المؤتمر العام الأول في ٩٤م، باستثناء الدكتور / عبدالرحمن بافضل – بصفته رئيس الكتلة البرلمانية الحالية – والذي حل محل الأستاذ / عبدالرحمن العماد، والأستاذ / مشرف عبدالكريم المحرابي والذي حل محل القاضي / يحيى لطف الفسيل والذي انتقل إلى جوار ربه، كما تم تجميد نشاط الأستاذ / محمد حسن دماج بعد انتخابه نائباً لرئيس اللجنة العليا للإنتخابات وفقاً لقانون الانتخابات.


الأمانة العامة

رابعاً : الأمانة العامة

وهي الجهاز التنفيذي المباشر في (**الإصلاح**) وتتكون من الأمين العام والأمين العام المساعد بالإضافة إلى تسع دوائر تنفيذية متخصصة.

وتختص الأمانة العامة بتنفيذ السياسات العامة لـ(**الإصلاح**) بالإضافة إلى العديد من الاختصاصات وفقاً للنظام الأساسي.

والأمين العام هو المسئول عن سير العمل في الأمانة العامة وأجهزتها المختصة وفي الدوائر التنفيذية التابعة لها وفي وحدات التنظيم المحلي.

ويتكون مكتب الأمانة العامة من الأمين العام والأمين العام المساعد ورؤساء الدوائر التنفيذية.

ويعقد المكتب دورته الإعتيادية كل نصف شهر.

أما الدوائر التنفيذية فتتكون من رئيس الدائرة ونائب رئيس الدائرة وأمين سر الدائرة بالإضافة إلى رؤساء الشعب والذين هم أعضاء في الدائرة.

وبعد انعقاد المؤتمر العام الأول عام ٩٤م، تم تشكيل الأمانة العامة والأجهزة المتخصصة التابعة لها على النحو التالي :

١- الأستاذ / محمد عبدالله اليدومي — الأمين العام
٢- الأستاذ / عبدالوهاب الآنسي — الأمين العام المساعد

٣- الأستاذ / محمد قحطان	رئيس الدائرة السياسية
٤- الدكتور / عبدالله قاسم الوشلي	رئيس دائرة التنظيم والتأهيل
٥- الأستاذ / عباس النهاري	رئيس دائرة التوجيه والإعلام
٦- الأستاذ / زيد الشامي	رئيس دائرة التعليم والثقافة
٧- الأستاذ/ حمود هاشم الذارحي	رئيس دائرة الشئون الاجتماعية
٨- الدكتور / محمد أحمد الأفندي	رئيس الدائرة الاقتصادية
٩- الأستاذ / سالم حسن المعمري	رئيس دائرة النقابات والمنظمات
١٠- الأستاذ / عبدالله عمر الزبيدي	رئيس دائرة الشئون المالية والإدارية
١١- الأستاذ / محمد سعيد السعدي	رئيس دائرة التخطيط والاحصاء

ويتبع الأمانة العامة عدد من المكاتب المتخصصة وهي :

المكتب الفني	ويرأسه الأستاذ / شيخان عبدالرحمن الدبعي
المكتب القانوني	ويرأسه الأستاذ / محمد الصادق عبدالله
مكتب التنظيم النسوي	وترأسه الأستاذة / أمة السلام رجاء
مكتب الاتصال الخارجي	ويرأسه الأستاذ / عادل يحيى الروحاني
مكتب شئون الطلاب	ويرأسه الأستاذ / ابراهيم مصلح الحائر


أجهزة القضاء التنظيمي

خامساً : القضاء التنظيمي

وهي الهيئة المسئولة عن متابعة الأمور القضائية والقانونية، والفصل في الخصومات والمنازعات التنظيمية الداخلية، وفقاً لأحكام النظام الأساسي واللائحة العامة.

ويتكون القضاء التنظيمي لـ(**الإصلاح**) من الأجهزة التالية :

١- الدائرة القضائية.

٢- اللجان القضائية المحلية.

وقد تشكلت الدائرة القضائية على إثر المؤتمر العام الأول عام ٩٤م، وتتكون من الأخوة :

١-	الدكتور / عبدالوهاب الديلمي	رئيساً
٢-	الأستاذ / محمد الصادق مغلس	عضواً
٣-	القاضي / محمد يحيى مطهر	عضواً
٤-	الأستاذ / محمد الحاج الصالحي	عضواً
٥-	القاضي / يحيى الشبامي	عضواً
٦-	القاضي / عبدالله سنان الجلال	عضواً
٧-	القاضي / محمد أحمد الجرافي	عضواً

وتعقد الدائرة القضائية اجتماعاتها كلما دعت الحاجة وفقـــاً للنظـــام الأساسي.

أما اللجان القضائية المحلية فتتكون من ثلاثة أعضاء تنتخبـــهم هيئـــات الشورى المحلية.




هيئات وأجهزة
الوحدات المحلية

سادسا: هيئات التنظيم المحلي

يولي التجمع اليمني للإصلاح اللا مركزية أهمية خاصة لقناعته ان المركزية الشديدة – بما تفرزه من امراض وعلل – تقتل الروح الجماعية والابداع والابتكار، وتصيب النفوس بالاحباط والملل وتصادر الأراء والاجتهادات مما يجعل المرء اشبه بالالة المبرمجة والذي ليس له شأن، ولا مجال امامه في الاسهام – بأي شكل من الاشكال – في صناعة القرار، ولم تعد أمامة من وظيفة إلا ان يؤمر فيطيع ، في حين أن اللا مركزية تتيح للأفراد ان يتولوا إدارة شئون حياقم وفقاً لمتطلبات واقعهم المعيش وبالكيفية التي تتناسب مع القدرات والإمكانيات المتاحة لهم.

وفي ظل اللا مركزية تتفجر الطاقات، ويتنوع العطاء، وتتبلور الرؤى والاجتهادات لما من شأنه ترسيخ البناء العام وتجديد حيوية النظام واطالة أمد بقائه، وبالتالي استمراره لتأدية وظائفه ومهامه.

وفي ظل هذا الفهم فقد كان (**الإصلاح**) السبّاق لإعطاء التنظيم المحلي صلاحيات واسعة واعتبار هذه التنظيمات نظائر للتنظيم المركزي، ولم يطلق عليها فروع، كما هو الحال لدى معظم التنظيمات والاحزاب السياسية.

وتتواجد تنظيمات (**الإصلاح**) المحلية – راهناً – في كل ارجاء الوطن، بدءا من أمانة العاصمة صنعاء ومروراً بالمحافظـات ثم المـدن والمديريـات والمراكز والعزل والاحياء وانتهاءاً بالقرى والحارت.

وكل ذلك من أجل توزيع السلطات للإسهام في صناعة القرار.

وتعتبر أمانة العاصمة صنعاء والمحافظات الأخرى هي وحدات التنظيـم المحلي، ويقع على هذه الواحدات مسـئولية تحقيـق اهـداف ومقـاصد (**الإصلاح**) ،كل في نطاق تواجده الجغرافي الذي يعمل فيه.

وتتكون قيادات التنظيمات المحلية لـ(**الإصلاح**) من الهيئات والاطـر التنظيمية التالية :–

أولاً: المؤتمر المحلي:

ويتكون من الأعضاء المنتخبين والممثلين لوحدة التنظيم المحلـي لـدى المؤتمر العام، أعضاء هيئة الشورى المحلية، رئيس وأعضاء المكتـب التنظيـم المحلي، اعضاء هيئة الشورى المحلية، رئيس واعضاء المكتب التنفيذي المحلـي، أعضاء مجالس الوحدة التنظيمية الفرعية التاليه مباشرة لوحدة التنظيم المحلي، ممثلين عن الوحدات التنظيمية الفرعية الفئوية، أعضاء كتلـة (**الإصلاح**) النيابية في وحدة التنظيم المحلي، بالإضافـة إلى عـدد مـن الشـخصيات الاجتماعية ومن ذوي التخصصات العلمية المختلفة من اعضاء (**الإصلاح**)، بعد ما يقوم المؤتمر المحلي بالإقرار اضافتهم إلى قوامه وذلك بحسب الحاجـة وبناء على ترشيح هيئة رئاسته، على ان لا يزيد هولاء عن النسبة ٥٪ مـن اعضاء المؤتمر.

يمارس المؤتمر المحلي مهامه واختصاصاته وفقاً لما حددته اللائحة العامة ويعقد دورته العاديه كل سنة.

ثانياً: هيئة الشورى المحلية:

تتكون هيئة الشورى المحلية من عدد من الاعضاء المنتخبين، على ألا يزيدوا عن خمسين عضواً ورؤساء مجالس الوحدات التنظيمية الفرعية التي تلي وحدة التنظيم المحلي مباشرة، أعضاء مجلس الشورى التابعين لوحدة التنظيم المحلي، بالاضافة إلى عدد من أهل الاختصاص والشخصيات الاجتماعية، تختارهم هيئة الشورى المحلية، بما لا تزيد نسبتهم عن ١٠٪ من أعضاء هيئة الشورى المحلية.

من مهام هيئة الشورى المحلية : انتخاب رئيسها ونائبه، وأمين سر الهيئة، وانتخاب رئيس وأمين المكتب التنفيذي، بالاضافة إلى انتخاب الأمين المساعد للمكتب التنفيذي ورؤساء الدوائر التنفيذية المتخصصة .

وهناك عدد من الاختصاصات التي تمارسها هيئة الشورى المحلية وفقاً للائحة العامة.

وتعقد هيئة الشورى المحلية دورتها العادية كل ستة أشهر.

ثالثاً: المكتب التنفيذي:

وهو الجهاز القيادي المباشر ويناط به توجيه وتنسيق أعمال وانشطة (**الإصلاح**) في نطاق عمله، تحقيقاً للمقاصد والأهداف المنشودة.

ويتكون المكتب من: رئيس المكتب والأمين والأمين المساعد ورؤساء الدوائر التسع المتخصصة المناظرة للدوائر العامة في التنظيم المركزي، وهذه

الدوائر هي السياسية، التنظيم والتأهيل، والتوجيه والاعلام، والتعليم والثقافة، والنقابات والمنظمات الجماهيرية، الشئون الاجتماعية، الاقتصاديه، المالية والادارية، وأخيرا دائرة التخطيط والاحصاء.

ويختص المكتب التنفيذي المحلي بتحديد المواقف السياسية المحلية ازاء القضايا والمستجدات ذات الطبيعة المحلية، وفي ضوء سياسات وتوجيهات الأجهزة العليا المركزية والمحلية، ويقوم بالتشاور مع رئاسة هيئة الشورى بإقرار قوائم مرشحي (**الإصلاح**) لدى مختلف الجهات في إطار الوحدة التنظيمية المحلية .

وبالاضافه إلى وضع الخطط والسياسات والبرامج التنفيذية في النطاق المحلي، والاشراف على سير أعمال الدوائر المتخصصة، وكذا الاشراف على الوحدات التنظيمية الفرعية، فهناك العديد من المهام والاختصاصات التي يتوجب على المكتب التنفيذي المحلي القيام بها .

وتجدر الاشارة إلى ان المدة القصوى لكل من رئيس المكتب، وأمين المكتب، والأمين المساعد حددت بثلاث دورات انتخابية.

رابعا : اللجان القضائية المحلية :

إلى جانب الهيئات والاجهزة السابقة – في النطاق المحلي – تتكون لجان قضائية محلية في كل محافظة من محافظات الجمهورية، وتتكون هذه اللجان من : ثلاثة أعضاء تنتخبهم هيئة الشورى المحلية، على أن تختار هذه اللجان رئيسا لها من بين اعضائها الثلاثة، وتعقد دورها الاعتيادية كل شهر.

وتختص بالمسائل المتعلقة بالتنظيم واعضائه في المحافظة، وتنظر في كل ما يرفع اليها من مختلف الهيئات الأخرى التنظيمية المحلية، وبالتظلمات والشكاوى المرفوعة من أعضاء (**الإصلاح**) في النطاق المحلي.

بعد هذا العرض المفصل لهيئات التنظيم المحلي التابع للتجمع اليمني للإصلاح يتبين لنا مدى الصلاحيات المتاحة لهذه الوحدات في ممارسة مهامها وانشطتها المختلفة وفقاً لمبدأ اللا مركزية التنظيمية، لتسهم هذه التنظيمات المحلية إلى جانب الهيئات القيادية المركزية في تنفيذ السياسات وصناعة القرارات التي تحقق الغايات والأهداف المرجوة.

ومع أن أجهزة وهيئات التنظيم المحلي لـ(**الإصلاح**) تمارس نفس المهام والاختصاصات، ولديها الصلاحيات التي تمتلكها نظيراتها المركزية، وذلك في نطاقها المحلي، فإن حجم هذه الهيئات يتحدد وفقاً لحجم النشاط التنظيمي لكل وحدة من وحدات التنظيم المحلي.

وبالإضافة إلى الهيئات والأطر التنظيمية السابقة، فإن البناء التنظيمي لـ(الإصلاح) يتدرج ليشمل الوحدات التنظيمية الفرعية الأدنى، والمتمثلة بالفروع، ثم الشعب، وأخيراً الحلقات، وتعد الحلقة أصغر وحدة تنظيمية، وتتكون – في حدها الأعلى – من ٣٣ عضواً، أما الحد الأدنى للحلقة فيتكون من ١١ عضواً، في حين أن الشعبة تتكون من تسع حلقات، كما أن الفرع يتكون من أربع شعب.

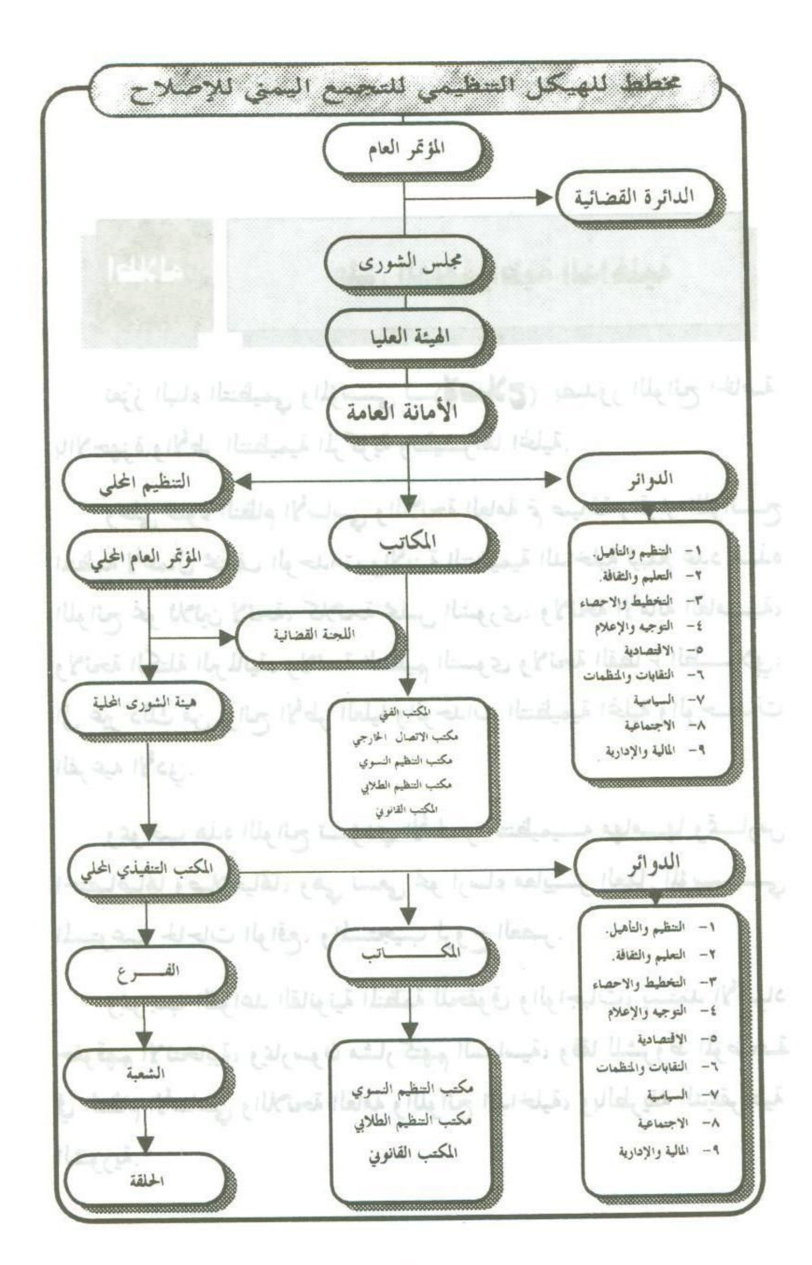
وقد استكملت كل وحدات التنظيم المحلي هياكلها واطرها التنظيمية في مختلف محافظات الجمهورية بعذ انعقاد المؤتمرالعام الأول عام (٩٤م)

لتتمايز هذه الأطر والاجهزه طبقاً للبناء النظري الذي رسمه النظام الاساسي، وفصلته اللائحة العامة للتجمع اليمني للإصلاح.

والجدول التالي يوضح أسماء قيادات (**الإصلاح**) في وحدات التنظيم المحلي لمختلف محافظات الجمهورية :

جدول يوضح أسماء قيادات (الإصلاح) في وحدات التنظيم المحلي

م	المحافظة	اعضاء هيئة الشورى	رئيس هيئة الشورى المحلية	رئيس المكتب التنفيذي	امين المكتب التنفيذي	رئيس اللجنة القضائية
١	امانة العاصمة	(٥٠) عضواً	زيد الشامي	د/ عبد العظيم العمري	احمد محرم	د/حسن محمد مقبولي الاهدل
٢	عدن	(٢٥) عضواً	محمد عبد الرب جابر	صالح سالم حليس	د/محمد عبد الله علان	محمد صالح رجب
٣	تعز	(٥٠) عضواً	عبد الملك داود	عبد الجليل سعيد محمد	عبد الحافظ علي الفقيه	أحمد مقبل بن نصر
٤	حضرموت	(٥٠) عضواً	علي سالم بكير	عمر صالح الجهدي	محسن علي باصره	عبدالرحمن بكير
٥	الحديدة	(٥٠) عضواً	محمد علي عجلان	داود المصباحي	حسن صغير حمود	محمد يوسف حربه
٦	صنعاء	(٥٠) عضواً	محمد حسن دماج	محمد عبدالله بدر الدين	فيصل عبد العزيز الصنمي	عبدالله علي الفيل
٧	اب	(٥٠) عضواً	عبده عبد الله الحميدي	اسماعيل غانم الحمادي	محمد مفتي الربية	طه محمد هربوش
٨	ذمار	(٥٠) عضواً	علي ناصر السنامي	حسن محمد البحري	خالد حسين النجار	احمد لطف الدلاي
٩	لحج	(٣٦) عضواً	أحمد حمود طاهر	محمد زين أحمد	عبد القوي قائد صالح	حميد محمد علي العنبرة
١٠	مأرب	٥٠عضواً	سعيد عبد الرحمن سهيل	مهيوب سعيد مدهش	عبد الله أحمد البازلي	راشد عوض الوصابي
١١	المهرة	٣٠عضواً	يعقوب بن حدون	فائز جمعان خميس	سالم أحمد السقاف	حسن مقبول الأهدل
١٢	ابين	(٢٧) عضواً	محمد حسين عشال	عبد الله سعيد عشال	د/ محمد ناصر الدهشي	محمد سعيد السعدي
١٣	المحويت	٥٠عضواً	أحمد حمود الشيخ	محمد أحمد الصرمي	عبدالله الجالدي	أحمد اسماعيل العنقي
١٤	شبوه	٢٠ عضواً	احمد ناصر لشبق	الحسن علي الحذبر	احمد علي باحاج	أحمد حسين طلان
١٥	البيضاء	٣٧عضواً	سعد أحمد العماري	مقبل أحمد المباهي	عبد الله حسين المشدلي	د/ حسني الجوهي
١٦	حجة	٥٠ عضواً	محمد علي الغني	عبد الله عبد الله لشوة	عبد الرزاق قطران	علي محمد الخميسي
١٧	الجوف	٣٠عضواً	علي صالح بن شطيف	محسن محمد السريري	محمد عبدالله كموب	يحيى عجمة صواب
١٨	صعدة	٣٠ عضواً	سليمان علي الفـــرح	قايد شويط علي	عبدالملك محمد الوادعي	أحمد علي الرازحي


مخطط للهيكل التنظيمي للتجمع اليمني للإصلاح
المؤتمر العام
الدائرة القضائية
مجلس الشورى
الهيئة العليا
الأمانة العامة
التنظيم المحلي
الدوائر
المكاتب
١- التنظيم والتأهيل.
٢- التعليم والثقافة.
٣- التخطيط والاحصاء
٤- التوجيه والإعلام
٥- الاقتصادية
٦- النقابات والمنظمات
٧- السياسية
٨- الاجتماعية
٩- المالية والإدارية
المؤتمر العام المحلي
اللجنة القضائية
هيئة الشورى المحلية
المكتب الفني
مكتب الاتصال الخارجي
مكتب التنظيم النسوي
مكتب التنظيم الطلابي
المكتب القانوني
المكتب التنفيذي المحلي
الدوائر
المكـــاتب
الفـــرع
الشعبة
الحلقة
مكتب التنظيم النسوي
مكتب التنظيم الطلابي
المكتب القانوني
١- التنظيم والتأهيل.
٢- التعليم والثقافة.
٣- التخطيط والاحصاء
٤- التوجيه والإعلام
٥- الاقتصادية
٦- النقابات والمنظمات
٧- السياسية
٨- الاجتماعية
٩- المالية والإدارية

إطلالة : على الديمقراطية الداخلية

تعزّز البناء التنظيمي والمؤسسي لـ(**الإصلاح**) بصدور اللوائح الخاصة بالاجهزة والأطر التنظيمية المركزية ونظيـراتها المحلية.

وعلى ضوء النظام الأساسي واللائحة العامة تم صياغة واقرار اللوائح المنظمة لأعمال مختلف الوحدات والأبنية التنظيمية الداخلية ليبلغ عدد هذه اللوائح نحو ثلاثين لائحة، كلائحة مجلس الشورى، ولائحة الأمانة العامة، ولائحة الكتلة البرلمانية، ولائحة التنظيم النسوى ولائحة القطاع الطلابي، الى غير ذلك من لوائح الأطر العليا والوحدات التنظيمية المحلية والوحدات الفرعيه الأدنى.

وبموجب هذه اللوائح تؤدي الأطر التنظيميه مهامها وتمارس اختصاصاتها وصلاحياتها، وهي تسعى نحو ارساء معايير العمل المؤسسي المستوعب لحاجات الواقع، والمستجيب لروح العصر.

وبموجب القواعد القانونية المنظمة للحقوق والواجبات، يستمد الأفراد حقوقهم الانتخابية، ويمارسون مشاركتهم السياسية، وفقا للشروط الموضحة في النظام الأساسي واللائحة العامة واللوائح الداخلية، وبالطريقة الديمقراطية الشورية.

وتبدأ الانتخابات من أدنى الوحدات التنظيمية، لتتدرج إلى أعلى الهيئات القيادية، وتشمل كافة الأطر التنظيمية الداخلية.

ولعل أوسع الانتخابات المباشرة هي تلك التي تتم على مستوى الوحدات التنظيمية في كل محافظات الجمهورية، لتصعيد ممثلي هذه الوحدات إلى المؤتمر العام.

وقد نصت لائحة الانتخابات –لمقاعد التمثيل في المؤتمر العام للتجمع اليمني للإصلاح– على ان أدنى وحدة تنظيمية تمثل في المؤتمر العام، بالانتخاب المباشر، هي الشعبة، على ان تكون هذه الشعبة مستكمله للشروط والمواصفات المنصوص عليها في لائحة التنظيم المحلى.

ومن الشروط الواجب توافرها لدى من يريد ترشيح نفسه لعضوية المؤتمر العام أن لايقل عمره عن عشرين عاماً، وأن يكون قد مضى على عضويته في (**الإصلاح**) عاماً واحداًعلى الاقل.

وتقوم الوحدات التنظيمه والفرعيه في المحافظات بانتخاب ممثليها إلى المؤتمر العام بالاقتراع السري المباشر بحيث تتوزع مقاعد التمثيل بالمحافظة على الوحدات توزيعا عادلاً، بحسب عدد أعضاء (**الإصلاح**) المؤطرين والعاملين، مع مراعاة الكثافة في هذه الوحدات ،وبحيث يشمل المؤتمر العام كافة محافظات الجمهورية.

واذا كانت المديرية أو الدائرة الانتخابية تخلو من الشعب أو أن الشعبة ماتزال قيد التاسيس فيجب أن تمثل بشخص واحد على الاقل.

وبهذه الكيفية ينتخب أعضاء (**الإصلاح**) ممثليـــهم – مـــن مختلـــف وحداتهم التنظيمة –ليتم تصعيدهم إلى المؤتمر العام ليقوم بـــدوره بانتخـــاب رئيس الهيئة العليا – والذي هو نفسه رئيس المؤتمر العـــام – بالاضافـــة الى انتخاب نائب رئيس الهيئة العليا، وكذلك رئيـــس الدائـــرة القضائيـــة، ثم انتخاب (١٠٠) عضو لمجلس الشورى المركزي، وكـــل ذلـــك بـــالاقتراع السري المباشر، وفي جو يسوده الاختيار الحر للأعضاء.

وكما اسلفنا سابقا ،فان مجلس الشورى يقوم بانتخاب هيئـــة رئاســـته انتخاباً مباشرا، وينتخب بالطريقة نفسها بقية أعضاء الهيئـــة العليـــا،كمـــا ينتخب – أيضا – بقيه اعضاء الدائرة القضائية، وهو الذي ينتخـــب كـــلاً من: الأمين العام والأمين العام المساعد، ليتم – بعد ذلك – تكويـــن كافـــة الأجهزة والدوائر التنفيذية المتخصصة.

وبنفس الكيفيه التى يتم فيها تشيكل الأجـــهزة والأطـــر التنظيميـــة المركزية بالانتخابات الديمقراطية، فإن الأطر التنظيمية المحلية المناظرة تتكـــون عن طريق الانتخابات الديمقراطية نفسها، وبنفس الأجواء التي سبق ذكرها.

وفي ضوء ذلك نستطيع أن نتبين مدى الانتقال بالخيار الديمراطي مـــن مجرد الطرح النظرى الى نهج يمارس داخل مختلف الأطر والبـــنى التنظيميـــة الداخلية (**للإصلاح**)، ليتاح المجال أمام الأفراد في التمتع بحقوقهم السياسية من خلال مشاركتهم في الإدلاء بأصواتهم وترشيح أنفسهم، وفقاً لما ينـــص عليه النظام الأساسي واللائحة العامة، باعتبار المشاركة السياسية في مختلـــف الأطر التنظيمية، عن طريق الانتخاب والترشيح وتولي المناصب، حقوق ثابتة للأعضاء يمكنهم من –خلالها – الإسهام الفعلي في صناعة القرار.

وبهذه الصورة يكون (**الإصلاح**) قد وضع قدمـه علـى أول سـلم التجربة الشوروية الديمقراطية متوخيا ترسيخ هذا النهج وتحويله إلى ممارسـة عملية تتجذر في كافة أجهزته وأبنيته التنظيمية الداخلية، بهدف الانتقال نحـو العمل المؤسسي المعبـر عـن تطلعـات الأفـراد، والمواكـب لمتطلبـات وضرورات الواقع المطل على بوابة القرن الحادي والعشرين.

الفصل الرابع

من المعارضة إلى المعارضة

مرحلة أولى معارضة
تجربة أولى انتخابات
نتائج انتخابات الدورة الأولى ٩٣م
(الإصلاح) والمشاركة في السلطة
موقف (الإصلاح) من الأزمة السياسية
تجربة ثانية انتخابات
نتائج انتخابات الدورة الثانية ٩٧م
بين دورتين
مرحلة ثانية معارضة



مرحلة أولى معارضة

إن معارضتنا هي معارضة للمناهج والسياسات، وليس معارضة للأشخاص، ولا للأحزاب.



نظراً لحجمه الكبير وثقله السياسي الفاعل فقد خاض التجمع اليمني للإصلاح تجربة المعارضة باقتدار منطلقاً من قاعدة هامة خلاصتها: أن معارضتنا هي معارضة للمناهج والسياسات وليس معارضة للأشخاص ولا للأحزاب.

وهو في أسلوب معارضته هذا يلتزم بقواعد الشرع المتمثلة بمبادئ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو – أيضاً – لم يعارض لمجرد المعارضة، بل يقف معارضاً للسياسات والأمور الخاطئة في الوقت الذي كان يقف إلى جانب السلطة ويثني عليها عند كل السياسات السليمة والرشيدة.

وبالرغم من أن (**الإصلاح**)، أثناء الفترة الانتقالية، كانت له كتلة برلمانية محددة لم يزد أعضاؤها عن عشرين شخصاً إلاّ أن أداؤها تميز بالفعالية العالية، وإلى جانب كتلته البرلمانية فقد استخدم كافة الوسائل السلمية والنزيهة لرفع صوته ونقل رأيه والتعبير عن الهموم الاجتماعية إزاء كل القضايا العامة والمستجدة.

ولعل أول وأهم القضايا التي وقف (**الإصلاح**) منها موقفاً معارضاً هي قضية الاستفتاء على الدستور قبل تعديله، والذي كان يحتوي على العديد من المخالفات الشرعية والقانونية، طالب (**الإصلاح**) بتعديلها، لينسجم الدستور مع الثوابت الشرعية والوطنية، كما طالب السلطة بإعادة النظر بتلك النصوص المعدة في فترة سابقة، وكانت تحمل نفساً تشطيرياً يتناقض مع الواقع الجديد الذي أفرزته دولة الوحدة، ولجأ (**الإصلاح**) إلى حشد الرأي العام من خلال العديد من الندوات والفعاليات السياسية والثقافية والإعلامية بين فيها جوانب القصور، والتناقضات وطالب بإصلاحها على ضوء الشريعة الإسلامية والمبادئ السياسية المعاصرة، وعندما أصرت السلطة على رفض المطالب التي قدمها (**الإصلاح**) مع غيره من الأحزاب والقوى السياسية، صعدّت فعاليات المعارضة لتبلغ ذروتها يوم ١١/مايو/١٩٩١م، بخروج المسيرة (المليونية) الشهيرة والتي وصفها المراقبون بأنها كانت أنموذجاً للانضباط والالتزام، وأعطت انطباعاً جيداً بالأسلوب الحضاري الذي ابتدر به (**الإصلاح**) معارضته السلمية للسلطة.

ويومها عدت تلك المسيرة السلمية الأكبر في تاريخ اليمن المعاصر، حيث جابت شوارع العاصمة صنعاء حاملة للافتات ومرددة للشعارات المطالبة بتصحيح الأخطاء الواردة في الدستور، واتجهت تلك المسيرة إلى مجلس الرئاسة، واستطاع بعدها (**الإصلاح**) أن ينتزع بياناً من المجلس يلتزم فيه بتضمين القضايا التي طالب بها (**الإصلاح**) في الدستور، وقد تم – بالفعل – إصدار البيان في ٢٢/٤/٩١م، ومن المعلوم أن مشروع الدستور كان أعد بصيغ توافقية من قبل النظامين الشطريين قبل الوحدة، على أن

يكون دستوراً انتقالياً، غير أن السلطة، بإنزاله للإستفتاء، أرادات أن تمـــرره بما فيه من قصور وأخطاء ومخالفات، مع معرفة القائمين على السلطة بتلـــك المخالفات.



المسيرة المليونية لتعديل الدستور ٩٢م

وبعد أن أصرت السلطة على الاستفتاء لذلك المشـــروع، وحـــددت الاستفتاء الشعبي العام يومي ١٥-١٦ مايو ٩١م، وأعلنت نتيجة الاســـتفتاء في (٢٠) مايو (٩١م)، وتم إقراره كدســـتور لدولـــة الوحـــدة، أخـــذت السلبيات والمثالب تتبدى، وتتكشف واحدة بعد الأخرى، كأوجه قصـــور واضحة، لا تتناسب مع التحولات السياسية والاجتماعيـــة الجديـــدة، ولا تواكب تطلعات المجتمع وقواه السياسية المختلفة، ومن ثم فقد بدى الاحتياج من قبل السلطة – نفسها – للتعديل، حتى جاء الوقت المناسب وتم التعديـــل – بالفعل – في سبتمبـــر عام ٩٤م، لتتوافق تلك التعديلات مع المطـــالب

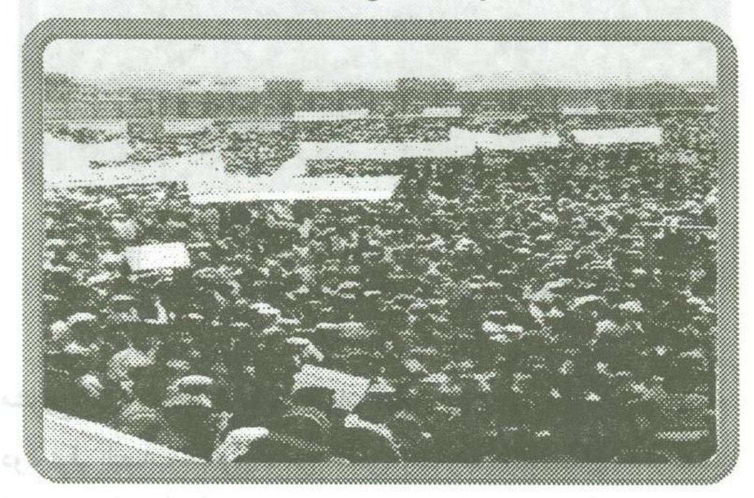
التي كان قد تقدم بها (**الإصلاح**) سابقاً، ولتؤكد بُعد نظـــره، ومصداقيـــة طرحه، علماً أن عدد المواد المعدلة بلغت اثنين وخمسين مادة، كما تم إضافـــة تسع وعشرين مادة أخرى.



المسيرة المليونية لتعديل الدستور

ثم برزت قضية قانون التعليم الشهيـــرة، والتي تمثلت بالتصويت علـــى مشروع قانون التعليم في مجلس النواب خلال دورة شهر اغســـطس ٩٢م دون توفر النصاب القانوني داخل المجلس، وقد وقف (**الإصلاح**) معارضـــاً لتمريره في البـــرلمان كونه يتضمن مؤامرة على التعليـــم في البـــلاد، وبمـــا يتضمنه من أمور تخدم السلطة فقط، وهدف معدوه من إقراره – يومـــذاك – إيجاد فتنة داخل الوطن، وبغرض تأجيل الانتخابات التشريعية عن موعدها.

وكما هو الحال في مسألة الدستور استخدم (**الإصلاح**) كل الوسائل السلمية والمشروعة في معارضته لقانون التعليم وقام بالعديد من الأنشطة والفعاليات على مختلف الأصعدة الإعلامية والسياسية ، وحرك معه الرأي العام ، وشهدت العاصمة صنعاء – يومها – مهرجاناً جماهيرياً حاشداً، دعا الحاضرون فيه إلى وقف المؤامرة على التعليم ، ونبهوا السلطة إلى المخاطر المترتبة على تمرير مشروع القانون، وبإزاء ذلك أصدار (**الإصلاح**) بياناً دعا فيه أبناء الشعب اليمني إلى مواصلة التعبير عن رفضهم للمؤامرة باستخدام كافة الوسائل السلمية المتاحة، كما تم رفع دعوى دستورية إلى المحكمة العليا بمخالفة هيئة رئاسة المجلس.



مسيرات احتجاج على قانون التعليم ٩٢م

وبدت من خلال تلك الفعاليات المعارضة المبصرة والفاعلة لـ(**الإصلاح**)، كما وقف (**الإصلاح**) موقفاً صلباً من مسألة وجود مصنع الخمور في اليمن، وبدت معارضته واضحة وحرك من أجل ذلك الرأي العام واستخدم الوسائل الشرعية إلى أن حصل على حكم قضائي بإغلاق مصنع الخمر وتحويله إلى مصنع للمشروبات الغازية كما أمكنه استصدار توجيهات سياسية بذلك الشأن.

وفي العديد من القضايا التي تمس مبادئ الأمة وعقيدتها قام (**الإصلاح**) بواجباته ومارس حقه الديمقراطي في إبداء الرأي المعارض كما حدث تجاه بعض نصوص مشاريع القوانين التي عرضت على مجلس النواب كقانون الصحافة والقضاء والانتخابات والتجنيد وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية والذي أسهم فيه (**الإصلاح**) بشكل جلي بما يكفل ترشيد العمل السياسي وإنجاح التعددية الحزبية على أساس تعددية برامج لا تعددية مناهج، للفرق الواضح بين هذه وتلك.

وخلال (الفترة الانتقالية) بذل (**الإصلاح**) جهده في تأدية المهام المناطة به تجاه أبناء مجتمعه، وتفاعله مع مختلف القضايا العامة، وبذل استطاعته لإيجاد مخارج وحلول لمختلف الأزمات والمشاكل التي تعرض لها الوطن والمواطن آنذاك.

ولقد عمل (**الإصلاح**) ما أمكن من أجل إنجاح تجربة الديمقراطية والتعددية الحزبية، وحاول تحريك الرأي العام للضغط على الحزبين الحاكمين بإنهاء الفترة الانتقالية وإجراء انتخابات تشريعية نزيهة.

ومع أن الفترة الانتقالية تميزت بالمكايدات والمماحكات السياسية وافتعال أزمات ومشاكل تخدم القائمين على السلطة وغير ذلك من الدسائس إلاّ أن (**الإصلاح**) حاول أن يجنب نفسه وأفراده الوقوع أو الإنشغال في تلك المماحكات والدسائس والتفرغ لماهو أجدى وأنفع.

واستطاع أن يكسب احترام وتقدير القوى السياسية المنصفة بأسلوب عمله السلمي، وعدم تورطه في الوقوع في الأعمال المنافية لأخلاق العمل السياسي والتنظيمي، وبالتزامه المبدئية والموضوعية والنزاهة والمصداقية بعيداً عن أساليب العمل الكيدي والتهريج، أو التورط في أي أعمال عنيفة، وبتظافر الجهود بين القيادة والأعضاء عمل (**الإصلاح**) على وضع الأسس وإقامة الأعمدة لبناء هياكله التنظيمية وتربية كوادره وتأهيلهم وتدريبهم على التزود بمختلف المعارف للإسهام في خدمة المجتمع وبناء الوطن.

يذكر أن أحداثاً وقضايا عديدة – محلية وإقليمية – أهمت الساحة اليمنية وتركت آثارها السلبية على عامة الشعب اليمني، تمثلت بانعكاسات أزمة الخليج بين العراق والكويت، وما أدت إليه من مواجهات عسكرية دموية بين الشعب العراقي وقواه المسلحة من جهة وقوات التحالف الغربي من جهة أخرى، ثم ما نتج عن ذلك من تغييرات اقليمية سيئة وتّرت العلاقات العربية العربية، وفرقت الصف ووصلت مضاعفاتها إلى الواقع اليمني، وأدت إلى عودة مئات الآلاف من المغتربين اليمنيين الذين كانوا يعملون في السعودية والكويت، وهو – بالتالي – ما زاد الأوضاع المحلية سوءاً، وألقى بالتبعات الثقيلة على كاهل الدولة والمجتمع ومختلف القوى السياسية الفاعلة في الساحة.

وكما هي عادته فقد تحمل (**الإصلاح**) مسئولياته الوطنية والدينية إزاء تلك الأوضاع المتردية وتعامل معها بشكل جاد، حيث حشد طاقاته وإمكانياته، ودعا مختلف القوى السياسية والرأي العام اليمني للتعاون والوقوف صفاً واحداً للحيلولة دون المزيد من التدهور للحالة المعيشية.

وبذل الجهود لحل مشكلة المغتربين المتفاقمة، وأصدر حول ذلك بياناً في ١٩٩٠/١/٣م دعا من خلاله إلى تشكيل لجنة من مختلف القوى السياسية لبذل المساعي الحميدة وحل تلك المشكلة، كما دعا الحكومة إلى أن تولي قضية المغتربين جل اهتمامها، وتقديم كافة التسهيلات للعائدين، ورعايتهم والاهتمام بشئونهم، وناشد كل أبناء الشعب اليمني للمسارعة في التبرع لإخوانهم المتضررين وذلك من خلال لجان شكلت لذلك الغرض.

وفيما يتعلق بمسار أزمة الخليج أصدر (**الإصلاح**) عدة بيانات خلال شهر يناير (٩١م) أوضح فيها موقفه من مسار الأحداث، وندد بالعدوان الوحشي الذي شنته قوات التحالف الدولية على الشعب العراقي الشقيق، وأشاد بجهاد أبناء العراق وصمودهم تجاه العدوان السافر، وطالب بسحب قوات التحالف من الأراضي العربية، كما طالب بانسحاب الجيش العراقي من الكويت الشقيق وحل الإشكالات القائمة بين الدولتين الشقيقتين بالطرق الودية والسلمية، كما دعا إلى توحيد الصف العربي ازاء المستجدات، والتحديات التي تواجه الأمة العربية كلها.

ومن القضايا المحلية التي وقف (**الإصلاح**) إزاءها موقفاً مشرفاً، تلك المتمثلة بالكارثة الاجتماعية الناتجة عن زلزال العدين (٩١م) حيث بادر بتشكيل لجان في المحافظات لمواجهة آثار الكارثة من خلال مد يد العون

للمتضررين، والتحرك من أوساط المجتمع للتفاعل مع هذه المأساة، وانقاذ الضحايا والمتأثرين ومدهم بالمساعدات المادية والعينية، وقد تركت تلك التحركات انعكاسات طيبة، وإيجابية في التخفيف من آثار الكارثة، ومعالجة أضرارها الفادحة، وكان لها أبلغ الأثر في تعويض المتضررين، وإدخال السرور إلى أنفسهم .

ومن القضايا العربية التي وقف (**الإصلاح**) إزائها موقفاً حازماً، مؤتمر الاستسلام الذي انعقد بمدريد في شهر أكتوبر (٩١م)، والذي استهدف النيل والانتقاص من حقوق الشعب الفلسطيني، وأوجد – بالتالي – شرخاً جديداً في الصف العربي، وباعد من مسألة الاجماع العربي ووسع شقة الخلافات، وبإزاء ذلك فقد أدان (**الإصلاح**) – في بيانه الصادر بتاريخ ٩١/١٠/٢٣م – التحركات الرامية إلى التطبيع مع العدو الصهيوني، وندد بمؤامرة التفريط بالحقوق الفلسطينية، ورفض صيغة الحل الدولي الهادف إلى تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية إقليمية، كما دعا إلى تعبئة الشعوب العربية والاسلامية للقيام بدورها الواجب للوقوف في وجه المخططات الدولية، ودعا الشعب اليمني والأمة العربية والإسلامية إلى دعم الانتفاضة الفلسطينية المباركة.

وبالإضافة إلى أزمة الخليج ومسيرة التطبيع، فقد كانت هناك العديد من القضايا العربية والاسلامية، كقضية الصومال الشقيق وقضية البوسنة والهرسك، وماتعرض له الشعبان الشقيقان من تآمر دولي في هذين البلدين، وقد لعب (**الإصلاح**) في مواجهة ذلك دوراً فاعلاً، ودعا فيه أبناء الشعب اليمني للتعاون وبذل المساعدات بمختلف صورها، والوقف إلى جانب

أشقائهم تحقيقاً لواجب الأخوة الإسلامية ، مما كان له أبلغ الأثر في التحرك الشعبي، وتوجيه اهتمام الرأي العام اليمني حول ذلك، وعلى وجه الخصوص فقد تم التعريف بمأساة الأخوة البوسنيين الذين تعرضوا لحملات إبادة جماعية من قبل القوات الصربية، في ظل الصمت الدولي الواضح.

وقد أوجدت أنشطة وفعاليات (**الإصلاح**) وحملات التوعية بين أوساط الشعب اليمني تفاعلاً وتعاطفاً كبيراً تمثل بجمع مبالغ كبيرة تم إرسالها إلى الأخوة في البونسة والهرسك.

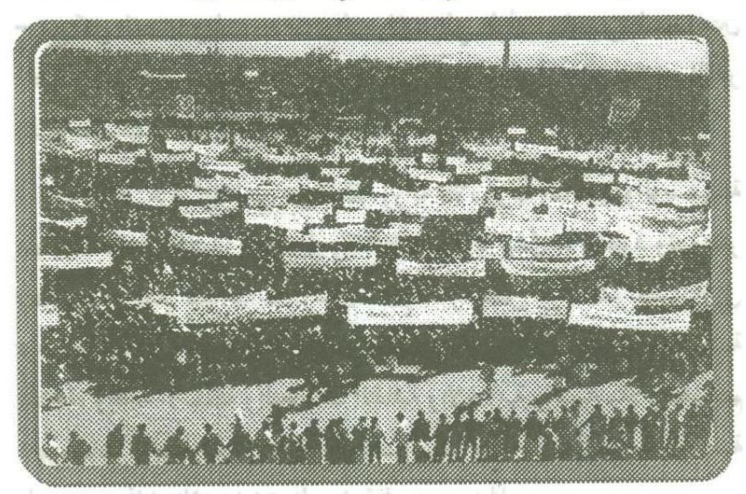
وفي ضوء ذلك يتبين لنا - من خلال التفاعل مع القضايا المحلية والعربية والإسلامية والتي أوردناها كأمثلة فقط - أن اهتمامات (**الإصلاح**) لم تقتصر على الشأن اليمني وحسب، ولكنه تفاعل - وما يزال - مع كل القضايا والمستجدات والتحولات التي طرأت على الساحتين المحلية والخارجية، ويتعاطى مع كل قضية أو أزمة أو تحول جديد بالقدر الذي يتناسب وأهمية هذه القضية أو تلك المشكلة.

وفي كل مرة كان يعبر عن موقفه ورأيه بالأسلوب المناسب والوسيلة الممكنة، فبعض القضايا تحتاج إلى وقفة فاعلة وقوية تبذل لها الجهود وتستنفر الطاقات، وتجمع المساعدات، وتمد يد العون، والبعض الآخر تحتاج إلى توضيح الأبعاد، وتوعية الناس وتعبئة الجماهير، من خلال المنابر الإعلامية المتاحة، وإقامة الأنشطة والفعاليات الثقافية والإعلامية والسياسية، وتنظيم المهرجانات والندوات، وربما تحريك المسيرات، كما حدث أثناء معارضة الدستور، وأثناء الاعتداءات الوحشية في حرب الخليج.

كما أن الفعاليات اقتصرت – في أحيان أخرى – على إعلان الموقف وتوضيح الرأي، من خلال إصدار بيان يتضمن رؤية (**الإصلاح**) للموقف الصحيح والمعالجة السليمة، وما ينبغي أن يكون عليه الأمر في المسألة قيد الاهتمام.

والمهم أن (**الإصلاح**) خلال المرحلة الممتدة من ٩٠م، وحتى ٩٣م عايش القضايا والأحداث والمستجدات المحلية والخارجية وتفاعل معها بحسب أهميتها ومدى انعكاساتها وتأثيرها على الساحة، واتخذ ازاء كل منها الموقف والقرار المناسب، بما يتفق مع أهدافه ومنطلقاته ونهجه القويم.

ولا شك أن قضية فلسطين المحتلة تتصدر كافة القضايا العربية والاسلامية في الخطاب السياسي والاعلامي لـ(**الإصلاح**) بصفة دائمة.



إحدى فعاليات (الإصلاح) السياسية


تجربة أولى انتخابات

تجربة أولى انتخابات

مع انتهاء الفـــترة الانتقاليـــة وبـــدء فعاليات المراحل الأولى من الانتخابـات تحرك (الإصلاح) بكل أجهزته وأعضائه – وبخطى مدروسة – استعداداً للدخول في أول تجربـــة انتخابيـــة تشـــريعية يشهدها اليمن الموحد.

شارك (**الإصلاح**) في اللجنة العليا للإنتخابات، حيث حصـــل علـــى مقعد في عضويتها شغله الأستاذ / حمود هاشم الذارحي، كمـــا شـــارك في اللجان المتخصصة المنبثقة عن اللجنة العليا، ودفع بالمئات من كوادره الشابة للمساهمة في إنجاح عملية الانتخابات من خلال تواجدهم في اللجان الأصلية والفرعية المكلفة بإدارة الانتخابات.

كما قاد (**الإصلاح**) حملته الانتخابية بشكل ناجح قل نظـــيره لـــدى مختلف الأحزاب والقوى السياسية الأخرى.

وقد لفت أنظار المراقبين والمحللـــين السياســـيين بمهارتـــه السياســـية وبأساليب وفنون إدارة حملات مرشحيه الانتخابية.

وبذلك فلم يكن مستغرباً أن يتبوأ التجمع اليمني للإصلاح المركز الثاني بعد المؤتمر الشعبي العام رغم الفارق الكبير في الإمكانيات بينه وبين الحزبين الحاكمين لامتلاكهما كل وسائل القوة والمال والنفوذ.

وقد قاد (**الإصلاح**) حملته الانتخابية من خلال تشكيل لجنة داخلية للإشراف على سير الحملة الانتخابية، وترأس تلك اللجنة الأمين العام المساعد، وتفرعت عنها لجان في كل المحافظات والوحدات الإدارية، وإزاء ذلك سعى (**الإصلاح**) بكل ما في طاقاته من إمكانيات بشرية ومادية ومعنوية لإنجاح سير العملية الانتخابية بمختلف مراحلها وبذل قصارى جهده للدفع بالجماهير لتسجيل وقيد أسمائهم في مرحلة القيد والتسجيل حتى يتمكنوا من ممارسة حقوقهم السياسية في الانتخاب والترشيح.

ونظم (**الإصلاح**) العديد من الفعاليات كاللقاءات والمهرجانات والندوات وحشد خلالها أعداداً ملفتة جعل المتابعين للشأن الانتخابي – آنذاك – يتوقعون له الحصول على عدد كبير من المقاعد النيابية.

وكان (**الإصلاح**) أحد الأحزاب والتنظيمات القليلة التي تقدمت للناخب ببرنامج انتخابي تضمن بدائل ورؤى وحلول لمختلف القضايا في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والثقافية والأمنية وغير ذلك من المجالات.

وبشكل عام فقد نافس (**الإصلاح**) في الانتخابات التي أجريت يوم ٢٧ ابريل عام (١٩٩٣م) في عدد (٢٢٧) دائرة انتخابية في مختلف مناطق الجمهورية، منها (١٨٨) دائرة تقدم فيها مرشحون باسم (**الإصلاح**)،

و(٣٩) ترشحوا بصفة مستقل، ليبلغ العدد الإجمالي لمرشـــحي (**الإصلاح**) (٢٢٨) مرشحاً.

وقد تم اختيار المرشحين وفقاً للقدارات والكفاءات والخبرات العلميـــة التي يتمتعون بها.



نتائج انتخاب الدورة الأولى (٩٣م)

نتائج انتخابات الدورة الأولى (٩٣م)

بعد فرز نتائج الانتخابات تبين أن (الإصلاح) حصل على (٦٦) مقعداً انتخابياً، ليحل في المركز الثاني بعد المؤتمر الشعبي العام ، وهو الأمر الذي استدعى مشاركته في الائتلاف نظراً لعدم حصول أي حزب على الأغلبية البرلمانية التي تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده.

وبالفعل طلب من (**الإصلاح**) الدخول في ائتلاف ثلاثي حاكم مع كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وهو الحزب الذي جاء في المرتبة الثالثة بعد (الشعبي) و(**الإصلاح**)، وقد كانت تلك هي المرة الأولى التي يتسلم فيها التجمع اليمني للإصلاح زمام السلطة مؤتلفاً مع حزبي السلطة السابقين..

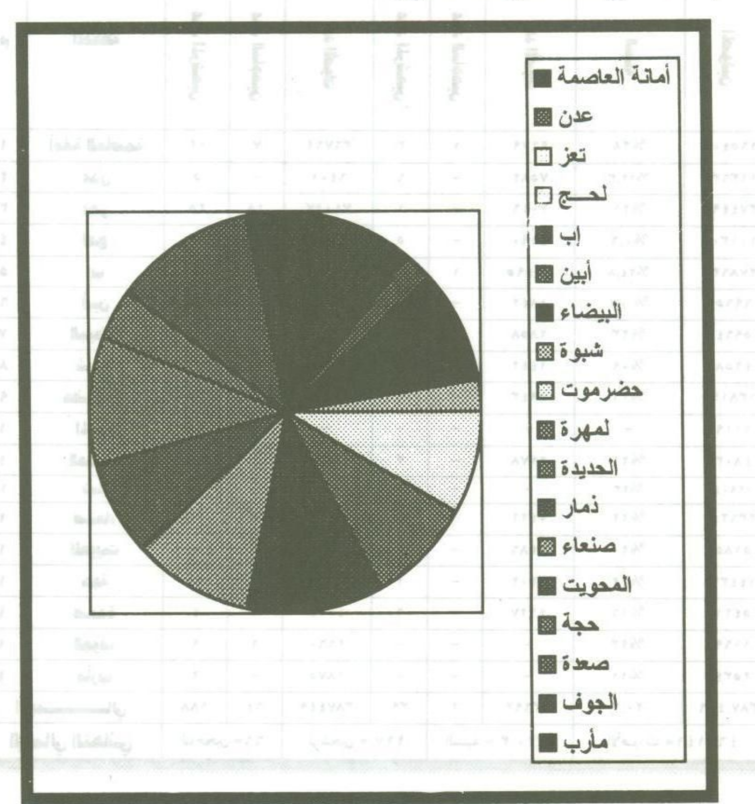
وللمزيد من إلقاء الضوء على نتائج انتخابات الدورة (٩٣م)، وما حققه (**الإصلاح**) فيها من نتائج يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي :

جدول توضيحي لعدد الأصوات والمقاعد النيابية التي حصل عليها (الإصلاح) في انتخابات ٩٣م

م	المحافظة	باسم (الإصلاح)			مستقل باسم (الإصلاح)			إجمالي المصوتين	
		عدد المرشحين	عدد الناجحين	عدد الأصوات	عدد المرشحين	عدد الناجحين	عدد الأصوات	النسبة	المصوتين
١	أمانة العاصمة	١٢	٧	٣٦٧٦٢	٣	١	٩٦٧٩	%٢٨	١٦٥٤٠٨
٢	عدن	٥	–	٦٤٠١	٦	–	٧٥٨٢	%١٢,٣	١١٣٦٣٧
٣	تعز	٢٨	١٨	٧٤٠١٧	١	–	٣٠٤٦	%٢١	٣٧٤٤٩٩
٤	لحج	٣	–	١٨٥٧	٥	–	٤١٩٠	%٠,٦	١٠١٣٠٠
٥	إب	٢٦	١٣	٥٨٨١٩	٣	١	١٠٤٩٥	%٢٤,٨	٢٧٨٦٣٦
٦	أبين	٣	–	٣١٦٤	٣	–	١٨٤٢	%.٠٧	٦٩٦٥٢
٧	البيضاء	٤	٢	١٠٨٢٦	٢	–	٢٨٥٨	%٢٣	٥٩٦٤٨
٨	شبوة	٣	–	٢٢٠٦	٢	–	١٤٤٢	%٠٩	٤٢٥٨١
٩	حضرموت	١٤	–	٢٢٩٣٠	٣	–	٥٨٤٣	%٢١	١٣٨١٩٥
١٠	المهرة	–	–	–	–	–	–	–	١١١٩١
١١	الحديدة	٢٠	٦	٤٨٠٣٣	٣	–	٩٢٧٨	%٢٢	٤٨٠٣٣
١٢	ذمار	١٨	٨	٢٩٥٦٣	–	–	–	%٢٣	١٢٩٠٤١
١٣	صنعاء	٢٣	٥	٤٥٤٢٣	٣	–	٧٤٢٢	%٢٢	٢٣٦٢٤١
١٤	المحويت	٥	–	٧٧٥١	١	–	٢٤٨٦	%٢٠	٥١٨٥٢
١٥	حجة	١٦	٤	٢٩٥٤٤	٢	–	٢٣٠٢	%٢٢	١٤٤٣٧١
١٦	صعدة	٤	١	٤٥٢٧	٢	–	٤٢٢٧	%١٦	٥٤٢١٠
١٧	الجوف	٢	١	٢٦٦٠	–	–	–	%٢٣	١١٦٩٦
١٨	مأرب	٢	–	٢٨٧٥	–	–	–	%١١	٢٥٣٤٤
الإجمـــــالي		١٨٨	٦٤	٣٨٧٤٤٩	٣٩	٢	٧٣٦٩٢	٢٠.٣	٣٨٧.٤٤٩
الإجمالي النهائي		الناجحين =٦٦		المرشحين = ٢٢٧		النسبة = ٢٠,٣%		الأصوات =٤٦١١٤١	

ويتبين من خلال هذا الجدول أن التجمع اليمني للإصلاح حصل علـى عدد (٦٦) مقعدا نيابيا، وكان مجموع الأصوات التي حصدهـــا في تلـك الـدورة : (٤٦١١٤١) صوتـا مـــن مجمـوع المصوتـــين البـالغ عددهم:٢٢٦٨٦٢٧ صوتا منها (٣٨٧٤٤٩) باسم المرشحين المتقدمـــين

باسم (**الإصلاح**) و(٧٣٦٩٢) باسم المرشحين الذين تقدموا للترشيح بصفة مستقلة، وبذلك يكون (**الإصلاح**) قد حصل على نتائج جيدة بما نسبته ٢٠,٣% من جملة أصوات الناخبين.



ويتبين من الجدول السابق – أيضاً – أن أعلى عدد للأصوات الحاصل عليها كان في محافظة تعز تليها محافظة إب ثم ص نعاء أما أقل الأصوات فقد كانت في محافظة المهرة.

ومن حيث عدد الأعضاء الناجحين فقد كان أعلى معدل لهم في محافظة تعز أيضاً تليها محافظة إب ثم في ذمار.

أما عدم حصوله على أي مقعد في المحافظات الجنوبية والشرقية فأمر يعلمه المطلعون على بواطن الأمور والمدركون لواقع هذه المحافظات يومذاك، حيث كان الاشتراكي يتغول في هذه المحافظات ويبسط هيمنته عليها، وقد مارس كافة الوسائل الممكنة للاستئثار بكل المقاعد النيابية في تلك المحافظات، وعلى ذلك فلم تكن النتائج بمستغربة عندما ذهبت جلها إلى خانة الاشتراكي، ولمن أراد التأكد من صحة هذا الأمر يمكنه الرجوع إلى التقارير المرفوعة، والطعون المقدمة من قبل المرشحين المنافسين بمن فيهم بعض أعضاء فصائل اليسار نفسه، وهو ما تؤيده نتائج الانتخابات التشريعية للدورة الثانية ٩٧م، حيث حصل (**الإصلاح**) على أكبر عدد من المرشحين في حضرموت.




الإصلاح
والمشاركة في السلطة
((نحن الحزب الوحيد الذي جاء إلى السلطة عبر الانتخابات الديمقراطية))
رئيس الهيئة العليا



كان للنتائج الجيدة التي حصل عليها (الإصلاح) في انتخابات الدورة الأولى إبريل (٩٣م) أثرها البالغ في صنع العديد من التحولات والتغيرات السياسية في الساحة السياسية برمتها، حيث صعدت به هذه النتائج إلى موقع الصدارة في منظومة الأحزاب والتنظيمات السياسية بعد أن أصبح التنظيم الثاني في خارطة الأحزاب السياسية بشكل رسمي.

في حين تراجع الاشتراكي إلى المرتبة الثالثة، وهو ما ترتب عليه أخذ ذلك التحول بعين الاعتبار، إذ كان يصعب على أي من الحزبين الشريكين في السلطة – سابقاً – إغفال النتائج التي حققها (**الإصلاح**) أو تجاوزها أو التقليل من شأنها، بل كان لا بد من فتح مكانة متقدمة في قائمة الحسابات السياسية وتغيير الأرقام السابقة بناءً على المستجدات التي طرأت على الحياة السياسية، بعد أن قال الشعب كلمته وصوت لممثليه، وأعطى ثقته لمن يريد، ليغدو (**الإصلاح**)

لاعباً سياسياً فاعلاً وقوة لا يستهان بها، وإن كانت تلك هي حقيقته منذ أن وجد على الساحة، غير أن النتائج الأخيرة أكدت ذلك الحضور، ومثلما صوت جمهور الناخبين لـ(**الإصلاح**) بهدف المشاركة في تسيير دفة النظام، فقد وجه شريكا الائتلاف السابق الدعوة لـ(**الإصلاح**) للدخول معهما في ائتلاف ثلاثي يشملهم جميعاً وبالفعل فقد تم تلبية الدعوة احتراماً لمشاعر الهيئة الناخبة بالإضافة إلى العديد من المبررات والاعتبارات، أهمها التطلع نحو تحقيق عدد من الأهداف من خلال المشاركة في الائتلاف وتواجده على قمة السلطة، ويكفي الإصلاح أنه وصل إلى السلطة عن طريق الصندوق، ولم يصلها على ظهر دبابة أو مصفحة.

ويؤكد الأخ / رئيس الدائرة السياسية هذه الحقيقة بقوله :

((نحن الحزب الوحيد الذي صعد للمشاركة في الحكومة عبر صناديق الاقتراع ...، فلم نكن في يوم من الأيام دولة الحزب، ولا حزب الدولة)).

*ومن الأهداف التي توخى (**الإصلاح**) تحقيقها في الإئتلاف الحكومي ما يلي :*

- خوض تجربة الحكم بهدف تنفيذ ما جاء في البرنامج الانتخابي، ومحاولة تقديم أنموذج متميز في إدارة السلطة وتسيير دفة الحكم.
- تحقيق ما كان يطالب به أثناء المعارضة من تعديلات دستورية من أجل سيادة المشروعية الإسلامية.

- تثبيت مبدأ التداول السلمي للسلطة.

- الحفاظ على النهج الديمقراطي وترسيخ جذور التعددية السياسية.

- الدفع باتجاه تنفيذ الإصلاحات الإدارية والمالية والاقتصادية للحيلولة دون المزيد من التدهور.

- تقديم تجربة جديدة على المستوى العربي والإسلامي من خلال ائتلاف حكومي يضم الوسط الإسلامي إلى جانب اليمين المحافظ واليسار المعتدل.

- الحيلولة دون اندفاع اليمن في مسيرة التطبيع والاستسلام والتفريط بحقوق الشعب الفلسطيني..

- الحفاظ على هوية المجتمع اليمني العربية والإسلامية وحماية الوحدة اليمنية من أي مؤامرة تستهدف تفكيكها وإعادة تشطير اليمن.

ومهما يكن من أمر في مدى تحقيق تلك الأهداف ، فيكفي (**الإصلاح**) أنه لم يتوان في تأدية مهامه وواجباته ولم يقصر في محاولة تحقيق الإصلاحات في مختلف المواقع التي أتيح له التواجد فيها رغم محدودية هذه المواقع.

كما يكفي (**الإصلاح**) فخرا أنه أسهم إلى جانب كل القوى السياسية والوطنية المخلصة في حماية الوحدة اليمنية، وإحباط المؤامرة الانفصالية التي استهدفت العودة بالوطن إلى حالة التشطير والتشرذم والانقسام.

ومع مشاركة (**الإصلاح**) في السلطة إلاّ أنه لم ينس أنه ممثل الأمة، ولم يتخل عن هموم المجتمع، حيث عمل ما باستطاعته لتنفيذ ماجاء في برنامجه الانتخابي وتقديم الحلول والبدائل لمختلف الأزمات والقضايا التي كانت تؤرق المواطن، وتطلع إلى إيجاد حلول ومخارج لها.

وبسبب مواقفه المبدئية، وانحيازه إلى جانب السواد الأعظم من أبناء الشعب، ووقوفه الايجابي مع قضايا المجتمع، فقد رمي بتهمة العزف المزدوج على وتر السلطة والمعارضة، ولم يكن هناك من مبرر لمثل هذه الادعاءات سوى أن التجمع رفع صوته الرافض لكل الممارسات الخاطئة والاجراءات غير السليمة، كما هو الحال في مواقفه المتتالية من تنفيذ الحكومة للجرع الاقتصادية المنحصرة في الإصلاحات السعرية، حيث دعا (**الإصلاح**) يومذاك إلى تنفيذ برنامج (**الإصلاح**) الشامل بما فيه الإصلاح المالي والإداري، ومحاربة تفشي الفساد المستشري في كل الأجهزة والمؤسسات.

ولم ير (**الإصلاح**) – في مواقفه الداعمة للمطالب الجماهيرية – أي تناقض أو ازدواجية، أو اخلال باتفاقيات الائتلاف، على عكس ما كان يطرح حول ذلك.

وبالإضافة إلى مواقفه الايجابية – أثناء مشاركته في السلطة – تجاه مختلف القضايا التي تهم الشعب اليمني، فقد عبر بوضوح عن مواقفه الداعمة للقضايا التي تهم الأمة العربية والإسلامية، وفقاً لما يمليه عليه الواجب، واستناداً إلى ما تستوجبه مقتضيات الأخوة.

فعندما شارك وفد بلادنا في مؤتمر عمان الاقتصادي في أكتوبر (٩٥م)، وبحضور وفد الكيان الصهيوني، اعترض (**الإصلاح**) على مشاركة اليمن في ذلك المؤتمر الرامي إلى تطبيع العلاقة مع الكيان الإسرائيلي، وأصدر في ٢٩/١٠/٩٥م بياناً أوضح فيه أن السير في هذا الطريق يمثل نهجاً جديداً في سياسة البلاد تجاه قضية مصيرية تستحق البحث والدراسة على كل المستويات، ومن خلال المؤسسات الدستورية للوصول إلى موقف وطني واحد، ومبيناً أن اعتراض (**الإصلاح**) يستند إلى كون هذا المؤتمر مجرد وسيلة تستخدمها اسرائيل للوصول إلى التطبيع.

ولا شك أن من حق (**الإصلاح**) أن يعبر عن وجهة نظره، ويعلن عن موقفه إزاء هذه القضايا، دون أن يشعر بالتحرج من كونه مشاركاً في ائتلاف حكومي، طالما أوضح الحجج والبراهين المؤيدة لوجهة نظره، على أن مثل هذه المواقف لا تسوغ للآخرين توجيه التهمة إليه بأنه يضع رجلاً في السلطة ورجلاً في المعارضة، وللرد على هذه التقولات يقول الأمين العام الأستاذ / محمد اليدومي :

((نحن لا نتقن وضع رجل في السلطة ورجل في المعارضة، وإنما نتواجد في السلطة من خلال احساسنا بأن وجودنا فيها واجب وطني يحتمه علينا ديننا وحبنا لشعبنا وبلادنا، وأما ما يظهر من نقد ونصيحة توجه لحكومة الائتلاف فهو منطلق من واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولو على أنفسنا، فلا يعني وجودنا في السلطة أن ننكفئ على أنفسنا ونغض الطرف عن التجاوزات السلبية ...))

ويواصل الأمين العام للتجمع ليلقي مزيداً من الأضواء حول ضـــرورة ابداء المواقف الايجابية قائلاً :

((وما قدمناه من تصورات لإصلاح الأوضاع مالياً وإداريـاً يؤكد أننا لم ولن نرضـــى بتفشـــي ظـاهرة الفســاد المــالي والإداري)).

وبالرغم من أن تواجد (**الإصلاح**) في السلطة لم يتناسب مـــع ثقلـه وحجمه الاجتماعي والسياسي، إذ اعتبر الشريك الأضعف في الائتــــلاف، غـير أنه حاول تعويض ذلك الضعف بمضاعفة الجهود ورفع وتيـرة العمـل مما أوجد صدى مسموعاً لصوته ورؤاه في القضايا والمسائل العامة والحلـــول المقترحة.

وكما كان لـ((**الإصلاح**)) دوره الفاعل في حماية الوحدة، وســحق مؤامرة الانفصال فقد أسهم إلى حد كبير في حمايـــة التجربـة الديمقراطيـة وأعطى صورة إيجابية في إمكانية مشاركة الإسلاميين في تسيير دفة الحكـم بالإضافة إلى تقديمه أنموذجاً يحتذى في الوسطية والاعتدال واحترام الـــرأي الآخر وقبول العيش مع الآخر السياسي.

أما فيما يتعلق بالمنجزات المادية المتحققـــة علـى مســتوى المرافـق والوزارات التي تسلم قيادها فإن (**الإصلاح**) لا يدعي أنه قد وضع حـــداً للإختلالات التي تفشت في تلك المرافق أو عالج كافة الأمراض والعلل الـتي أصابت بنية تلك الوزارات والمؤسسات وعمل مالم يعمله الآخـــرون ، لأن الكل يعلم مدى العوائق والمكائد والمماحكات التي حالت دون تحقيق كل ما كان يتطلع إليه.

وبالمقابل فإن العقلاء والمنصفين يعلمون جيداً مقدار الجهود التي بذلت هنا وهناك وما اينعته من ثمرات في الحال، وما ستظهر نتائجه في قادم الأيام.

ولعل انجاز التعديلات الدستورية واعتبار المشروعية العليا للشريعة الإسلامية - بنص الدستور - ومن ثم الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية لأبناء اليمن شيء لا يستهان به وأمر لن تنكر فضله الأجيال القادمة.

وأقل ما يقال عن (**الإصلاح**) في المنحى السياسي والديمقراطي أنه لعب -وسيظل - دوراً مشهوداً في إقرار مبدأ التوازن السياسي (والأيدلوجي) في مواقع تكثر فيها الجماعات والأحزاب والتنظيمات السياسية والرؤى الفكرية والمذهبية.

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن المحافظة على التوازن السياسي (والأيدلوجي) في بلد تتواجد فيه مختلف الأطراف والقوى والتوجهات السياسية يغدو كالحزام الواقي من الانفلات، وهو في ذات الوقت الرديف المعزز للاستقرار، بل هو إحدى أهم آليات ضمانات النهج الديمقراطي التعددي.

*وكانت مشاركة (**الإصلاح**) في الائتلاف الثلاثي تتجلى مظاهره في كل من :*

مجلس الرئاسة - مجلس النواب - الهيئة الوزارية.

وهي ما سنفرد الحديث عنها فيما يلي :

أولاً مجلس الرئاسة

حصل (**الإصلاح**) على مقعد واحد في مجلس الرئاسة، وهو أعلى هيئة قيادية في البلد آنذاك، وقد شغل هذا المنصب الشيخ/عبدالمجيد عزيز الزنداني، والذي انتخب مع بقية زملائه الخمسة أعضاء المجلس من قبل مجلس النواب، وقد اختير الشيخ/ الزنداني لهذا المنصب نظراً لشخصيته الفذة والتي يتمتع بها في أوساط المجتمع اليمني، واعتبر المتابعون والمحللون السياسيون أن (**الإصلاح**) كان موفقاً في اختياره، وذلك للكفاءة والنشاط والحركة الفاعلة التي عرف بها في أوساط المجتمع وقدرته اللافتة في توجيه وتشكيل الرأي العام اليمني إزاء القضايا الوطنية الهامة.

وقد برز دور الشيخ / عبدالمجيد الزنداني بأسلوبه المتميز في التعامل مع القيادات السياسية آنذاك، وتخفيف حدة الخصومات التي كانت توجه ضد الإسلاميين، ومن ثم محاولة تخفيف حدة العداء من قبل رموز التيار اليساري تجاه شركائهم الجدد في الائتلاف.

وعندما أخذت الأزمة السياسية تتجه نحو التصعيد، وبعد أن انكشفت نوايا قيادة الاشتراكي نهض الإصلاح بدوره في رفع مستوى الهمم للذود عن حياض الوطن وترسيخ الوحدة اليمنية من خلال غرس مفاهيم التضحية

والإيمان والفداء، ورفع درجة الاستعداد بطلب العون من المـــولى ســبحانه وتعالى لمواجهة جحافل المتآمرين ومن معهم من القوى المناوأة للوحدة.

وبرفع المستوى الإيماني والروحي لدى عامة أبناء الشعب تحرك الجميــع في حركة متناغمة لأداء الواجب، حتى أثمرت تلك الجهود في الحفاظ علـــى وحدة الوطن وعلو شأنه.

وعندما لاحظ (**الإصلاح**) بعض المماحكات التي اضعفت أداء المجلــس كان أول من نادى بتغيير نظام الحكم من النظام المجلسي إلى النظام الرئاسي، لتوحيد الإرادة السياسية، متخلياً عن منصبه ومؤثراً سلامة الأداء ومصلحــة الوطن وانجاح القرار وقد تم – بالفعل – التغيير مــن النظــام المجلســي إلى النظام الرئاسي كما هو معمول به في الدستور الحالي.

ثانيا: الكتلة البرلمانية

وكما حصل (**الإصلاح**) على عضوية مجلس الرئاسة فقد كان من نصيبه – أيضاً – تسلم رئاسة السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب.

ففي تاريخ ١٥ /٥/١٩٩٣م تم انتخاب الشيخ / عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً لمجلس النواب، وهو منصب له دلالته السياسية وبخاصة أن ذلك المجلس كان أول مجلس منتخب في ظل دولة الوحدة، وفي ظل العمل بالنهج الديمقراطي الشوروي وإقرار التعددية السياسية والحزبية.

ونظراً لمكانة الشيخ/عبدالله في نفوس الشعب اليمني وعلى مستوى القوى السياسية، فقد كان الأجدر بتولي هذا المنصب الهام.

ومعلوم مدى الدور التاريخي الذي تسنمه الشيخ / عبدالله منذ انطلاق الشرارة الأولى للثورة اليمنية وقيام الجمهورية، وكذا المناصب القيادية والسياسية التي اسهم من خلالها في خدمة بلاده، وعمله الدؤوب في مختلف المراحل لتثبيت أركان النظام الجمهوري وحماية مكتسبات ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة.

حصل الشيخ / عبدالله على أغلبية أصوات أعضاء المجلس في ترشيحه لرئاسة هيئة مجلس النواب، وقد صعد إلي كرسي الرئاسة ليتولى

مع – زملائه أعضاء هيئة الرئاسة – قيادة زمام المجلس التشـــريعي بحنكـــة واقتدار.

والحديث عن شخصية الأخ / رئيس الهيئة العليـــا للتجمـــع اليمـــني للإصلاح رئيس مجلس النواب ، وعن دوره الفـــاعل، وعملـــه المتواصـــل، حديث يطول سرده، وسيطول بنا المقام إن نحـــن تتبعنـــا مختلـــف مجالاتـــه وتشعباته.

ويكفي للرد على أي تساؤلات حول ذلك، مدى الثقة التي أولاه إياهـا أعضاء المجلس النيابي الممثل لكل أبناء الشعب، وقناعة قيادة القوى السياسية والحزبية في أحقيته وجدارته بتسلم تلك القيادة.

لقد عايشت هذه المؤسسة القيادية كافة الأحداث والأزمات التي ألمـت بالوطن وأبنائه، وتفاعلت مع تلك الأحداث وانفعلت لها وتحركت باتجـــاه حل الاشكالات وإيجاد مخارج تقي الوطن وأبنائه شر الفتن، وقام الشـــيخ / عبدالله بدوره في هذا المضمار وبذل جهده في مد جسور العلاقة الطيبة بـــين مختلف القوى السياسية، لتنقية الأجواء وإشاعة مفاهيم المودة والتفـــاهم في محاولة لإرساء مبدأ التعايش والاعتراف بالآخر، وكل ذلك من أجل الحفـاظ على المكتسبات الديمقراطية وحماية مصالح الوطن العليا.

وفي ظل الأزمة السياسية التي افتعلها أعداء الوحدة كـــانت مواقفـــه واضحة جلية حيث بذل جهده من أجل تجسير هوة الخلافات، وتفعيـــل دور الحوار وعدم المساس بالثوابت الوطنية والتي في مقدمتها الحفاظ على الوحدة اليمنية.

وبذل محاولاته للحفاظ على كيان السلطة التشريعية وسلامة قراراتها وتأديتها للدور المنوط بها في التعبير عن رأي الأمة وتقديم مصالح الوطن العليا فوق المصالح الآنية والذاتية.

وحاول التوفيق بين الشركاء المتخاصمين ، ولما استهدف الوطن واستهدفت ثوابته ، لم يكن هنالك من خيار سوى الانحياز إلى الصف الوطني لحماية الشرعية وحماية الوطن.

ولعل موقفه المشهود أثناء التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق بعمّان خير دليل على حسن تصرفه وسلامة قناعاته وبعد نظره ونظر التنظيم الذي يقوده.

والحديث – هاهنا – عن رئيس (**الإصلاح**) رئيس مجلس النواب ليس فيه إطراء ولكنها الحقائق التي يصعب تجاوزها لأي كان.

وباختصار فقد كان اختيار الشيخ / عبدالله لرئاسة مجلس النواب اختيارا موفقا وبخاصة أنه يعتبر من أبرز الشخصيات اليمنية المعاصرة، وأحد القيادات السياسية الفاعلة ، ناهيك عن أنه يمتلك خبرة طويلة في هذا المضمار..

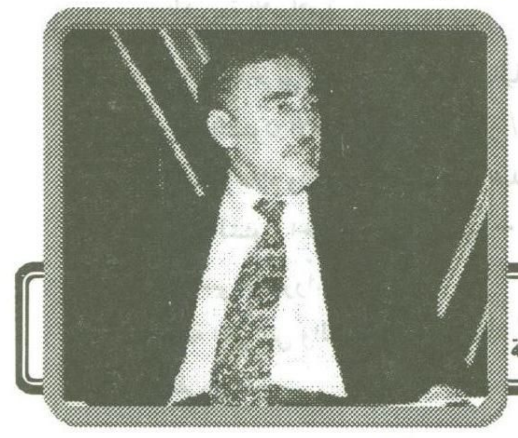
أما الحديث عن بقية أعضاء الكتلة البرلمانية، والدور الذي نهضت به بعد وصول الأعضاء إلى البرلمان فهو حديث ترويه أحداث ومواقف وفعاليات وأداء بذلته الكتلة منذ اليوم الأول لتسلمها المهام الملقاة على عاتقها.

ولعل ما يسر للكتلة البرلمانية في تأدية دورها وفعل نشاطها هو مدى الانسجام والتفاهم المشترك والإيمان بسلامة المبدأ ومن ثم وضوح الرؤية،

ورغم الصعوبات والمعوقات والتي حالت دون تحقيق ما كان يطمح فيه إلاّ أن حضوراً مشهوداً وتواجداً مؤثراً عكس نفسه في كل الأعمال التي أنجزتها السلطة التشريعية بدءاً من إعداد التشريعات ومناقشتها وإقرارها وانتهاءً بما أتيح لها من فرص في تأدية مهام الوظيفة الرقابية، ومتابعة أداء الحكومة.

أما الإسهامات الايجابية لكتلة (**الإصلاح**) النيابية – على الصعيد الخارجي – فتتمثل بالنتائج المتحققة خلال العديد من الزيارات التي قام بها رئيس المجلس وبعض أعضاء الكتلة للبلدان الشقيقة والصديقة، بهدف تقوية روابط الأخوة والصداقة، وترسيخ الصلات بين الشعب اليمني وشعوب هذه البلدان، وفتح مجالات رحبة للتعاون المشترك، من خلال تشكيل جمعيات أخوة وصداقة، إلى جانب توقيع بروتكولات للتعاون بين البرلمان اليمني وبرلمانات كل من : جمهورية مصر العربية، وسلطنة عمان، وتركيا، وألمانيا الاتحادية، وفرنسا، وروسيا الاتحادية.

وقد ترأس الشيخ / عبدالله بن حسين الأحمر الوفود النيابية التي قامت بزيارة هذه البلدان في أوقات متفرقة.



رئيس مجلس النواب
في إحدى زياراته الخارجية

ولم تغب كتلة (**الإصلاح**) يوماً عن القضايا التي أهمت المجتمع سواءً في المنحى التشريعي أو الرقابي بل إن الاسهام وترك البصمات كان واضحاً ولا تفوتنا الإشارة إلى مقدار الجهود التي بذلت في تشييد البناء وإقامة أعمدة الصرح المؤسسي الدستوري والقانوني لدولة اليمن الجديد والذي تمثل بالإصلاحات الدستورية والقانونية لترسي مبادئ التشريع، والتي تأتي في مقدمتها إقرار المشروعية العليا للإسلام.

وترأس الكتلة النيابية لـ(**الإصلاح**) الأستاذ/عبدالرحمن يحيى العماد، وتم تشكيل المكتب التنفيذي من عدد من الأعضاء.

وقد حصل (**الإصلاح**) على رئاسة ثلاث لجان من لجان المجلس المتخصصة وهي كالتالي:

- الدكتور / عبدالله المقالح رئيس لجنة التعليم العالي والشباب.
- القاضي / يحيى يحيى الشبامي رئيس لجنة العدل والأوقاف.
- القاضي / محمد بن يحيى مطهر رئيس لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية.

كما اختير أربعة آخرين كمقررين للجان التالية :

١-لجنة الشئون الاقتصادية - الدكتور / محمد الأفندي / مقرراً.

٢-لجنة الإعلام والثقافة - الأستاذ / عبدالرزاق قطران / مقرراً.

٣-لجنة الشئون الخارجية والمغتربين - الأستاذ / حسين مطهر العنسي / مقرراً.

٤-لجنة العرائض والشكاوي - الأستاذ / محمد قاسم قزعة / مقرراً.

أعضاء الكتلة البرلمانية لـ (الإصلاح) الدورة الانتخابية ٩٣م

م	اسم النائب	الدائرة	م	اسم النائب	الدائرة	م	اسم النائب	الدائرة
١	أحمد حمود مفلح	٤٢	٢٣	عبدالرحمن مصلح	١١٥	٤٥	علي علي القصيع	٢٤٥
٢	أحمد حمود طاهر	٤٦	٢٤	عبدالرحمن يحيى الحبري	٨٧	٤٦	علي محمد الوافي	٦١
٣	أحمد صالح الفقيه	٤٠	٢٥	عبدالرحمن العماد	١٢	٤٧	قائد شويط علي شويط	٢٨٨
٤	أحمد عبدالرحمن السليملي	٢٠٤	٢٦	عبدالرزاق قطران	٢٧٨	٤٨	قاسم قاسم الزيدي	٧٢
٥	أحمد عبدالولي الطشي	١٣٨	٢٧	عبدالكريم الأسلمي	٢٧٢	٤٩	محمد أبكر هجام	١٧٢
٦	أحمد علي بوريك	١٩٩	٢٨	عبدالله بن حسين الأحمر	٢٢٧	٥٠	محمد أحمد الأفندي	١١٩
٧	أحمد علي حيدر	٣٩	٢٩	عبدالله سنان الجلال	٣٠	٥١	محمد الحاج الصالحي	٢١٨
٨	أحمد قائد الدوحمي	٢٢٦	٣٠	عبدالله سيف الحيدري	٣٤	٥٢	محمد حسين طاهر	١١٦
٩	أحمد يحيى الحاج	١٠٩	٣١	عبدالله شرف الحميدي	١٠٢	٥٣	محمد حمود الزهري	١١٠
١٠	أمين علي العكيمي	٢٩٨	٣٢	عبدالله فرحان الحميدي	٣٧	٥٤	محمد الصادق مغلس	١٨
١١	جعبل محمد طعيمان	٣٠٠	٣٣	عبدالله علي سرحان	٣٦	٥٥	محمد علي عجلان	١٩٤
١٢	حزام عبدالله الصعر	٢٣٢	٣٤	عبدالله علي صعتر	٦	٥٦	محمد قاسم قزعة	١٩٣
١٣	حسن حسين عكروت	٢٠٧	٣٥	عبدالله علي المقالح	١٢١	٥٧	محمد مسعد الفرح	١١٧
١٤	حسن محمد الأهدل	١٥	٣٦	عبدالودود شرف عبدالغني	٧٠	٥٨	محمد ناجي علاو	١٣٩
١٥	حسين مطهر العنسي	٢٠١	٣٧	عبدالولي هزاع العامري	٥٣	٥٩	محمد يحيى مطهر	٣٢
١٦	حميد عبدالله الأحمر	٢٨٠	٣٨	عبدالوهاب عبدالله الكبسي	١١٤	٦٠	منتظر محمد المخلافي	٥٨
١٧	حميد عبدالله العذري	٢٤٩	٣٩	عبدالوهاب هلال الكبودي	٢١٦	٦١	منصور علي واصل	١٨٥
١٨	صالح عبدالله الضبياني	٢٠٦	٤٠	عبدالغني الرماح	١٧	٦٢	نائف محمد الحميدي	٥٦
١٩	عباس أحمد النهاري	١٠٦	٤١	علي أحمد الشامي	١٢٠	٦٣	يحيى محمد الأهدل	٦٠
٢٠	عباس علي المؤيد	١٠	٤٢	علي ناصر السنامي	٢٠٠	٦٤	يحيى محمد الخياري	٢٧٩
٢١	عبدالحميد محمد فرحان	٥٧	٤٣	علي أحمد الورافي	٩١	٦٥	يحيى يحيى الشبامي	٤
٢٢	عبدالرحمن قحطان	٣١	٤٤	علي بن علي البعداني	٨٦	٦٦	علي صغير شامي	١٩٢

ثالثاً: الهنية الوزارية

ترجع البداية الأولى لاشتراك (**الإصلاح**) في السلطة إلى أول تشكيل حكومي ضم أطراف الائتلاف الثلاثي المكون من المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني، بعد مشاورات انتهت بالاتفاق على الصيغة الائتلافية، وأعلن عن تشكيل أول حكومة بعد الانتخابات الاشتراعية في ظل اليمن الموحد، لتتكون الحكومة من (٢٦) وزارة، نالت الثقة في أغسطس (٩٣م)، أي بعد أكثر من شهرين من تشكيلها، والذي تم في يونيو (٩٣م).

واستمرت تجربة الائتلاف الثلاثي لفترة بسيطة وسط العديد من الأزمات المتلاحقة والمفتعلة، كان أخطرها الأزمة السياسية الشهيرة، والتي بدأت في ١٩/٨/١٩٩٣م، واستمرت تداعياتها المأساوية إلى أن تفجرت الحرب الفعلية في شهر مايو (٩٤م) بين قوات الشرعية من جهة والقوات الانفصالية من جهة أخرى، لتتواصل أحداثها (الدراماتيكية) على مدى شهرين متتالين حسمت بشكل نهائي بعد أن تمكنت قوات الشرعية من دخول آخر معاقل الانفصاليين وهروب قادتهم إلى خارج الوطن وتحقيق النصر المؤزر في السابع من يوليو (٩٤م)، ليتنفس الناس الصعداء.

وبعد أن التأمت اللحمة وعادت المياه إلى مجاريها احتفل الوطن بعرس الانتصار عقب معركة دامت لأكثر من ستين يوماً انتهت بدحر الانفصاليين،

وبسط نفوذ المؤسسات الشرعية على أرجاء الوطن، لتعـــاود المؤســـات الشرعية تأدية مهامها وواجباتها الوطنية بروح منســـجمة وإرادة سياســـية واحدة.

وبخروج الحزب الاشتراكي اليمني أعيد تشكيل الحكومة في ائتـــلاف ثنائي جديد مكون من التجمع اليمني للإصلاح والمؤتمر الشـــعبي العـــام في أكتوبر ٩٤م.

أما حجم (**الإصلاح**) في تشكيل الحكومة الائتلافية فقد تمثل بحصولـــه على خمس وزارات في الإئتلاف الثلاثي (٩٣م) بالإضافة إلى منصب نـــائب رئيس الوزراء وهذه الوزارات هي:

- وزارة الصحة.
- وزارة الإدارة المحلية.
- وزارة الشئون القانونية وشئون مجلس النواب.
- وزارة التموين والتجارة.
- وزارة الأوقاف والإرشاد.

أما في ظل الائتلاف الثنائي (٩٤م)، فقد أضيف إلى حصة (**الإصلاح**) أربع حقائب وزارية وهي:

- وزارة العدل
- وزارة الكهرباء
- وزارة الثروة السمكية
- وزارة التربية والتعليم.

وتخلى (**الإصلاح**) في التشكيل الحكومي الجديد (٩٤م) عن وزارة الشئون القانونية وشئون مجلس النواب.

جدول يوضح حقائب (الإصلاح) الوزارية (٩٣م-٩٤م)

م	الاسم	الوزارة	
١	الأستاذ / عبدالوهاب الآنسي	نائب رئيس الوزراء	٩٣-٩٤م
٢	الدكتور / نجيب سعيد غانم	وزير الصحة	٩٣-٩٤م
٣	الأستاذ / عبدالسلام خالد كرمان	وزير الشئون القانونية	٩٣م
٤	الدكتور / غالب القرشي	وزير الأوقاف والإرشاد	٩٣-٩٤م
٥	الأستاذ / محمد حسن دماج	وزير الإدارة المحلية	٩٣-٩٤م
٦	الدكتور / عبدالوهاب لطف الديلمي	وزير العدل	٩٤م
٧	الدكتور / عبدالرحمن عبدالقادر بافضل	وزير الثروة السمكية	٩٤م
٨	المهندس / عبدالله محسن الأكوع	وزير الكهرباء والمياه	٩٤م

٩- أما وزارة التموين والتجارة فقد تعاقب عليها ثلاثة وزراء من (**الإصلاح**) تباعاً وهم :

الدكتور / عبدالرحمن بافضل (٩٣م)

الأستاذ / عبدالوهاب جباري (٩٤م)

الدكتور / محمد أحمد الأفندي (٩٥م)

١٠- وكذلك وزارة التربية والتعليم فقد تعاقب عليها كل من :

الأستاذ / عبده علي قباطي (٩٤م)

الدكتور / عبدالمجيد المخلافي (٩٦م)

تجدر الإشارة إلى أن حصة (**الإصلاح**) - في ظل الائتلاف الحكومي الثنائي والثلاثي - انحصرت في الوزارات الخدمية، أو كما وصفها

الأستاذ/عبدالوهاب الآنسي- نائب رئيس الوزراء آنذاك - بـ: **(الوزارات ذات العظم الخالي من اللحم)**، مما ضاعف حجم التكاليف والمسئوليات الملقاة على عاتق الهيئة الوزارية للتجمع اليمني لـ(**الإصلاح**)، وانعكس سلباً على مستوى الأداء، ليقلل من مستوى النجاح.

وبالإضافة إلى الحقائب الوزارية السابقة فقد كان من نصيب (**الإصلاح**) -أيضاً- نائبا وزير وهما :

الدكتور / عبدالمجيد المخلافي

نائب وزير التموين والتجارة (٩٣م).

الأستاذ / محمد سعيد السعدي

نائب وزير التربية والتعليم (٩٤م).

أما فيما يتعلق بالمحافظين فقد حصل (**الإصلاح**) من خلال مشاركته في السلطة على خمسة محافظين، بالإضافة إلى خمسة وكلاء محافظين، ونذكرهم فيما يلي :

١- الأستاذ / حمود هاشم الذارحي - محافظ صنعاء.
٢- الدكتور / عبدالله عوض بامطرف - محافظ لحج.
٣- الأستاذ / حسن مقبول الأهدل - محافظ المهرة.
٤- الشيخ / علي بن علي القيسي - محافظ صعدة.
٥- الشيخ / علي ناجي الصلاحي - محافظ الجوف.

أما وكلاء المحافظين فهم :

- المهندس / وحيد علي رشيد - وكيل محافظة عدن.

- الأستاذ / محسن بن شملان – وكيل محافظة حضرموت.
- الأستاذ / أحمد علي باحاج – وكيل محافظة شبوة.
- الأستاذ / محمد حسين عشال – وكيل محافظة أبين ثم محافظة ذمار
- الشيخ / علي وهبان العلبي – وكيل محافظة حجة.
- الشيخ / أحمد أبو منصر – وكيل محافظة ذمار.

ومن هنا يتضح لنا أن مشاركة (**الإصلاح**) في السلطة رغم أنها كانت محدودة وضعيفة – بالمقارنة مع شريكه في الائتلاف – وأنها لم تكن متناسبة مع الحجم والثقل الذي يتمتع به في الساحة، إلا أن (**الإصلاح**) قبل تلك المشاركة وآثر الدخول في الائتلاف خدمة للمصلحة الوطنية العليا.

بالإضافة للعديد من الاعتبارات، وتحقيقا للأهداف التي ذكرناها سلفا، والذي يأتي في مقدمتها خوض تجربة الحكم وكسر الحاجز الوهمي – في هذا الصدد – ومن ثم الدفع بالطاقات المؤهلة لتلقي المهارات ونيل المزيد من الخبرات العلمية والعملية والتزود بمختلف فنون وأساليب إدارة الدولة.

وكما هو مرسوم له فقد انخرط (**الإصلاحيون**) في سلك المؤسسات الرسمية وقدموا صورا مشرقة للإخلاص والنزاهة، وضربوا أمثلة في البذل والعطاء.

وبذلك يكون (**الإصلاح**) – وللمرة الأولى – قد قدم تجربة يشار لها بالبنان في إمكانية الاسهام بنجاح في إدارة شئون الحكم وتولي السلطة وتسيير دفة النظام.

وإننا – في هذا المضمار – نؤكد على أن هناك إلى جانب الأسماء التي ذكرت مئات بل آلاف من عناصر (**الإصلاح**) ممن يبذلون الجهود المخلصة

سواءً أكانوا في المناصب القيادية أو مدراء أو مدراء عمـــوم أو منـــهم دون ذلك من الأفراد العاديين، وسواءً أكانوا عمالاً أو فلاحـــين أو طـــلاب أو معلمين نساءً ورجالاً ، فإن هؤلاء – جميعاً – يسهمون بكل ما لديهم مـــن طاقات وإمكانات في بناء اليمن الجديد، ويضعون اللبنات الأساس لتشـــييد صرح مشروع النهوض الحضاري، وبالتالي صناعة المستقبل المشرق السعيد.

ويجدر بنا أن نذكر أن تدريب وتأهيل الكوادر أو ما يسمى (بـالتجنيد السياسي) يعد من أهم أولويات الوظائف السياسية للأحزاب والتنظيمـــات السياسية، وهو ما يدخل ضمن مفهوم التنميـــة السياســـية الـــتي تمارســـها الأحزاب السياسية الفاعلة في ظل الأنظمة الديمقراطية المفتوحة.

بعد هذا الاستعراض- والذي هدفنا مـــن خلالـــه – تبيـــين حجـــم المشاركة لـ(**الإصلاح**) في الائتلاف الحكومي، فقد يقول قـــائل : لمـــاذا لم يستعرض هذا الكتاب المنجزات التي حققتها كتلة (**الإصلاح**) الوزاريـــة؟ وهنا نسارع في القول إلى أن استعراض تلك المنجزات والتي تحققت علـــى مدى الدورة الانتخابية الأولى يتطلب منّا افراد صفحات كثيرة لأن ذلـــك سوف يستدعي الدخول في تفاصيل ما عمله كل وزير وما أنجزته كـــل وزارة – على حدة– من الوزارات التي تولاها وزراء (**الإصلاح**) ،ومع ذلك فإننا نحيل القارئ إلى الإصدارات الخاصة باستعراض مثل هذه المنجزات ونخـــص بالذكر كتاب (التجمع اليمني للإصلاح..مسيرة عطاء)، والذي يســـتعرض بين دفتيه المنجزات المتحققة على مدى سنوات الائتلاف الحكومي.

ومهما يكن من أمر – فيما يتعلق بهذا الشأن – فإن المتابع اللبيب، والمراقب الحصيف لن يعدم الوسيلة المناسبة للوصول إلى معرفة تلك المنجزات.

وكما أن (**الإصلاح**) قد بذل جهده في تحقيق الغايات المرجوة من مشاركته في السلطة ، إلاّ أن أحداً لا يدعي أنه قد حقق بالفعل كل ما يصبو ويتطلع إليه.

ولسنا بحاجة إلى سرد الوقائع والأحداث والأزمات المتلاحقة والتي كادت تعصف بالوطن كله لولا إرادة الله سبحانه وتعالى، وحفظه للبلاد وأبنائها بما أفضت إليه تلك المشاكل والأزمات من تداعيات خطيرة عكست نفسها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية وأثرت على الأداء العام لكل مؤسسات الدولة، لدرجة كادت تصيبها بالشلل التام، ناهيك عن المكايدات والمماحكات والضغوط التي تلقى وزراء (**الإصلاح**) وكوادره الشيء الكثير منها.

ولا ينسى أحد أن الممارسات المعيقة لسير الأداء، والمضايقات التي انتصبت في الطريق حالت دون تنفيذ ما كان يطمح إليه، ولولا صبر الكثير من الأخوة الوزراء وقوة تحملهم، وبعد نظر (**الإصلاح**) لكان الانسحاب من المشاركة هو الشيء المتوقع آنذاك.





موقف الإصلاح من الأزمة السياسية



بدأت بوادر الأزمة السياسية بعد ظهور نتائج انتخابات الدورة الأولى ابريل (٩٣م) مباشرة وبالتحديد في أغسطس (٩٣م)، وأخذت حدتها تتصاعد يوما عن يوم.

كما أخذت مظاهرها تتسع لتطغى على مختلف مناحي الحياة، وعملت القيادة الانفصالية، على توتير الأجواء وتصعيد حدة الخلاف بتعنتها وخروجها عن رأي الائتلاف، وبعدم احتكامها إلى المؤسسات الشرعية والدستورية.

وفي ضوء ذلك تشكلت لجنة الحوار من مختلف القوى السياسية الفاعلة في محاولة للوصول إلى قواسم مشتركة، وحلول مرضية تقي البلد الانزلاق نحو حرب أهلية لا طائل لها، وتجنب الوطن شر التمزق والعودة إلى التشطير من جديد.

وقد أسهم التجمع اليمني للإصلاح بفاعلية في مختلف فعاليات ومناشط اللجنة، وذلك من خلال الأخوة ممثلي (**الإصلاح**) في اللجنة.

ولقد بلغ الاهتمام بامر هذه اللجنة أن شاركت العديد من القيـــادات (**الإصلاحية**) فيها نظرا للأهمية القصوى التي أولاها (**الإصلاح**) علـــى أمل إيجاد حلول سلمية تحول دون احتراب الفرقاء المتخاصمين.

وقد شارك في تلك الحوارات كل من الأستاذ/عبدالوهـــاب الآنســـي، والأستاذ/ حمود هاشم الذارحي، والأستاذ/سالم المعمري، والأستاذ/عبدالقادر القـــيري، والمهندس/عبدالله الأكوع، وغيرهم مـــن قيـــادات (**الإصلاح**) والذين كان لهم دور فاعل ومؤثر في اتجاه تغليب الحل السلمي بالإحتكـــام إلى العقل والرجوع إلى المؤسسات الشرعية والدســـتورية وإيثـــار مصـــالح الوطن العليا على المصالح الشخصية وعدم اللجـــوء إلى منطـــق القـــوة أو الاعتماد على الآلة العسكرية.

حقا لقد بذل (**الإصلاح**) جهودا مضنية، بل وقدم – مـــن جهتـــه – تنازلات في سبيل حفظ سيادة الوطن ووحدته، وتوقيا لإراقة دماء أبنائـــــه، وحاول – ما استطاع – أن يثني عزم أولئك الذين أرادوا تفجير الأوضـــاع وتوسيع شقة الخلاف، وعمل على تضييق الهوة وتقريب وجـــهات النظـــر، وكل ذلك بالتعاون مع المخلصين والمحبين والمشفقين على مستقبل اليمن.

وحينما لم تجد كل الجهود المبذولة آذانـــا صاغيـــة وعقـــولا متفتحـــة ومدركة لأهمية الوحدة، وعندما سدت كل السبل وتبخرت الحلول السلمية ووصل الأمر بالإنفصاليين إلى الذهاب حتى أقصى مـــدى في التـــآمر علـــى وحدة الوطن وعدم تراجعهم، ومن اصطف معهم، ولم يعد هناك مـــن حـــل سوى الانضواء في سلك الاصطفاف الوطني الداعم للوحدة والوقوف وجها

لوجه أمام المؤامرة للقضاء عليها، والحيلولة دون تمرير المخططات الرامية إلى إعادة التشطير وشرذمة البلاد وتشتيت أبناء الشعب اليمني الواحد.

ولم يكن الوقت مواتيا لإجراء حسابات وتحليلات سياسية حول نتائج الدخول في معركة حماية وحدة الوطن، ونفس الشيء لم تكن الفرصة مناسبة للتريث أو الانتظار أو حتى مجرد التفكير في مدى المخاطر المترتبة على الإقدام والدخول في المعركة المشتعلة، لأنها قضية مصير، وقضايا الوطن المصيرية لا تحتمل التردد أو الانتظار.

وعندما انفجرت الحرب يوم ١٩٩٤/٥/٥م، واشتد أوارها واستعر لهيب المعارك لم يكن لـ(**الإصلاح**) من بد سوى الاقتحام مستعينا بالله ومتوكلا عليه.

كان شباب (**الإصلاح**) قد تصدروا الصفوف الأولى باذلين أنفسهم ودماؤهم وأرواحهم رخيصة في سبيل الله لابقاء الوطن موحدا، ومن أجل إفشال مخططات أعداء الوحدة وأعداء الوطن.

حشد (**الإصلاح**) كافة طاقاته المادية والمعنوية لرفد القوات الشرعية التي تحركت صوب موقع الانفصاليين، بعد أن استنفد كافة الجهود المبذولة للحيلولة دون السقوط إلى هاوية الاحتراب، وحالما لعلعت الرصاص ونطقت المدافع، ودوى أزيز الطائرات، ارتفعت أصوات المنابر وتحرك العلماء وقادة الرأي العام ليذكوا الحماس ويرفعوا المعنويات لتتحرك الجماهير في صفوف متراصة، حتى تمكنت قوات الشرعية من حسم المعركة لصالح الوحدة.

ولقد ضرب أفراد (**الإصلاح**) أروع الأمثلة في الاستبسال والفـــداء حاملين أرواحهم على أكفهم، غير هيّابين ولا متخاذلين ، وقاصدين إحـــدى الحسنين : النصر أو الشهادة، وقدمت الجموع الزاحفة من مختلف المنـــاطق بدافع الإيمان العميق والثقة المؤكدة بنصر الله المؤزر.

وبعد أن تركت القيادات الانفصالية مواقعها مغادرة إلى خارج الوطـــن مجللة بالخزي والعار لسوء مافعلته أيديهم، وما تركته صنائعهم وأفعالهم بحـــق الوطن وأبنائه، عاد من تبقى على جبهة القتال، إلى استئناف مهامه وواجباتـــه كلٌ في موقع عمله.

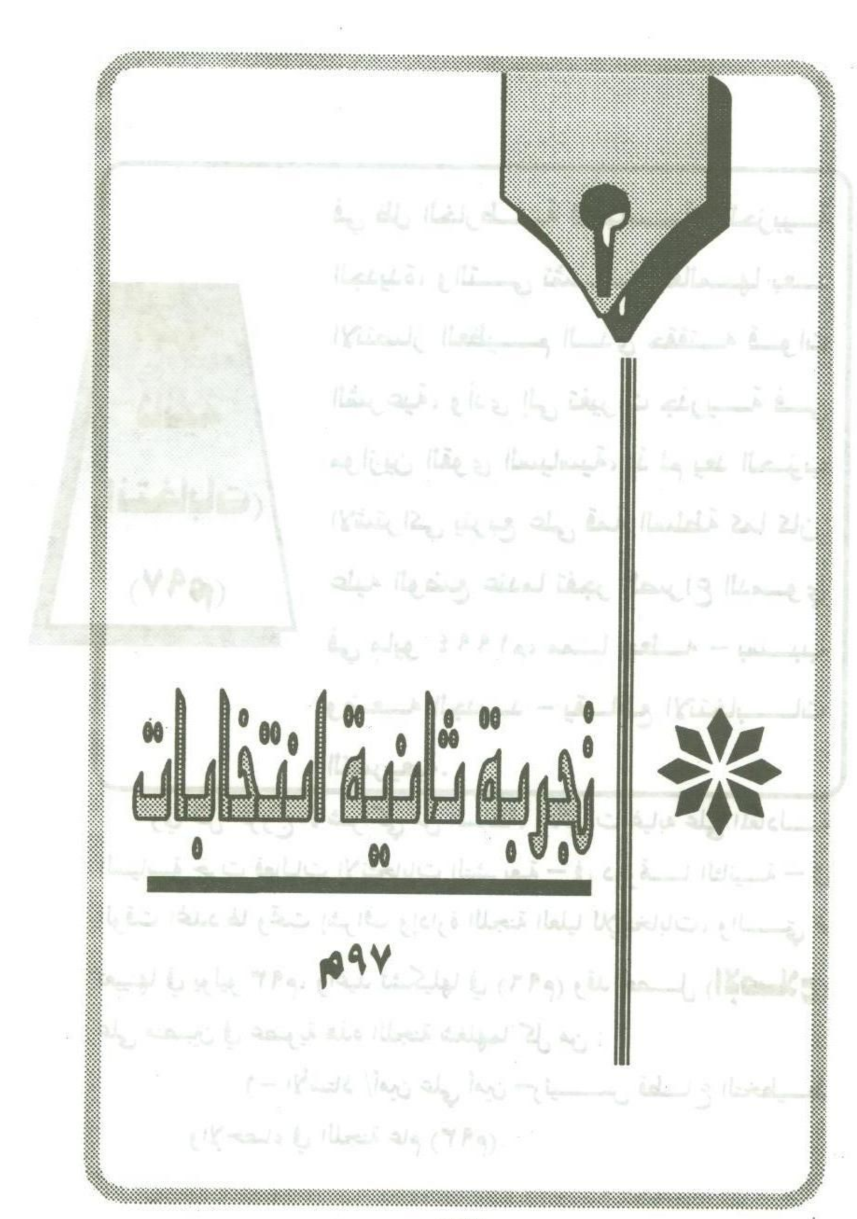
ولم يقـف (**الإصلاح**) يومـــها مختـــالاً مزهـــواً بحـــلاوة الانتصـــار، ولم تتغشاه –كذلك – الحسرة والندم على من فقدهم من الشهداء الأبـــرار، الذين عمّدوا – بدمائهم الزكية – ميثاق حماية الوحدة، وسطروا للأجيـــال القادمة وثائق ومذكرات في كيفية المحافظة على وحدة الوطن.

إن التضحيات التي قدمها التجمع اليمني للإصلاح لم تكن يسيـــــرة، وأن الجهود التي بذلت لتحريك كل فئات الشعب اليمني باتجاه المشـــاركة والاسهام في حماية الوحدة وحماية الأرض لم تهدف إلى تحقيق مصالح ضيقـــة، وإنما كان هدفها الأول والأخير هو المحافظة على المنجز الوحدوي المبـــارك، فالوحدة – من وجهة نظر (**الإصلاح**) – تعتبر فريضة شـــرعية وضـــرورة بشرية، وحمايتها واجب والذود عنها أمرٌ مقدس.

وإلى جانب الطلائع المقاتلة تحركت قوافل المساعدات المحملة بمختلـــف مستلزمات العلاج والمأكل والملبس لتصل إلى السكان المتضررين من نتـــائج الحرب، وتشكلت – فيما بعد – لجنة عليا لهذا الغرض برئاســـة الشـــيخ/

عبدالمجيد عزيز الزنداني، وقامت بواجبها الوطني للمساهمة في إعادة إعمار مادمرته الحرب من مساكن وممتلكات الأبرياء.

وبحشدها لجهود المواطنين ورجالات الأعمال ، استقبلت اللجنة مئات الملايين من المبالغ المادية ومن التبرعات العينية ليعاد إرسالها إلى مستحقيها ممن نالتهم نيران الحرب ولسعتهم شرارتها.


تجربة ثانية انتخابات
١٩٩٧م



في ظل الخارطة السياسية والحزبية الجديدة، والتي تشكلت معالمها بعد الانتصار العظيم الذي حققته قوات الشرعية، وأدى إلى تغيرات جذرية في موازين القوى السياسية، إذ لم يعد الحزب الاشتراكي يتربع على قمة السلطة كما كان عليه الوضع عندما تفجر الصراع الدموي في مايو ١٩٩٤م، مما جعله - بسبب وضعه الجديد - يقاطع الانتخابات التشريعية.

وفي ظل خروج الاشتراكي من السلطة، وتأثيرات غيابه على المعادلة السياسية جرت فعاليات الانتخابات التشريعية - في دورتها الثانية - في الوقت المحدد لها وتحت إشراف وإدارة اللجنة العليا للإنتخابات، والتي تم تعيينها في يوليو ٩٣م، وأعيد تشكيلها في (٩٦م) وقد حصل (**الإصلاح**) على منصبين في عضوية هذه اللجنة شغلهما كل من :

١- الأستاذ /أمين علي أمين -رئيس قطاع التخطيط والإحصاء في اللجنة عام (٩٣م).

٢- الأستاذ / علي عبدالخالق - رئيس الشئون المالية والإدارية في اللجنة عام (٩٦م).

والذين تم تعيينهما مع بقية زملائهم بقرار جمهوري صادر عن رئيس الجمهورية، وعندما بدأت هذه اللجنة بممارسة مهامها في إدارة عملية الانتخابات بمختلف مراحلها، شارك نحو (٣٠٠٠) عضو من شباب (**الإصلاح**) في مختلف اللجان الأصلية والفرعية المنبثقة عن هذه اللجنة ليؤدوا واجباتهم في إنجاح سير العملية الانتخابية والتي انتهت آخر فعالياتها يوم الاقتراع ٩٧/٤/٢٧م، ونظرا للمخالفات المتعددة التي ارتكبتها هذه اللجنة في مختلف مراحل العملية الانتخابية بدءا بمرحلة القيد والتسجيل ومارافقها من أخطاء جسيمة، وانتهاء بالأخطاء الفادحة التي بدت أثناء الاقتراع وفرز النتائج والتي جعلت الشكاوي المسلمة للجنة العليا - نفسها - تزيد عن ٨٢,٠٠٠ شكوى (كما أوردها تقرير المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي المشارك في الإشراف على الانتخابات).

فإن التجمع اليمني للإصلاح - وبمعرفة الجميع - كان أكثر التنظيمات السياسية استهدافا بسبب ماكان يتوقع له أن يتبوأ من مكانة متقدمة في تلك الدورة الانتخابية، فقد واجه مرشحوه مختلف أساليب الضغط النفسي، إلى جانب المخالفات والتزويرات الفضيعة في سجلات قيد الناخبين، وبالذات في الدوائر التي تتواجد فيها شعبيته الكبيرة، مما حدى بالتجمع اليمني للإصلاح إلى التعبير عن موقفه الرافض لتلك الأساليب المنافية للديمقراطية والأعراف الانتخابية، وعمل على فضح الممارسات المتعمدة من قبل اللجنة العليا للإنتخابات، واللجان المتفرعة عنها والمسئولة عن إدارة الانتخابات.

وفي تلك الأجواء التي لم تكن موحية بالنزاهة، بذل **(الإصلاح)** جهوداً كبيرة لمحاصرة الخروق والمخالفات، وكشفها للرأي العام مطالباً اللجنة العليا بالتزام مبدأ الحيدة، وتأدية واجباهما بإخلاص وأمانة، واستمر أداؤه الفاعل للحد من التصرفات المنافية لأبسط قواعد القانون، لافتاً أنظار المراقبين إلى عمليات التزوير المقصودة والهادفة إلى محاولة كسب أكبر عدد من الأصوات والمرشحين.

وقد عمل **(الإصلاح)** على تركيز خطابه السياسي والإعلامي لإشراك الرأي العام اليمني، ولفت أنظار المؤسسات والجهات التي تقوم بالإشراف والمراقبة على الانتخابات، المحلية منها والدولية، من أجل حماية التجربة الديمقراطية، وترك المجال الحر للمواطنين في التعبير عن آرائهم وقناعاتهم في انتخاب من يمثلهم للمجلس النيابي، بعيداً عن الإكراه والضغط والتأثير.

وفي محاولة للتخفيف من حدة التوتر وقع **(الإصلاح)** مع المؤتمر الشعبي العام اتفاقاً يقضي بالتنسيق في الانتخابات، إلاّ أنّ هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح، رغم أن ذلك التنسيق كان يهدف **(الإصلاح)** من خلاله إلى حماية التجربة الديمقراطية الحديثة النشأة، وإزالة الشكوك والتخوفات التي كانت تنتاب البعض من النتائج المتوقعة لـ**(لإصلاح)** في حالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

غير أن الرهان على القوة والمال والنفوذ تغلب على فكرة التنسيق ووأدها في مهدها، ليطلق العنان للمخالفات والخروقات، بمختلف مظاهرها

وأشكالها ووسائل تنفيذها، وعلى طول الخط الممتد من سجلات القيد وحتى صناديق الاقتراع.

لم يتوان (**الإصلاح**) بكل كوادره القيادية والقاعدية – في تحريك الرأي العام، والدفع بالمواطنين – نحو الاهتمام بالمسألة الانتخابية باعتبار أن الانتخاب والترشيح حق من حقوق المواطنين والتي كفلها الدستور والقانون.

ومن أجل ذلك فقد تشكلت لجنة داخلية مهمتها إدارة العملية الانتخابية بمختلف مراحلها الزمنية، وإلى جانب هذه اللجنة تحولت كافة الأطر والأجهزة التنظيمية المركزية والمحلية إلى فرق عمل للإسهام – بشكل متضامن – كل في مجال اختصاصه لإنجاح العملية الانتخابية، ونهضت الدوائر المتخصصة في الأمانة العامة ومكاتب (**الإصلاح**) في المحافظات بمسؤوليتها لتثقيف المواطن، وبتوعيته بحقوقه القانونية والسياسية، والدفع بأكبر عدد ممكن لممارسة حقهم الانتخابي مما كان له ابلغ الأثر في توجه الناس نحو مراكز القيد والتسجيل، ومن ثم التوافد إلى صناديق الاقتراع، رغم الظروف المعيشية السيئة، التي أوجدت قدراً كبيراً من الاحباط واللامبالاه في اوساط الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، بما فيها شريحة النخبة المثقفة.

لقد كان هم (**الإصلاح**) الأكبر تحويل الشعارات والطروحات النظرية الديمقراطية إلى نهج ممارس ترتضي – من خلاله – كافة القوى الوطنية والسياسية بالتعايش جنباً إلى جنب، وفقاً للنتائج التي تتحصل عليها هذه القوى أو تلك، بموجب كسبها ومجهوداتها المبذولة، ووفق برامجها التي

تتنافس بموجبها من خلال البدائل والحلول والرؤى التي تعبر عن قناعاتها في مختلف القضايا العامة، على أن تتواثق هذه القوى بالإحتكام إلى الصندوق في ضوء انتخابات حرة ونزيهة.

وكما حاول (**الإصلاح**) أن ينسق مع المؤتمر الشعبي العام فقد نجحت جهوده في الوصول إلى برنامج مشترك تتم بموجبه التنسيق والتحرك مع الأحزاب المنضوية في مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة بهدف العمل المشترك لمحاصرة وفضح مختلف اساليب التزوير ورفض الممارسات المخلة بنزاهة عملية الانتخابات، وإن لم تستمر تلك الجهود إلى نهايتها .


نتائج انتخابات
الدورة الثانية (٩٧م)

نتائج انتخابات الدورة الثانية ٢٧/٤/٩٧م

نافس (**الإصلاح**) في (٢٥٦) دائرة انتخابية من جملة (٣٠١) من الدوائر المنتشرة في كل مناطق الجمهورية اليمنية.

وقد تقدم (١٩٧) من مرشحيه باسم (**الإصلاح**) بموجب برنامجه الانتخابي وتحت شعاره الموحد (الشمس)، بعد أن كان قد تقدم إلى اللجنة العليا للإنتخابات بشعار آخر وهو (الهلال)، ثم عدل عند ذلك - في وقت لاحق -إلى الشعار الجديد وهو (الشمس).



الشعار الانتخابي لـ(الإصلاح) ٩٧م

وفي الوقت نفسه نافس اعضاؤه في (٥٩) دائرة انتخابيـــة بصفتـــهم مستقلين وبشعارات مختلفة لكل واحد منهم، ليصل العدد الإجمالي لمرشـــحي (**الإصلاح**) (٢٥٦) مرشحاً.

وبعد اعلان النتائج النهائيـــة للفـــائزين بعضويـــة مجلـــس النـــواب حل(**الإصلاح**) في المرتبة الثانية بعد المؤتمر الشعبي العام من بين (١٢) حزبـاً وتنظيماً سياسياً شاركت في انتخابات الدورة التشريعية الثانية (٩٧م).

وقد حاز (**الإصلاح**) على (٦٤) مقعداً برلمانياً، منها (٥٣) مقعـــداً باسم المرشحين المتقدمين كأعضـــاء في (**الإصلاح**) بالاضافـــة إلى (١١) مقعدا باسم المرشحين الذين تقدموا كمستقلين ثم أعلنوا بعد ذلك انظمامـهم إلى كتلة (**الإصلاح**) النيابية.

في حين أن أصوات الناخبين التي حصل عليـــها (**الإصلاح**) بلغـــت (٨٠٩٥٣٠) صوتاً، منها (٦٣٧٦٢٨) صوتا اختـــاروا (الشـــمس) أي اختاروا المرشحين المتقدمين باسم (**الإصلاح**)، و(١٧١٩٠٢) صوتاً حققـها المرشحون الذين ترشحوا بصفة مستقل.

وإذا علمنا أن إجمالي المصوتين قدر بـــ(٢٧٢٦٤٩٣) صوتـــاً فـــإن النسبة التي حصل عليها (**الإصلاح**) من جملة أصوات الهيئة الناخبة تقـــدر بـــ(٣٠٪) من الأصوات.

وبهذه النتيجة عزز (**الإصلاح**) موقعه، وأكد مكانته السياسية الفاعلة في منظومة التعددية الحزبية باعتباره ثاني أكبر التنظيمات والاحزاب السياسية في اليمن.

وقد شق طريقه رغم العوائق والصعوبات ليصل إلى قاعة " البرلمان" ويشكل ثاني أكبر الكتل البرلمانية بعد كتلة الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام)، والكتلة الاولى بين الكتل المعارضة.

واذا كان (**الإصلاح**) قد اوصل (٦٤) مرشحاً إلى المجلس النيابي من جملة الـ(٣٠١) عضو ليتبوأ المركز الثاني بعد الحزب الحاكم فإن هذه النتيجة اعتبرت يومها أكثر من جيدة، مما حدى بالأخ/رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح إلى القول : **(انتزعناها من بين مخالب الوحوش)** نظراً للممارسات غير القانونية التي استهدفت (**الإصلاح**) بغرض تقليل نتيجته إلى أدنى حد ممكن.

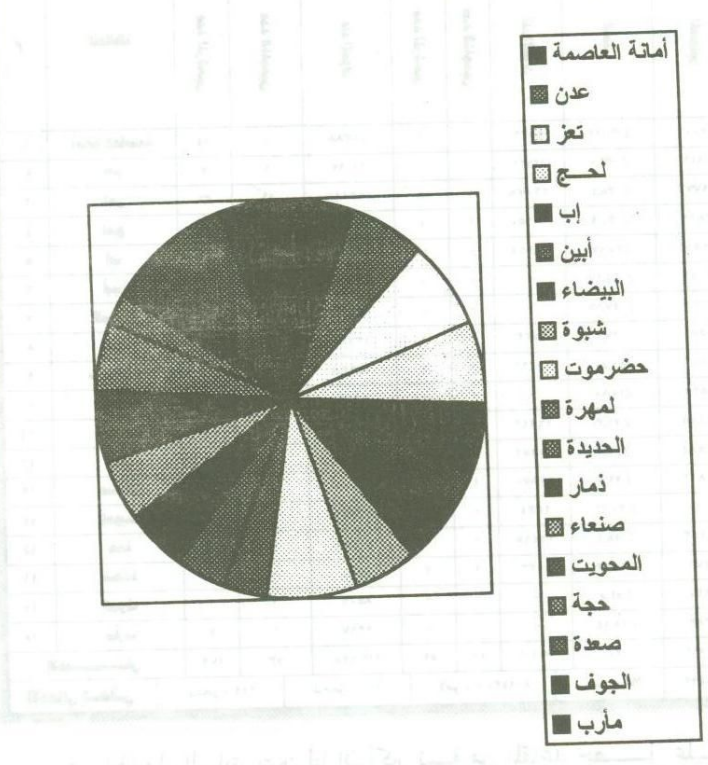
ولنا أن نتأكد من مستوى النجاح المتحقق في هذه النتيجة بمقارنتها مع نتائج بقية الأحزاب – غير حزب السلطة – حيث بلغ إجمالي الناجحين بعضوية المجلس من كل الأحزاب والتنظيمات السياسية (٥) أعضاء فقط.

جدول يوضح عدد الأصوات والمقاعد النيابية التي حصل عليها (الإصلاح) في انتخابات (٩٧م)

م	المحافظة	باسم (الإصلاح)			مستقل باسم (الإصلاح)			إجمالي المصوتين	
		عدد المرشحين	عدد الناجحين	عدد الأصوات	عدد المرشحين	عدد الناجحين	عدد الأصوات	النسبة ٪	المصوتين
١	أمانة العاصمة	١٤	١	٤٩٣٨٨	٢	–	٩٥٣٦	٪ ٣٠,٢١	١٩٥٠٠١
٢	عدن	٥	٢	١٤٠٩٧	٦	–	١٣٧٣١	٪ ٣٣,١	٨٦٦٤٢
٣	تعز	٣٦	١٦	١٦٢١٥٦	٥	٢	٢٢٠٧٨	٪ ٣٨,٤	٤٧٩٧٧٣
٤	لحج	٧	٢	١٨١٢٢	٤	٢	١١١٥٠	٪ ٣٤,٩	٨٣٨١٩
٥	إب	٢٥	٢	٩٧١٤١	١٠	–	٢٨٢٦١	٪٣٠,٠٧	٤١٦٩١٢
٦	أبين	٤	١	٩١١٨	–	–	–	٪ ١٤,٦٧	٦٢١٤٩
٧	البيضاء	٩	٣	٢٢٤١٢	–	–	–	٪ ٢٧,١٧	٨٢٤٦٤
٨	شبوة	٤	١	١٣٦٨٤	١	–	١٧٣٣	٪ ٢٧,٣	٥٦٥٥٤
٩	حضرموت	١١	٨	٢٧٩٣٨	٤	١	١١٤٦٦	٪٤٠,٥٠	٩٧٢٨٣
١٠	المهرة	٢	–	١٩٩٨	–	–	–	٪١٨,١٠	١٠٥٢٥
١١	الحديدة	١٧	٢	٤٥٤٥٧	٥	١	١٦٩٩٣	٪ ٢١,٣	٢٩٢٦٤٥
١٢	ذمار	١٦	١	٤٠٢٥٥	٥	–	١١٢٥٢	٪٢٧,٠	١٩٠٥٨٤
١٣	صنعاء	١٩	٥	٥١٧٠٩	٧	٤	٢٢٨٧٠	٪ ٢٦,٥	٢٨٠٨١٢
١٤	المحويت	٦	–	١٩٧٩١	٢	–	٢٥٣٤	٪ ٣٠,١٦	٧٤٠١٠
١٥	حجة	١٤	٥	٤١٧٨٥	٦	–	١٥٧٦٥	٪ ٢٨,٤	٢٠٢٤٥٣
١٦	صعدة	٤	–	٤٦٢٦	٢	١	٤٥٣٣	٪ ١٤,٠٣	٦٥٢٧٦
١٧	الجوف	٢	٢	٨٥٠٩	–	–	–	٪ ٥٤,٥	١٥٦٢٠
١٨	مأرب	٢	٢	٩٣٩٧	–	–	–	٪ ٢٨,١٤	٣٣٣٨٣
	الإجمالي	١٧٩	٥٣	٦٣٧٦٢٨	٥٩	١١	١٧١٦٠٢	٪٣٠	١٧٢٦٤٩٣
	الإجمالي النهائي	المرشحين = ٢٥٦		الناجحين = ٦٤		الأصوات = ٨٠٩٥٣٠		النسبة ٣٠٪	٢٧٢٦٤٩٣

من الجدول السابق يتبين لنا أن أكبر نسبة من المقاعد حصل عليها **(الإصلاح)** تتركز في محافظة تعز من حيث إجمالي الأصوات التي حصل عليها في هذه المحافظة (١٨٤٢٣٤) صوتاً ناهيك عن أنه حصل فيها على أكبر عدد من الناجحين لعضوية البرلمان (١٨) عضواً، تليها كل من محافظة حضرموت (٩) أعضاء ومحافظة صنعاء (٩) أعضاء أيضاً.

أما من حيث نسبة الأصوات، فقد حقق أعلى نسبة في الجوف (٥٤,٥) تليها حضرموت (٤٠,٥٪) ثم تعز (٣٨,٤٪)، أما أقل النسب للأصوات ففي محافظة حجة (١٤,٠٣٪).

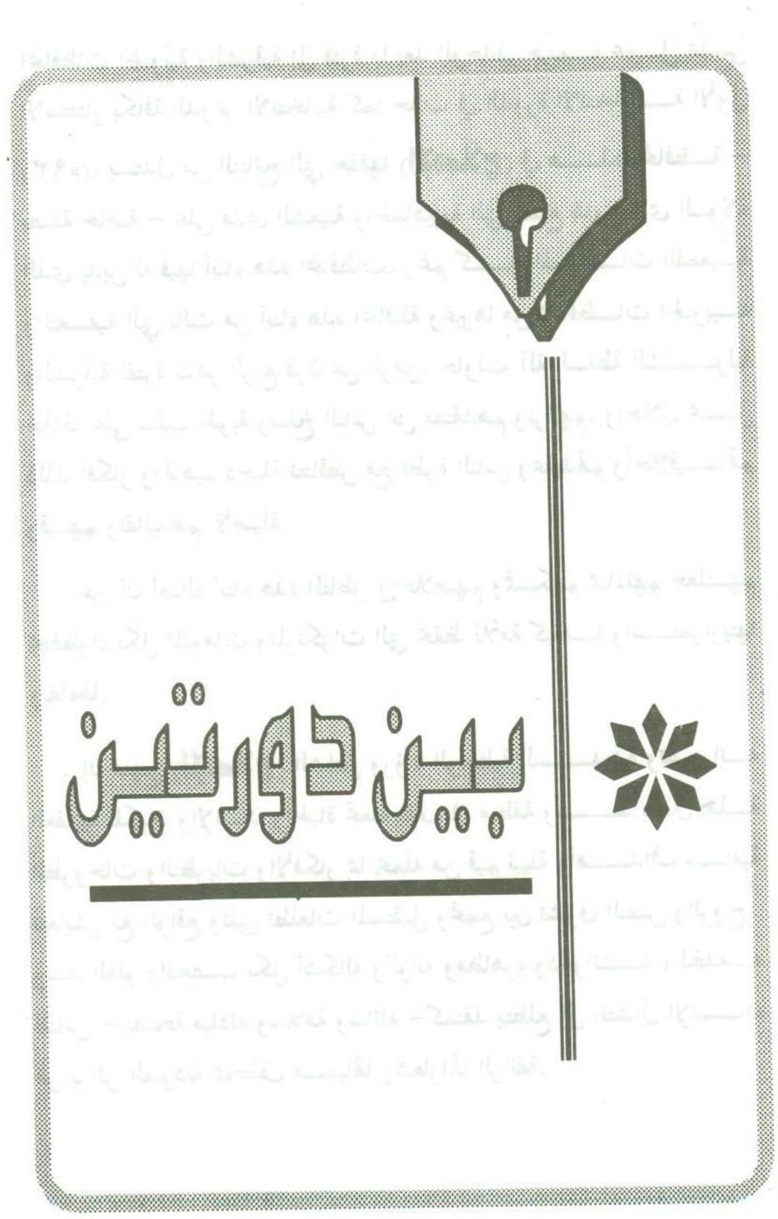


وفي ضوء ذلك يستدل على أن محافظة حضرموت وهي إحدى أهم وأكبر المحافظات التي وقعت ولسنوات طويلة تحت هيمنة الحزب الاشتراكي، وتسيد عليها رغم رفض عامة الناس للأفكار الدخيلة والحلول المستوردة التي عمل على تكريسها، كما بسط نفوذه عليها وعلى غيرها من

المحافظات الجنوبية والشرقية إلى فترة ما بعد الوحدة، حينما عمل على الاستئثار بكافة الدوائر الانتخابية،كما حدث في الدورة الانتخابية الأولى (٩٩٣م)، يستدل من النتائج التي حققها (**الإصلاح**) في هذه المحافظة – بصفة خاصة – على مدى الشعبية والجماهيرية التي يتمتع بها، ومدى الولاء الذي يدين له فيها أبناء هذه المحافظات، رغم كل الممارسات القمعية والتعسفية التي نالت من أبناء هذه المحافظة وغيرها من المحافظات الجنوبية والشرقية لفترة تناهز الربع قرن من الزمن، حاولت آلة السلطة الشمولية خلالها على سلب الهوية وسلخ الناس عن معتقدهم وتراثهم، وإحلال محل ذلك أفكار ومفاهيم دخيلة تتناقض مع فطرة الناس وعقيدتهم وأخلاقياتهم وقيمهم وتقاليدهم الأصيلة.

غير أن أصالة أبناء هذه المناطق وإخلاصهم وتمسكهم بمبادئهم جعلتهم يحتفظون بكل المقومات والمرتكزات التي تحفظ للأمة كيانها واستمراريتها وبقاءها.

إن منهج (**الإصلاح**) الشامل ورؤاه الوسطية السديدة وتصوراته العقدية للكون والإنسان والحياة تجعله يقف في منطقة وسط بين جملة الطروحات والنظريات والأفكار بما يحمله من قيم نبيلة وأهداف سامية تتعايش مع الواقع وتلبي تطلعات المستقبل وتجمع بين تشوق النفس والروح، وتنبذ الغلو والتعصب بكل أشكاله وألوانه ومظاهره ودعواته ، لتقدمه للناس – بصحة مبادئه وسلامة وسائله –كمنقذ يتطلع إلى انتشال الإنسان من براثن العبودية بمختلف مسمياتها وشعاراتها الزائفة.


بين دورتين

بين دورتين

إذا كنا قلنا بأن (الإصلاح) قد حصل على نتائج ايجابية وجيدة في الانتخابات الأخيرة، وبالتالي عزز موقعه ومكانته في منظومة التعددية السياسية والحزبية، رغم قلة عدد أعضائه الناجحين في الدورة الثانية عما كان عليه العدد في الدورة الأولى.

فما هو - إذن المسوغ لهذا القول؟

ولكي نجيب على مثل هذا التساؤل، فلابد من اجراء مقارنة بسيطة بين نتائج الدورتين (٩٣،٩٧)م للتأكد من مدى النجاح والتقدم الذي حققه (**الإصلاح**) أو التراجع والإخفاق الذي مني به في ضوء نتائج الدورتين.

مقارنة بين نتائج الدورتين (٩٣م ، ٩٧م)

الدورة الانتخابية	عدد الناجحين من (الإصلاح)	عدد الأصوات التي حققها (الإصلاح)	نسبة أصوات (الإصلاح)	الفارق	إجمالي أصوات الناخبين
الأولى ٩٣م	(٦٦) عضواً	(٤٦١،١٤١) صوتاً	٢٠.٣% من جملة أصوات الناخبين	-	(٢٢٦٨٦٢٧) صوتاً
الثانية ٩٧م	(٦٤) عضواً	(٨٠٩٥٣٠) صوتاً	٣٠% من جملة أصوات الناخبين	(٣٤٨٣٨٩) صوتاً	(٢٧٢٦٤٩٣) صوتاً

فمن خلال هذا الجدول يتضح أن عدد الناجحين في (٩٧م) قد قل عما كان عليه العدد في (٩٣م) بمقدار عضوين اثنين.

غير أن عدد الأصوات التي حظي بها (**الإصلاح**) في الدورة الثانية (٩٧م) زادت بمقدار (٣٤٨٣٨٩) صوتاً ، بنسبة تزيد عن (٧٥٪) من جملة أصوات الدورة الأولى (٩٣م).

في حين أن النسبة الإجمالية للأصوات التي حققها (**الإصلاح**) في الدورة الثانية (٩٧م) تقدر بـ(٣٠٪) من جملة أصوات الناخبين، لترتفع عن سابقتها بفارق ١٠٪ تقريباً.

أي أن شعبية (**الإصلاح**) ارتفعت عما كانت عليه في (٩٣م) بنسبة تقل قليلاً عن الضعف ، وهو ما يؤكد أن (**الإصلاح**) لم يتراجع عن موقعه، بل العكس من ذلك فإنه قد حقق تقدماً ملحوظاً وكسب موقعاً جديداً عزز من مركزه ومكانته في خارطة الأحزاب والتنظيمات السياسية.

ولعل الفارق الكبير بين عدد الأصوات وارتفاعها إلى ما يقارب الضعف عما كانت عليه في الدورة الأولى – رغم أن عدد الأعضاء الناجحين نقص بمقدار عضوين عما كان عليه في (٩٣م) – لعل ذلك يؤكد حقيقة الظلم والاجحاف الذي وقع على مرشحي (**الإصلاح**) وحال بين الكثيرين منهم وبين الوصول إلى (البرلمان).

وإذا كانت المقارنة الآنفة أكدت على أن نتائج الانتخابات التشريعية الثانية في ظل دولة الوحدة جعلت(**الإصلاح**) يتقدم خطوات إلى الإمام ليكسب مواقع جديدة تقوي مركزه في الوسط الاجتماعي، وفي أوساط

القوى السياسية العاملة في الساحة اليمنية فـإن السـؤال الـذي يطـرح نفسه – الآن وبإلحاح – يقول :

ما الذي جعل شعبية (الإصلاح) تزداد عما كان عليه الأمـر قبل أربع سنوات؟

والإجابة على هذا السؤال، سبق شرح الجزء الأكبر منها في الحديث الذي تعرضنا فيه لدور (**الإصلاح**) منذ نشأته وحتى قيام انتخابات (٩٧م)، ومدى اسهاماته المتنوعة في الدفع بعجلة الحياة العامة نحو الأمام.

أما الجزء المتبقي من الإجابة على السؤال – نفسه – فيستـدعي منـا عقد مقارنة بسيطة –أخرى – تكون هذه المرة بين البـرنامجين الانتخـابيين اللذين تقدم بهما (**الإصلاح**) في كل من الدورة التشـريعية الأولى (٩٣م)، والثانية (٩٧م)، لنرى كيف خاطب الجماهير واستقطب هذا العـدد مـن أصوات الناخبين اليمنيين (على اعتبار أن (**الإصلاح**) في العرف السياسـي يدخل ضمن أحزاب البرامج).

لقد تميز البرنامج الانتخابي لـ(**الإصلاح**) والموجه للهيئـة الناخبـة في انتخابات الدورة الأخيرة بنظرته المتطورة والتي اكتسبها من خلال خبرتـه السابقة في كل من السلطة والمعارضة، حول العديد من القضايا التي تشـغل حيزاً كبيراً من اهتمامات الرأي العام في الوقت الراهن من مثل الاختـلالات التي تصيب بنية النظام.

فقد أسهب البرنامج الانتخابي الأخير في الحديث عـن بنـاء دولـة المؤسسات والقانون، مشدداً على الالتزام بالدستور والقانون، والفصل بـين

السلطات، ومعالجة أمراض الفساد المتفشي بإعلاء قيم العمـــل المؤسســـي، وتطوير ودعم السلطة القضائية، بالإضافة إلى تنظيـــم أوضـــاع الســـلطة التنفيذية، مع أهمية إعطاء الصلاحيات للإدارة المحلية.

كما أعطى البرنامج الانتخابي لدورة (٩٧م) مسألة الإصـــلاح الإداري وإصلاح الأوضاع الاقتصادية ومعالجة التدهـــور والاختـــلال - في هـــذا المضمار - أهمية خاصة، للإنتقال بأوضاع المجتمع المعيشية نحـــو التحســـن، وبالإضافة إلى ذلك فقد أكد على دعم وتشجيع مؤسسات المجتمع المـــدني، مشدداً على حق المجتمع في تنظيم نفسه بإقامة المنظمات والمؤسسات المدنيـــة، وترسيخ تقاليد العمل الجماعي المؤسسي، وحماية الحق الدستوري في إنشـــاء وتكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية لتتمكن من تأدية دورها السياســـي والاجتماعي والثقافي في المجتمع.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية طرح ومعالجة مثل هـــذه القضايا الحيوية وإعطائها أولويات في إيجاد حلول عملية مناسبة، وهـــو مـــا يؤكد على تفاعل (**الإصلاح**) مع القضايا العامة وانفعاله بهموم وتطلعـــات المجتمع ، وعزمه على العمل من أجـــل الارتقـــاء بالأوضـــاع الاقتصاديـــة والاجتماعية والسياسية بما يكفل للمجتمع اليمـــني الخـــروج مـــن مـــأزق الأزمات المتلاحقة والتي تعم مختلف الأصعدة والمجالات.

إن الطرح المتقدم والرؤية المتفتحة التي تضمنها البرنـــامج الانتخـــابي للتجمع اليمني للإصلاح في الدورة الانتخابية الثانية ينم عن مدى الخـــبرات المكتسبة والمعايشات التي استفاد (**الإصلاح**) من خلالها معرفـــة الآليـــات

المناسبة لإيجاد حلول ومعالجات لمختلف الأمـراض والاختـلالات المعيقـة لعمليات تنمية وترقية المجتمع نحو واقع أفضل.

وبمثل هذه الرؤى والتصورات اسـتطاع (**الإصلاح**) أن ينـال ثقـة الناخبين ويكسب ولاءهم ويحظى بدعمهم ومساندتهم الكبيرة.



كتلة الإصلاح النيابية (٩٧م)

للمرة الثانية – وعلى التوالي – يتم انتخاب الشيخ / عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً لمجلس النواب، نظراً لخبراته البرلمانية الطويلة التي تزيد عن ثلاثة عقود، وتمتعه بقدرات فذة وممارسات عملية اكتسبها أثناء عمله كرئيس لعدة مجالس نيابية سابقة، وللحكمة التي أبداها في إدارته لأول مجلس نيابي في عهد دولة الوحدة ومحافظته على التئام المؤسسة التشريعية في أحلك الظروف، فقد كان الشخصية المؤهلة لتسلم مهام قيادة هذا المنصب الهام.

وعندما فجر الإنفصاليون الصراع واستهدفوا تفكيك الوحدة اليمنية وقف المجلس موقفاً صلباً أمام ذلك المشروع الأهوج، وعمل كل ما أمكنه لإحباط ذلك المخطط وافشاله والمحافظة على المكتسبات الوحدوية.

وبحنكته المعهودة، وسياسته الرشيدة، قاد الأخ/رئيس المجلس السفينة وسط تلاطم الأمواج وبين الأعاصير حتى وصل بها إلى بر الأمان، لتواصل تأدية مهامها المرسومة في خدمة الوطن.

إلى جانب رئيس هيئة رئاسة مجلس النواب حصل (**الإصلاح**) على أربع لجان من لجان المجلس المتخصصة بالإضافة إلى ثلاثة مقررين وهذه اللجان هي :

- لجنة التعليم العالي والشباب – د/ عوض سالم باوزير رئيساً
- لجنة التموين والتجارة – أحمد أحمد شرف الدين – رئيساً.
- لجنة العدل والأوقاف – عبدالله سنان الجلال – رئيساً.
- لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية–محمد بن يحيى مطهر–رئيساً.

أما اللجان التي حصل فيها (**الإصلاح**) على المقرر فهي :
- لجنة الشئون الدستورية والقانونية – محمد ناجي علاو – مقرراً.
- لجنة الإعلام والثقافة – أحمد عبدالملك المقرمي – مقرراً.
- لجنة الشئون المالية – محمد حمود الزهري – مقرراً.

وما أن بدأ المجلس أعماله حتى أخذت الكتلة النيابية في تأدية مهامها والواجبات المناطة بها.

وتم تشكيل المكتب التنفيذي للكتلة النيابية برئاسة الدكتور/عبدالرحمن عبدالقادر بافضل.

وتعتبر كتلة (**الإصلاح**) النيابية أكبر كتلة معارضة داخل المجلس، ويتضح أداؤها الفاعل من خلال ما تقوم به من جهود ونشاطات – بالتنسيق مع بقية النواب والكتل – للنهوض بالواجبات والمسئوليات المنوطة بها.

وقد أسهمت كتلة (**الإصلاح**) في القيام بمباشرة المهام الملقاه على المجلس، وذلك من خلال إعداد ومناقشة التشريعات والتصويت عليها، وكان لها حضور فاعل في توضيح وجهة النظر عند مختلف القضايا المطروحة للنقاش وأسهمت في صياغة وإعادة صياغة القوانين بما يتناسب مع مبادئ الأمة وعقيدتها وثوابتها الدينية والوطنية، كما أبدت موقفاً حاسماً تجاه

الاتفاقيات والقوانين التي تضمنت بعض المخالفات الشرعية، كما حدث في إعادة صياغة قانون العقوبات والجزاءات في ضوء الشريعة الإسلامية.

ومع أن الفترة الزمنية ما تزال قصيرة، إلاّ أن نشاط الكتلة وفاعليتها قد بدى واضحاً جلياً من خلال المواقف المشهودة تجاه القضايا العامة التي وقف أمامها المجلس خلال فترات عمله السابقة، فقد كان للكتلة حضور ملموس ومتميز في معارضتها لتمرير الجرعة الاقتصادية التي اقتصرت على إصلاحات سعرية فقط دون الإصلاحات الأخرى المفترضة وهو ما يثقل كاهل المواطن ويضر بمصلحته ويضاعف معاناته.

كذلك معارضتها الفاعلة للموازنة العامة للدولة، ورفضها للكثير من المخالفات التي تضمنتها وعلى وجه الخصوص اقتصارها على الإصلاحات السعرية دون الشروع ببقية الإصلاحات الأخرى، والتي تأتي في مقدمتها الإصلاحات الإدارية.

كما وقفت الكتلة موقفاً معارضاً لما جاء في برنامج الحكومة كونها لم تلمس توجهات حقيقية ومؤكدة لإجراء تغييرات جذرية في اتجاه إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغير ذلك مما له علاقة بتحسين البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، للخروج من الوضع المتأزم الذي تعيشه البلاد.

لقد وقفت كتلة (**الإصلاح**) موقفاً صلباً ورافضاً للجرع الاقتصادية المتضمنة لزيادة الأسعار والإلقاء بالتبعات على كاهل المواطن، وكان هذا الموقف واضحاً ومشهوداً خلال عامي (٩٧م،٩٨م).

إن موقف كتلة (**الإصلاح**) المعارض ينطلق من فهم (**الإصلاح**) للمعارضة والتي ترتكز على مبدأ (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) بعيداً عن التهريج والمزايدة، ودون مهاودة أو مهادنة.

فهي معارضة مبصرة ومنضبطة بضوابط الشرع، تشد على يد المحسن وتؤازره وتنصح المسيء وتوجهه نحو الأمر الصحيح، وتأخذ على يد الظالم لتمنعه عن ظلمه.

فالمعارضة – من وجهة النظر هذه – ليست لمجرد المعارضة فقط، ولكنها لتأدية وظيفة محمودة، يتم عن طريقها مراقبة الحاكم وتسديد خطاه، وتوضيح المخالفات المرتكبة لما من شأنه تأدية المقاصد وحماية المصالح العامة لمجموع الأمة.

وعلى المستوى الخارجي شاركت الكتلة النيابية لـ(**لإصلاح**) بتعميق روابط الأخوة والصداقة، وتوسيع مجالات التعاون بين مجلس النواب اليمني والعديد من برلمانات الدول الشقيقة والصديقة، فقد رأس الأخ/ رئيس المجلس الوفود البرلمانية التي زارت سوريا، ولبنان، وإيران، وكوبا، وعلى إثر تلك الزيارات تم التوقيع على (بروتكولات) تعاون بين اليمن وهذه البلدان، لما من شأنه تعزيز علاقة الشعب اليمني بشعوب البلدان الشقيقة والصديقة، كما شكلت جمعيات أخوة وصداقة بين البرلمان اليمني وبرلمانات كل من سوريا، إيران، كوبا، لما يخدم التنسيق والتعاون في العمل النيابي.

جدول يوضح أعضاء الكتلة البرلمانية الفائزين في انتخابات ٩٧م

م	الاسم	الدائرة	المحافظة	م	الاسم	الدائرة	المحافظة
١	أحمد أحمد شرف الدين	١٧	الأمانة	٣٣	عبدالوهاب محمود علي معوضة	٢١٤	ذمار
٢	أحمد حمود طاهر حسن	٤٦	تعز	٣٤	عبدالله أحمد علي العديني	٣٥	تعز
٣	أحمد حمود مفلح الجعيدي	٤٢	تعز	٣٥	عبدالله أحمد قاسم الحظا	٢٧٩	حجة
٤	أحمد صالح ناجي الفقيه	٤٠	تعز	٣٦	عبدالله بن حسين الأحمر	٢٢٧	صنعاء
٥	أحمد عبدالملك المقرمي	٦٤	تعز	٣٧	عبدالله حسين جار الله	٢٩٤	صعدة
٦	أحمد محمد بامعلم	١٤٨	حضرموت	٣٨	عبدالله سعيد محمد عشال	١٢٩	أبين
٧	أمين علي محمد العكيمي	٢٩٨	الجوف	٣٩	عبدالله سنان سيف الجلال	٣٠	تعز
٨	أنصاف علي مايو	١٩	عدن	٤٠	عبدالله علوي أبوبكر المقدي	١٥٢	حضرموت
٩	جعبل محمد سالم طعيمان	٣٠٠	مأرب	٤١	عبده محمد نعمان الراسني	٦٦	تعز
١٠	حزام عبدالله حزام الصعر	٢٣٢	صنعاء	٤٢	عمر صالح بن الشكل الجعيدي	١٦١	حضرموت
١١	حميد عبدالله حسين الأحمر	٢٨٠	حجة	٤٣	د/عوض سالم سعيد باوزير	١٥٦	حضرموت
١٢	حيدر ثابت شمسان محمد	٤٨	تعز	٤٤	عوض محمد عوض بانجار	١٤٩	حضرموت
١٣	خالد علي المقلحي	١٤٠	البيضاء	٤٥	علي صالح عبدالقادر البكري	٨١	لحج
١٤	ديوان هزبر خالد سالم	٣٦	تعز	٤٦	علي صالح خالد شطيف	٢٩٧	الجوف
١٥	سالم أحمد سالم بن طالب	٨٠	لحج	٤٧	علي صغير شامي	١٩٢	الحديدة
١٦	سعيد مبارك دومان	١٥٥	حضرموت	٤٨	علي وهبان حسن العلبي	٢٤٢	صنعاء
١٧	شاكر حسان المتاري	٢٤٤	صنعاء	٤٩	فهد عبدالعزيز محمد العليمي	١٤١	شبوة
١٨	صادق عبدالله حسين الأحمر	٢٢٥	صنعاء	٥٠	فيصل عبد العزيز الضلعي	٢٣٣	صنعاء
١٩	صالح قاسم محمد قاسم	٢٩	عدن	٥١	مارش عبدالجليل نصر	٥٦	تعز
٢٠	صالح محمد سعيد محمد	٨٤	لحج	٥٢	محسن علي عمر باصرة	١٤٧	حضرموت
٢١	عامر العجي طالب الطالبي	٣٠١	مأرب	٥٣	محمد أحمد محمد ورق	١٨٢	الحديدة
٢٢	عايض محمد علي الشايف	٢٢٣	صنعاء	٥٤	محمد بن يحيى مطهر	٣٢	تعز
٢٣	عايض يحيى علي عايض	٢٣٦	صنعاء	٥٥	محمد حمود قايد الزهري	١١٠	إب
٢٤	عبدالحميد سيف عبده البتراء	٥٩	تعز	٥٦	محمد سيف عبداللطيف حسام	٥٠	تعز
٢٥	عبدالحميد محمد قحطان	٥٧	تعز	٥٧	محمد صالح أحمد العمري	١٣٢	البيضاء
٢٦	عبدالخالق عبدالحافظ بن شيهون	٧٩	لحج	٥٨	محمد ناجي صالح علاو	١٣٩	البيضاء
٢٧	د/عبدالرحمن عبدالقادر بافضل	١٥٩	حضرموت	٥٩	محمود أحمد محمد الجمهوري	٤١	تعز
٢٨	عبدالرحمن يحيى العماد	١١٦	إب	٦٠	منصور علي يحيى الحنق	٢٤٩	صنعاء
٢٩	عبدالرزاق محمد قطران	٢٧٨	حجة	٦١	مهدي مهدي جابر الهاتف	٢٦٥	حجة
٣٠	عبدالرقيب عبدالحميد القاضي	٧١	تعز	٦٢	يحيى سالم أحمد باقطمي	١٦٣	حضرموت
٣١	د/عبداللطيف هائل ثابت	٥١	تعز	٦٣	د/يحيى محمد الأهدل	٦٠	تعز
٣٢	عبدالكريم محمد الأسلمي	٢٧٢	حجة	٦٤	يحيى محمد منصر معروف	١٧٩	الحديدة



مرحلة ثانية معارضة

مرحلة ثانية معارضة

بعد أن أعلنت نتائج انتخابات الدورة الثانية ابريل (٩٧م) تبين أن المؤتمر الشعبي العام قد حصل على الأغلبية البرلمانية التي تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده، دون اللجوء إلى الائتلاف.

وفي ضوء ذلك آثر التجمع اليمني للإصلاح عدم المشاركة في السلطة، فضل الخروج إلى المعارضة لتأدية واجباته ومسئولياته من موقعه الجديد.

وكما أسلفنا سابقاً فإن فهم (**الإصلاح**) للمعارضة تتحدد من خلال النظرة الشرعية، فهي – إذاً – معارضة بناءة، مبصرة، منضبطة، هدفها تحقيق الغايات والمقاصد الشرعية، وتلتزم بأخلاق ومبادئ الدين الحنيف، تأخذ في حسبانها المنافع والمضار، وتسعى جاهدة إلى درء المفاسد وتحقيق المصالح، هدفها إقامة الدين وعمارة الدنيا، تأخذ بالوسائل الشرعية لإحقاق الحق وإبطال الباطل.

ومن هذا المنطلق فإن التجمع اليمني للإصلاح – وسواءً أكان في السلطة أو في المعارضة – سوف يظل كما كان سابقاً ملتزماً بالنهج القويم والذي اختطه لنفسه منحازاً إلى جانب الغالبية العظمى من أبناء المجتمع، مدافعاً عن قضاياهم، ومعبراً عن آرائهم وتطلعاتهم وهمومهم المعيشية

بالكلمة الطيبة المشفوعة بـالتصرف الحسـن، دون التفريـط في الحقـوق والممتلكات العامة، أو التغاضي عن الممارسات المنافية للديـن أو الأخـلاق والتقاليد والأعراف والذوق العام، رافعاً صوته ومبدياً وجهة نظره في كـل مسألة أو قضية يتطلب إزائها الحديث.

وكما يعلم الجميع فقد كان هذا هو السلوك الذي تميز به (**الإصلاح**) طيلة أدائه وعلى مختلف المراحل التي مر بها – سواءً عندما كان في المعارضة أو عندما انتقل للمشاركة في إدارة السلطة أو كما هو شأنه اليوم في المرحلة الحالية التي يعمل فيها مع غيـره من الأحزاب والقوى السياسية من موقـع المعارضة.

لم يفرط ولن يفرط في المهام والواجبات والتبعات والوظـائف الـتي يتوجب عليه القيام بها، وهو بالمقابل لم ولن ينـزلق في المطبات التي قد يـراد له الوقوع في شراكها.

وكما أسلفنا، وعلى ضوء النتائج النهائية للإنتخابات التشريعية الثانية آثر (**الإصلاح**) أن يستأنف مهامه من موقع المعارضة، وأن يترك السـلطة، مؤملاً في شريكه السابق (المؤتمر الشعبي العام) أن يتحمل مسئولياته التاريخية وينهض بواجباته الوطنية ، ومبدياً استعداداته للوقوف إلى جـانب(المؤتمـر) ومع غيره من الأحزاب والتنظيمات السياسية والقوى الوطنيـة في العمـل الجاد من أجل انجاح أية جهود خيرة تقوم بها الحكومة في سبيل إيجاد حلـول ومخارج للأزمات والمشاكل التي تعانيها البلاد وعلـى مختلـف الأصعـدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والثقافية وغيرها، وهو لن يـألو في بذل الاستطاعة لمؤازرة الحكومة وتسديد خطاها طالما كانت صادقـة في

إصلاح الأوضاع المعيشية ومعالجة الاختلالات الهيكلية وإيقاف التدهور المستمر في كل المجالات وذلك بمحاصرة الفساد والقضاء على بؤره وأوكلوه ورموزه.

خرج (**الإصلاح**) - إذاً - من السلطة وانتقل إلى المعارضة، وبخروجه هذا لم يعد لكوادره القيادية أي تواجد على مستوى الوزراء أو نواب الوزراء في أي من الوزارات والمؤسسات الحكومية التي كان يتسنمها، فقد برحت هذه الكوادر أماكنها، رغم ما تمتع به من مؤهلات وقدرات، ورغم ما اتصفت به من نزاهة وإخلاص في تأديتها للمهام التي أسندت إليها، ولم يعد هناك من تواجد سوى بعض الأشخاص الذين عينوا بدرجات أقل من الدرجات التي سبق ذكرها.

وبذلك يكون (**الإصلاح**) قد انتقل - بالفعل - من المشاركة في السلطة إلى تفعيل المعارضة ليخوض - وللمرة الثانية - تجربة المعارضة، آخذاً في اعتباره أهمية الموقع الذي يتبوأه الآن، باعتبار أن المعارضة الفاعلة تعد بمثابة الجناح الآخر للنظام (فكل منهما يمثل أحد جناحي النظام)، وبدون جناح السلطة وجناح المعارضة، فإن النظام لا يستطيع أن يحلق عالياً، بل ولا يمكن للديمقراطية أن يستقيم أمرها، إذ كيف يتصور ازدهار الديمقراطية دون وجود معارضة حقيقية وفاعلة..

وإذا كان الأمر كذلك فلا ينبغي أن يفهم أن ليس للمعارضة من مهام تؤديها في خدمة الوطن إلا عندما تصعد إلى سدة السلطة وحسب.

إن المعارضة الوطنية البناءة، كما السلطة الوطنية المخلصة سواءً بسواء، كلاهما يسهمان في تسيير دفة النظام وخدمة أبناء الوطن وتحقيق مصالح المجتمع.

وكل واحد منهما يكمل الآخر، في الدفع بعجلة النظام، والذي لا تستقيم شئون الدولة والمجتمع إلا ببقائه واستمراريته.

وفي ظل هذا الفهم، فإن أحداً لا يعدم دوراً في الاسهام بإدارة شئون النظام.

وتأسيساً على ذلك فإن كافة التنظيمات والأحزب السياسية – الحاكمة منها والمعارضة – تشارك بشكل أو بآخر في إدارة النظام، ويلعب كل منها دوراً في بقائه واستمراره ونجاحه.

إننا من خلال هذا الاسترسال نؤكد على أهمية الدور الذي يضطلع به (**الإصلاح**) في موقعه الجديد، بما يلقيه عليه هذا الموقع من تبعات، ليس أهمها مراقبة أداء السلطة ومحاولة تصحيح انحرافاها وأخطائها وحسب، ولكن – أيضاً – بما تنتظره من أعمال متعددة تتعلق بحياة المجتمع وقضاياه المتجددة وتطلعاته المستديمة.

وكما قبل (**الإصلاح**) الدعوة للمشاركة في الائتلاف – ايثاراً للمصلحة العامة – رغم معرفته بالأجواء المحيطة – آنذاك – وما تميزت به من سوء للأحوال، فإنه عاد إلى المعارضة بقناعة ورضى نفس وهدوء بال، بل ورحابة صدر، لأنه – وباختصار – يدرك مدى الدور الهام الذي يتوجب عليه القيام به من خلال موقعه الجديد.

فبهذه الكيفية ينبغي أن تفهم سلوكيات ومسلكيات (**الإصلاح**)، ممـــا يجعله دائماً لا يتردد ولا يتقاعس في اتخاذ القرار المناسب في الموقف المناسب بعد أن يوازن بين المصالح والمفاسد، ليسلك الطريق الأسلم والأقصر لتحقيق المقاصد وتنفيذ الأهداف والغايات.

وعلى هذا الأساس فلا غرابة أن نجد (**الإصلاح**) يتصدر المعارضـــة ثم يقبل بتعيين بعض أعضائه في هذه المؤسسة أو تلك من المؤسســـات التابعـــة للدولة، كما حدث وأن وافق على تعيين عدد يزيد عن العشرة من أعضائـــه في المجلس الاستشاري شأنه في ذلك شأن كل القوى السياسية الفاعلـــة في الساحة اليمنية المتواجدة في هذا المجلس.

كما لا ننسى أن (**الإصلاح**) سعى إلى تعيين اثنين من أعضائه في قـــوام اللجنة العليا للإنتخابات، والتي تم تشكيلها في وقت لاحق لانتـــهاء فـــترة عمل اللجنة السابقة، بعد أن انتهت فعاليات الـــدورة الانتخابيـــة الثانيـــة (٩٧م).

ولا يجهل أحد ما لهذه اللجنة من أهمية، كونها الجهـــة المســـئولة عـــن الإشراف والإدارة لعملية الانتخابات في البلد، مع الإشارة إلى أنه يتوجـــب على أعضاء اللجنة العليا للإنتخابات التخلي عن انتمائهم الحزبي لضمـــان سير الأداء.

وكان (**الإصلاح**) قد تقدم إلى عضوية اللجنة بالاسمين التالي ذكرهما :

- الأستاذ / محمد حسن دماج – نائب رئيس اللجنـــة العليـــا للإنتخابات.

- الدكتور / عبدالله عوض بامطرف – رئيس القطـــاع المـــالي والإداري باللجنة.

وقد تم تعيينهما – إلى جانب الأعضاء الأخرين – بقـــرار جمـــهوري صادر عن رئيس الجمهورية.



الفصل الخامس

قضايا عامة

- الحوار والقبول بالآخر.
- المرأة.
- الديمقراطية والتعددية.
- في البناء المؤسسي.
- مؤسسات المجتمع المدني.



نحن ننظر لحواراتنا مع كافة القوى السياسية بقدر كبير من الإيجابية، ونعتقد أن الساحة السياسية بحاجة إلى قدر واسع من الحوار من أجل تعزيز المسار الديمقراطي في البلاد.

رئيس الدائرة السياسية

العلاقة مع الأحزاب والتنظيمات السياسية



أسهم التجمع اليمني للإصلاح منذ أن بدأ يمارس نشاطه التنظيمي والسياسي في ترسيخ العمل السياسي السلمي المرتكز على القبول بالآخر والتعاون المشترك، وأكد على مبدأ التفاهم، وأعلى من شأن الحوار الايجابي البناء، والمفضي إلى توطيد العلاقة الودية بين مختلف الأطراف والتنظيمات العاملة في الساحة اليمنية، لما من شأنه استقرار الأوضاع وحماية المكتسبات الديمقراطية، وتجذير ممارساتها العملية في واقع البيئة اليمنية.

فهو ينظر إلى العلاقة الودية بأنها غاية نبيلة، تمحو العداوات والخصومات، وتزيل الاحتقانات وتشيع في النفوس جواً من الألفة والتسامح، وتجعل الناس ينسون أحقادهم ويتغلبون على خلافاتهم، ومن ثم يسود روح التفاهم والطمأنينة وينعم الجميع بالهدوء والأمان، ويتحول الوطن إلى واحة غنّاء تتسع للجميع.

وإذا كانت العلاقة بين الأفراد مهمة، فهي بين الأحزاب والتنظيمات أكثر أهمية، لأن نقيضها القطيعة والجفاء، والتمترس وفقد الثقة.

وإذا أصبحت العداوة والقطيعة هي الصفة الغالبـة بـين التنظيمـات والأحزاب السياسية فليس وراءهما إلاّ التربص والمكايد والوقيعة وهـو مـا يتحول إلى مرض عضال ينخر في جسد الأمة ويفت في عضد الوطن.

فالخصومات السياسية – بسبب غياب الديمقراطية طيلة فترة ما قبـل الوحدة – أوجدت فجوة متسعة بـين مختلـف الحركـات والتوجـهات السياسية، فقد ظل كل طرف يحيك المؤامرات والدسائس للطرف الآخـر لدرجة أن إقامة علاقة ودية كان يعد أشبه بالمحال.

غير أن الواقع الراهن يفرض على هذه القوى مسألة التعايش وعـدم اجترار مآسي الماضي ، والنظر إلى التحديات التي تطل بقرونها الموحشة على الأمة كلها لتستأصل شأفتها وتقضي على مقدراتها، وتمسخ هويتها، مسـتغلة الخلافات والمنازعات التي أوجدت شروخاً عميقة في جسد الأمة.

ولأن عالم اليوم من سماته التقارب والالتقاء والتعاون بعد أن تبـين أن لا مجال للضعفاء في الحياة الهانئة المستقرة بين الأقوياء، فإن التجمـع اليمـني للإصلاح يدرك جيداً أهمية وجود علاقات طيبة تجمع بين أبنـاء الشـعب اليمني بكل فئاته وشرائحه الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص بين الأحـزاب والتنظيمات السياسية، على أن ترتكز هذه العلاقة على التكافؤ والاحـترام المتبادل والالتزام بالثوابت العقدية والوطنية لمجموع الأمة.

وعلى ضوء هذه القناعة عمل (**الإصلاح**) على مد جسـور العلاقـة والتفاهم مع القوى السياسية العاملة في الساحة، وفتح قنوات التواصـل في محاولة لتجسير الهوة، وإقامة قناطر للعبور تقرب المسافات وتلطف أجـواء العداوات، وتستشرف آفاق المستقبل.

ومنذ أن نشأ (**الإصلاح**) وهو يحاول إيجاد صيغة للتفاهم والتعاون المشترك بين التنظيمات السياسية ترتكز على القواسم المشتركة وتلتزم بالثوابت الدينية والوطنية، وبالتالي تسخر لخدمة المصالح العامة للمجتمع.

ومع أن المحاولات المبذولة – في هذا الصدد – كثيرة ومتعددة إلاّ أن نجاحها ما يزال محدوداً ويحتاج إلى المزيد من بذل الجهد والتفاعل من قبل مختلف الأطراف والقوى السياسية ليتحول إلى ثقافة عامة وسلوك ممارس.

ولا شك أن أبرز النجاحات المتحققة في هذا المضمار، هي تلك التي تتمثل بالتفاهم والتعاون والتنسيق مع المؤتمر الشعبي العام، نظراً لوجود قواسم مشتركة عديدة تجمع بين التنظيمين ليس أقلها ما جاء في الميثاق الوطني.

فقد أفضت الحوارات التي تمت بين (**الإصلاح**) والمؤتمر إلى توقيع العديد من الاتفاقيات، واستمرت العلاقة بينهما بتبادل وجهات النظر والتنسيق المشترك في العديد من المواقف، وبلغت هذه العلاقة أوج نجاحها في ظل التنسيق الكامل والوقفة القوية إزاء مؤامرة الانفصال، مما أدى إلى إحباط كافة المخططات المستهدفة لتفكيك عرى الوحدة اليمنية، وتجنيب الوطن شر التمزق والاحتراب.

كما أن دخول (**الإصلاح**) مع المؤتمر الشعبي العام في ائتلاف حكومي لمدة أربع سنوات كان حصيلة للحوارات الهادفة والتنسيقات المشتركة، وهو – في الأخير – يدخل في إطار العلاقة الودية المتميزة بينهما.

ومنذ أن أعلن عن قيامه، دخل (**الإصلاح**) في حوارات مع عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية ابتدرها مع كل من : حزب البعث العربي الاشتراكي، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري قبل عدة سنوات وتوصل إلى برامج مشتركة للتنسيق والتعاون حول العديد من القضايا الوطنية، كما حدث أثناء مناقشة ميثاق العمل السياسي والمطالبة بإنهاء الفترة الانتقالية في العام (٩٢م).

وفي ظل المطالبة بتعديل الدستور، وسّع (**الإصلاح**) حواراته وإتصالاته مع مختلف القوى السياسية، وتوصل مع العديد من الأحزاب إلى اتفاق يقضي بمطالبة السلطة بتعديل الدستور قبل الاستفتاء عليه.

ونجح (**الإصلاح**) – يومها – في استقطاب عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى صفه ليشكلوا معاً اصطفافاً وطنياً تجلى في مقاطعة الاستفتاء على الدستور الذي كان يمثل صيغة توفيقية بين النظامين قبل الوحدة.

وارتضى (**الإصلاح**) الدخول في ائتلاف حكومي يضم الحزب الإشتراكي، رغم الموقف العدائي الذي كان يكنه الاشتراكي تجاه (**الإصلاح**)، بل وانتهز الفرصة لإجراء العديد من الحوارات مع قيادة الإشتراكي في محاولة لإزالة الاحتقانات والحساسيات، وبالتالي الوصول إلى صيغة للتفاهم، وتهيئة الأجواء لعلاقة تسودها المحبة والمودة في ظل الثوابت العامة للأمة.

وبالعودة إلى أدبيات (**الإصلاح**) وإصداراته، والمقابلات والتصريحات والأحاديث التي يدلي بها أعضاؤه وشخصياته القيادية نجد أن مبدأ الحوار يكاد يكون حاضراً ومركزاً عليه بصفة دائمة، مما يؤكد حقيقة تبني (**الإصلاح**) لهذه الوسيلة كآلية مثلى لمعالجة التصدعات وردم هوة الخلافات، وبالتالي إشاعة جو المحبة والمودة والقناعة بالعيش المشترك.

أولم يلجأ (**الإصلاح**) إلى الحوار مع مختلف الأطراف؟ كوسيلة وحيدة للتعبير عن آرائه المعارضة للسلطة يوم أن أصرت على الاستفتاء قبل تعديل الدستور.

وفي ذروة معارضته للمخالفات الشرعية والقانونية التي تضمنها الدستور – قبل تعديله – شهدت الساحة اليمنية – وربما للمرة الأولى – عرساً ديمقراطياً، تجلى في توسيع نطاق الحوار والتناظر، وكان (**الإصلاح**) فيه أحد الطرفين المتحاورين، مبدياً وجهة نظره المدعمة بالحجج والبراهين، مما جعل الرأي العام والقوى السياسية تنظر إليه بعين الاعجاب والتقدير، لإدارته للمعارضة السلمية، وبأساليب ديمقراطية غير مسبوقة.

ويستطيع المرء أن يتحقق من موقف (**الإصلاح**) المبدئي من الحوار والاعتراف بالآخر، بالعودة إلى النظام الداخلي والبرنامج السياسي، وغير ذلك من الأدبيات والبيانات، فعلى سبيل المثال : عدد النظام الداخلي أخص خصائص (**الإصلاح**) وذكر إحدى هذه الخصائص كما يلي :

((يؤمن بالحوار الإيجابي البناء، والمجادلة بالتي هي أحسن)) ويصف الحوار بأنه ((وسيلة أساسية للتعارف

والتلاقي والتعاون)) مؤكداً على أن ((أول سبيل للقاء بين المتحاورين الاستعداد للإستماع وقبول الحق)).

وقد سبقت الإشارة إلى أن الحوار يعد إحدى الوسائل السلمية التي يعتمدها (**الإصلاح**) لتحقيق أهدافه كما ورد في الصفحة (١٦) من النظام الداخلي على النحو التالي:

((الحوار بالحسنى والحجة مع كافة القوى السياسية والاجتماعية أداة للإقناع والاقتناع والاسهام في بناء الوطن وتعزيز وحدته الوطنية)).

ومن جانبه يؤكد البرنامج السياسي لـ(**الإصلاح**) على أهمية الحوار، ويشدد على ضمان حرية التعبير وتنمية روح الحوار البناء.

ومع تأكيدنا على أن الحوار الايجابي البناء يعد-في نظر (**الإصلاح**)- الأداة المثلى للتعارف والتعاون، وهو المدخل السليم لإيجاد علاقة متينة بين الأفراد والتنظيمات، فإننا-بالمقابل-نؤكد على رفض أساليب الاستقواء والاستعلاء، كما أننا ننبذ استخدام كافة أساليب العنف والإكراه، ونديـن الإرهاب بكل مسمياته وأشكاله وصوره، ونعتبر الارهاب الفكري أخطر وسائل مصادرة الأراء وإلغاء الآخر.

وبالإضافة إلى بعض النصوص المؤكدة على الحوار في النظام الداخلي والبرنامج السياسي لـ(**الإصلاح**) فإن مجلس الشورى للتجمع اليمني للإصلاح لا تكاد بياناته تخلو من التوكيد المستمر على مسألة الحوار ومد خطوط التواصل مع الآخرين لإيجاد علاقة جيدة وراسخة ومتينة.

وهنا بعض الأمثلة على ذلك :

فقد جاء في البيان الختامي للمجلس بتاريخ ٩٥/٤/٢١م ما يلي :

((يؤكد المجلس على أهمية توثيق العلاقة مع جميع القوى السياسية الفاعلة في الساحة اليمنية في سبيل مصلحة اليمن)).

وكما شدد في بيانه الختامي الصادر في ٩٥/٩/٢٥م على :

((أهمية توثيق وتطوير العلاقة مع جميع القوى السياسية والفاعلة في الساحة)).

وأكد في البيان نفسه على اعتبار الحوار :

((الأسلوب الأمثل لتجاوز الخلافات والتباينات في وجهات النظر)).

وعاد ليؤكد في بيانه الصادر في ٩٦/١٠/٢٤م على :

((تعزيز نهج الحوار كمبدأ إسلامي وقيمه أصيلة من قيم مجتمعنا اليمني، ووسيلة لحل الخلافات والتعبير عن وجهات النظر المختلفة والاقناع والاقتناع بالحق والصواب)).

واعتبار الحوار :

((هوالطريق السلمي والأسلم والوحيد لجمع الكلمة وتوحيد الصف وتجنب الصراعات التي لم يعد يحتملها الوطن)).

وقد جاء في بيان المجلس الصادر في ٦/١١/١٩٩٧م ما يلي :

((أهمية استمرار التواصل والتعاون مع مختلف أطراف العمل السياسي من أجل ترسيخ الممارسة الديمقراطية الشوروية واستمرارها)).

من خلال هذه النصوص – المؤكدة على ضرورة قيام علاقات متينة وسيلتها الحوار الإيجابي البناء بين (**الإصلاح**) والقوى السياسية في الساحة – تتضح مدى الأهمية التي توليها هيئات (**الإصلاح**) وقياداته التنظيمية للحوار وما يتبعه من علاقة جيدة.

وللمزيد من التوكيد حول انتهاج (**الإصلاح**) لمبدأ الحوار أثناء الأزمة السياسية يؤكد البيان الختامي للدورة التحضيرية بتاريخ ٢١/١٠/١٩٩٣م ما يلي:

((لقد اعتمد (الإصلاح) الحوار وإدارة الخلاف داخل الأطر المتفق عليها عوضاً عن إدارة الأزمات خارجها)).

من جانبها تصف الأمانة العامة للتجمع – من خلال تقريرها المقدم للمؤتمر العام الأول – أسلوب التعامل مع الآخر بالقول :

((فقد كان الحوار واحداً من الأساليب التي اتبعناها في علاقتنا مع الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة)).

وفي كلمته التي ألقاها الشيخ/عبدالله بن حسين الأحمر رئيس الهيئة العليا أثناء افتتاح فعاليات الدورة الثانية للمؤتمر العام المنعقد في نوفمبر (٩٦م) شدد على :

((اعتماد الحوار كوسيلة حضارية بين مختلف القوى السياسية الفاعلة في الساحة من أجل مصلحة اليمن)).

وكان المؤتمر العام الأول لـ(**الإصلاح**) قد أكد في بيانه الختامي في ١٩٩٤/٩/٢٤م على :

((حق جميع القوى السياسية الوطنية في ممارسة العمل السياسي المسئول والملتزم بثوابت الأمة، وضرورة حمايتها من الممارسات المغلوطة التي تسيء إلى الديمقراطية، من خلال تطبيق قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية والالتزام بأحكامه)).

كما أكد المؤتمر في نفس البيان السابق على :

((أهمية التنسيق بين (الإصلاح) وكل الأحزاب السياسية في الساحة)).

وفي ضوء ذلك يتبين لنا أن الحوار نهج ممارس وتقليد متبع لدى (**الإصلاح**) وهو -بالتالي- مؤشر حقيقي على عدم استبعاد الآخر، بل ويؤكد على الاعتراف بحق الآخرين في ممارسة العمل السياسي، ومن ثم الإقرار بتواجدهم.

ونعود لنؤكد – من جديد – أن (**الإصلاح**) يحترم الآخرين ويقر بوجودهم، ويعتبر العلاقة الودية الطيبة بين مختلف الأطراف السياسية ضمانة أكيدة لترسيخ تجربة التعددية السياسية، وسياج واقي للحفاظ على المنجزات الديمقراطية، وكلما فتحت قنوات التواصل وتقاربت الرؤى بين التنظيمات والأحزاب السياسية كلما أدى ذلك إلى تمتين أواصر الأخوة، وترسيخ العلاقة مما يؤدي – بدوره – إلى إمكانية توفر الاجماع الوطني وتوحيد الإرادة السياسية.

ومهما يقال عن موقف (**الإصلاح**) من الحوار والاعتراف بوجود الآخر السياسي فإن المواقب والمتابع لمظاهر العمل السياسي لدى (**الإصلاح**) منذ أن نشأ وسواءً – عندما كان في السلطة أو في المعارضة – يجد أن مسألة الحوار تتبوأ موقعاً متقدماً في أولويات الأداء، لدرجة أن قيادة التنظيم وهيئاته المختلفة تولي هذه الآلية اهتماماً غير عادي، وتعول عليها كثيراً لإقامة علاقة راسخة ومتينة مع مختلف الأطراف والقوى السياسية الفاعلة.

وقد سبق الذكر أن أنجح الحوارات وأمتن العلاقات ظهرت جلياً مع المؤتمر الشعبي العام للتوافق الكبير في الرؤى والطروحات، وللتاريخ الطويل من التعاون المشترك بين التنظيمين، إلى غير ذلك من العوامل والقواسم المشتركة.

غير أن (**الإصلاح**) لم يغفل الآخرين – بصرف النظر عن وجود أي خلاف في وجهات النظر – ولم يستبعد أحداً ، بل على العكس من ذلك

فإنه يتطلع بصفة مستمرة إلى جعل الحوار قيمة مؤصلة وتقليد ممارس يلجأ إليه الناس عند كل شأن من شئون حياتهم.

ولعل الساحة السياسية تتذكر كيف أن (**الإصلاح**) بادر بتحريك الوضع الراكد للحياة السياسية اليمنية وما أصابها من برود، على إثر الأحداث التي شهدتها اليمن بعد فتنة الإنفصال، وعندما زاد الوضع سوءاً وتأزماً بسبب المخالفات التي رافقت عملية الانتخابات التشريعية، فقد تحرك (**الإصلاح**) – يومها – لتفعيل الحوار بهدف الوصول إلى تحسين مستوى العلاقات السياسية بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، وكانت أبرز الحوارات هي تلك التي بدأها مع أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، بدءاً بالحزب الاشتراكي ثم تواصل الحوار ليشمل بقية أحزاب مجلس التنسيق المعارض، وتعددت اللقاءات لتعم مختلف الأطراف السياسية المعارضة بما فيها المجلس الوطني للمعارضة.

ونتج عن اللقاءات المتعددة بين (**الإصلاح**) ومجلس التنسيق الأعلى للمعارضة توقيع برنامج تنسيق مشترك في ١٩٩٦/٨/٢٧م بهدف الوقوف بشكل جماعي في وجه المخالفات والخروقات غير القانونية التي استهدف بها التأثير على سير الانتخابات.

إن التجمع اليمني للإصلاح – بهذه السلوكيات والفعاليات الديمقراطية – يؤكد بشكل عملي على قبول التعاون وإقامة علاقات يسودها الاحترام المتبادل، وهو من خلال ذلك – يسهم مع كل القوى الخيرة على تأسيس أرضية صلبة ومشتركة يقف عليها الجميع وتتسع الجميع.

إن الحوار وإقامة العلاقة مع الآخر (السياسي) مؤشر حقيقي على ترسيخ النهج الديمقراطي وتثبيت مبدأ التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.

يقول الشيخ / عبدالله بن حسين الأحمر رئيس الهيئة العليا :

((باب الحوار مفتوح، وهو مبدأ من مبادئنا مع الأحزاب المعارضة أو الأحزاب الحاكمة، أو مع أي قوى سياسية كانت، فالحوار هو الكفيل بتقريب وجهات النظر في الكثير من التباينات والمشاحنات التي قد تحدث بين القوى السياسية)).

ويضيف الأستاذ / محمد قحطان – رئيس الدائرة السياسية قائلاً :

((نحن ننظر لحواراتنا مع كافة القوى السياسية الأخرى بقدر كبير من الإيجابية، ونحن نعتقد أن الساحة السياسية بحاجة إلى قدر واسع من التعاطي والدخول في الحوار، في القضايا الخلافية وتقريب شقة التباينات والخلافات من أجل تعزيز المسار الديمقراطي في البلاد)).





الديمقراطية والتعددية

إن النهج الشوروي الديمقراطي هو الخيار الحضاري البارز الذي يؤهلنا لدخول القرن الحادي والعشرين بثقة وقوة وكفاءة.



هل هناك غبش أو غموض في موقف التجمع اليمني للإصلاح من المسألة الديمقراطية، والتعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة؟

نعتقد أن مثل هذا السؤال ينبغي طرحه أولاً، وقبل الاجابة على أي تساؤلات قد تثار للإستفسار عن مدى موقف (**الإصلاح**) وقناعته بالنهج الديمقراطي، وما يلحق به من تعددية، وتداول للسلطة، وحرية الرأي والتعبير، إلى غير ذلك من ما ينتجه النظام الديمقراطي من أنظمة فرعية ومفاهيم وحريات عامة، وقيم تشيعها الممارسة الديمقراطية وتغرسها في أوساط المجتمع.

والسؤال – الذي صدرنا به الحديث عن حقيقة موقع الخيار الديمقراطي في فكر (**الإصلاح**) – سؤال منطقي جداً وبريء أيضاً، ولعل طرحه في هذا المكان – وبهذه الكيفية – يعد الأنسب كمدخل لتناول هذه القضية والتعاطي معها بشكل موضوعي وإيجابي.

فالأصل أن الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تعمل في ظل نظام ديمقراطي تعددي، وقد ارتضت لنفسها، وتواثقت مع بعضها البعض، بل وتعاقدت فيما بينها على الإقرار والاعتراف بهذا النظام، الأصل فيها أنها

تحرص كل الحرص على تمضية هذا العقد (الاجتماعي والسياسي) فيما بينها وبين الطرف الآخر المتعاقد معها وهو السلطة، وحماية ذلك التواثق والذي يشكل الضمانة القانونية والشرعية المؤكدة لبقائها واستمرارية تأديتها لوظائفها وأعمالها، لأن ليس من مصلحتها أن ترفض المبرر والمسوغ القانوني والشرعي الذي يعطيها حق البقاء، وحق ممارسة الأداء.

نعم ذلك هو الأصل، وهو الشيء الطبيعي في ظل الأنظمة الحزبية التعددية والثنائية، أما الاستثناء فلا يكون إلاّ في ظل سيادة نظام الحزب الشمولي الأوحد.

وكما هو الشأن في الجمهورية اليمنية فقد كان (**الإصلاح**) – نفسه – وليد التحولات الديمقراطية الايجابية، والتي أتاحت الفرصة لكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية للخروج من حالة السرية إلى جو العلنية لممارسة مهامها وتأدية أنشطتها، والدعوة – جهراً – إلى مبادئها بموجب النصوص القانونية والدستورية، والتي هي – في الواقع – عامل الضمان القوي لبقاء هذا النهج واستمراره.

ولقد ولد (**الإصلاح**) بفطرة سليمة وخلقة سوية غير مشوهة.

ولم يعرف عنه من البداية الأولى لنشأته بأن سلوكياته مناقضة ومصادمة لطبيعة الأشياء، فهو بذلك شوروي المولد، ديمقراطي النشأة، لم يجد صعوبة في حياته وفي تكيفه إلاّ في ظل انعدام الأجواء الديمقراطية والشوروية، بل ولا يتنفس ملء رئتيه إلا بتوفر الأجواء الصحية والنقية.

و(**الإصلاح**) حينما ولد ببنيته العملاقة وفكره الناضج وأداءه الفاعل، من أول أيامه، لم يكن ليتأتى له ذلك لولا أنه قد تشرب بمنتوج العقل

البشري النيــر واستفاد من التجارب الإنسانية القيمة في مختلــف العلــوم، والفنون، والآداب، والأفكار، والقيم، والنظم، والتراث الإنساني الإيجــابي الخالد، لأنه يعي جيداً أن ((الحكمة ضالة المؤمن أنــى وجدها فــهو أحــق الناس بها)).

وإذا كان (**الإصلاح**) قد استفاد من كل التجارب الإنسانية الناجحة، ويسعى للإستفادة من غيرها – وبصفة دائمة – أفلا يستفيد – إذاً – مــن أروع وأنضج تجارب الإنسان في أهم جانب من جوانب حياته وهو الحكم.

والنظام الديمقراطي أليس هو أرقى أنظمة الحكم السياسية في التجــارب البشرية في عصرنا الحالــي ؟

فلم نرفض هذه التجربة – إذاً ؟ وما هو مبرر الرفض إن وجد ؟

وعوداً على بدء، وللإجابة على أي استفسار حول موقف (**الإصلاح**) من المسألة الديمقراطية، فإننا نؤكده، وباختصار على ما يلي :

الإقرار بالخيار الديمقراطي والاعتراف به كنهج وممارســة يعد أمراً محسوماً لدى (الإصلاح).

نعم فقد حسمت هذه المسألة منذ زمن بعيد، وتم تأصيلها في مختلــف أدبياته ووثائقه ولم تعد محل نقاش أو جدال، أو حتى تساؤل.

وقبل أن نستعرض ما جاء في الوثائق والأدبيات حــول الديمقراطيــة واعتمادها كنهج، وأسلوب ممارس بكل مظاهرها الايجابية، فإننا نذكر بــأن (**الإصلاح**) لم يكتف بالتنظير الديمقراطي، بل إنه عمل على إنزال النصــوص النظرية إلى أرض الواقع، وهو يمارسها – اليوم – سلوكاً وعملاً.

فعلى سبيل المثال :

عندما عارض (**الإصلاح**) مشروع الدستور الانتقالي، كان أحد أوجه معارضته يتمثل في أسلوب تعاطي ذلك المشروع مع متعلقات الديمقراطية والتعددية الحزبية وبشكل غير واضح، ولغموض نصوصه في هذا المضمار، حيث لم ينص صراحة على التداول السلمي للسلطة من خلال التعددية الحزبية، ولم يؤكد على الفصل بين السلطات.

وهذه القضايا تعد من أهم مظاهر الديمقراطية الفعلية، وهو – بالتالي – ما دعى (**الإصلاح**) إلى الوقوف إزاء ذلك موقفاً معارضاً داعياً إلى إصلاح ذلك الاختلال والذي كان ينتقص من الديمقراطية، ويشكل التفافاً محتملاً عليها، حتى تم تعديل الدستور فيما بعد.

وقد شارك (**الإصلاح**) مشاركة بناءة، وقدم تصوراته ورؤاه المتضمنة لإيجاد ضمانات حقيقية لترسيخ التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية، وكان ذلك أثناء الحوارات والنقاشات التي أسهمت فيها القوى السياسية والفاعلة حول ميثاق العمل السياسي، وكذا عندما نوقش مشروع قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وقانون الصحافة، واللذان تضمنا بنوداً إيجابية في مجال حرية العمل السياسي والإعلامي بما ينسجم مع التوجه الديمقراطي التعددي.

ديمقراطية (الإصلاح)

من النظرية إلى التطبيق

جاء في البيان الختامي للمؤتمر العام الأول بتاريخ ١٩٩٤/٩/٢٤م ما يلي :

((يرى المؤتمر أن الحفاظ على النهج الديمقراطي الشوروي وترسيخ التعددية السياسية وترشيد الممارسة الحزبية، وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة في البلاد هو الطريق الأمثل لتجنب اليمن مغبة الصراعات السياسية التي تنعكس بآثارها السلبية الخطيرة على مختلف المستويات)).

من ناحيته يؤكد النظام الداخلي على أن (**الإصلاح**) ينطلق في كافة أنشطته وأهدافه ووسائله من العديد من المبادئ والتي منها :

(الديمقراطية المنضبطة بأحكام الإسلام أسلوب لممارسة الحكم ورفض الاستبداد بكل أشكاله وألوانه، وتعميق الشورى في الأمر واعتمادها مبدأ ملزماً في أمور((الإصلاح)) كافة)) ويضيف على ((تعميق مبدأ الشورى والممارسة الديمقراطية في المجتمع لضمان تداول السلطة سلمياً وممارسة الحريات

العامة والخاصة وحرية الرأي والتعبير التي كفلتها الشريعة الإسلامية)).

أما البرنامج السياسي فيشدد على :

((ترسيخ أسس الدولة الحديثة، وتنمية التجربة السياسية الجديدة القائمة على الشورى والديمقراطية والتعددية الحزبية)).

وبالإضافة إلى ما سبق فإن البرنامج السياسي خصص للشورى والديمقراطية بنداً في الأسس والمنطلقات وأسهب في الحديث عن الديمقراطية معتبراً:

((أن التجسيد الأمثل لمفاهيم الشورى في عصرنا الراهن يوجب الأخذ بأحسن ماوصلت إليه المجتمعات الإنسانية في ممارستها الديمقراطية من أشكال وقواعد وطرق إجرائية وفنية لتنظيم استخلاص الإجماع، وتحسين ممارسة السلطة وضمان تداولها سلمياً، وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية فيها، وتفعيل المراقبة عليها)).

وفي الفصل الخاص بالنظام السياسي تحدث البرنامج السياسي بشكل مستفيض عن التعددية السياسية مؤكداً على :

((ترسيخ التعددية السياسية الملتزمة بالثوابت العقدية والوطنية وضمان مبدأ التداول السلمي للسلطة)).

وموضحاً وجهة نظر (**الإصلاح**) في مجابهة فكرة الدولة الأبوية ودورها الشمولي واحتكارها لمقومات القوة ومصادر الرزق ووسائط الثقافة والمعرفة.

ونظراً للمكانة التي يوليها (**الإصلاح**) لمبدأ التعددية السياسية فإنه يعدد مميزاتها وخصائصها في تقوية المجتمع وتعزيز مناعته ومقاومته للإستبداد وصوناً لحقوق الأفراد وحرماتهم وحرياتهم ، واصفاً إياها بقوله :

((تمثل التعددية السياسية والحزبية الأساس المكين لتداول السلطة وانتقالها سلمياً بين الجماعات والقوى السياسية المنظمة، والوسيلة الأكثر فعالية والأعمق أثراً في إنضاج الوعي السياسي في المجتمع)).

وزيادة في التأكيد على الأهمية التي تحتلها في نهج (**الإصلاح**) يمضي البرنامج قائلاً:

((سوف يعمل (الإصلاح) بحزم ودأب على تعزيز مبدأ التعددية السياسية وتحويله إلى إحدى الحقائق الراسخة في المجتمع اليمني ومقاومة أي توجهات من أي طرف كان، لإعادة المجتمع اليمني إلى واحدية الرأي السياسي المؤدي إلى السلطة القهرية التي تعتمد على الجيش والأجهزة الأمنية لإخضاع المجتمع لمآربها وأهدافها وأطماعها)).

والنصوص الواردة حول هذه المسألة كثيرة ومتعددة ولا يتسع المقام لاستعراضها جميعاً، وفيما يتعلق بالتداول السلمي للسلطة ، فإن

(**للإصلاح**) حولها مقال، ووصف لا يخلو من الإعجـــاب،والتـــألق - إن صح التعبير -فهو يرى أن :

((التـــداول السـلمي للســلطة هـــو جوهـــر الشـــورى والديمقراطية وأسلوبها الأمثل لحـل مشـكلة الصـراع علـى السلطة بمختلف مستوياتها)).

إن هذا الطرح لمسألة التداول السلمي للسلطة لا يمكن النظر إليـــه إلاّ أنه طرح متقدم ينم عن مدى الرؤية المتفتحة إزاء النظام، وكيف ينبغـــي أن يدار، وبالتالي التسليم بالنتائج التي تفرزها الديمقراطيـــة، وتجعـــل الـــبرامج والتنافس الشريف - عبر الانتخابات الحرة - هي المعايير الحاسمة في تهيئـــة الفرصة أمام هذا الحزب أو ذاك التنظيم لتسلم قيادة الســـلطة وإدارة دفـــة النظام.

إن التجمع اليمني للإصلاح - وعلى العكس مما يطرحـــه الخصـــوم - يثمن تثميناً عالياً الممارسات الديمقراطية، ويدعو إلـــى :

((ترسيخ التعددية السياســـية والحزبيـــة فـــي المجتمـــع وتأسيسها على أرضية صلبة من الثوابت العقديـــة والوطنيـــة التي تجعل من التعدد مدخلاً إلى التكامل والتكـــافل والتعـــاون)) وهو ما يؤكده ويشدد عليه في أكثر من موضع فـــي برنامجـــه السياسي.

هذه النصوص تعمدنا استخراجها من النظـــام الداخلـــي والبرنـــامج السياسي، واللذين يتضمنا الرؤى والتصـــورات والأســـس والمنطلقـــات،

وبالتالي القناعات والمرتكزات والطروحـــات النظريـــة الضابطـــة لســـير (**الإصلاح**) وسلوكياته وأدائه لوظائفه في الحياة العملية.

أما الأحاديث التي يدلي بها قادة (**الإصلاح**) حول هذه القضية، فـــهي أكثر من أن تحصـــى، إذ لا تكـــاد تمـــر مناســـبة إلاّ وتنتـــهز مـــن قبـــل قيادات(**الإصلاح**) - بمختلف مستوياتهم التنظيمية - للإشادة بالممارســـة الديمقراطية الشوروية إما على المستوى الداخلي للتنظيم أو على المســـتوى المحلي.

يقول الأخ / رئيس الهيئة العليا في كلمته التي ألقاها أمام أعضاء المؤتمـــر العام في دورته الثانية والمنعقدة يوم ٢١نوفمبـــر١٩٩٦م :

((إن الحفاظ على المكتسبات الوطنية المتمثلة في الوحـــدة الوطنية والتزام النـــهج الديمقراطـــي الشـــوروي والتعدديـــة السياسية والتداول السلمي للسلطة يعد من القضايا المصيريـــة التي ضحى شعبنا اليمني من أجلها بالكثيـــر والكثيـــر)).

ومن ناحيته يؤكد الأستاذ / ياسين عبدالعزيز -نائب رئيس الهيئة العليا للتجمع- في الحديث الذي أدلى به لصحيفة المؤتمر العام الأول الصادرة يـــوم ١٩٩٦/١١/٢١م على :

((أن التجمع اليمني للإصلاح يحاول قدر إمكانه أن يحيـــي هذه القاعدة، قاعدة الشورى والديمقراطيـــة الشـــوروية فـــي المجتمع اليمني)) ويمضي في حديثه إلى القول ((حين تشـــتور هذه الجماعة وهذه الأمة لا شك أن أداءهـــا وآراء مختصيـــها

وعلمائها تتنوع وتتعدد، ومن هنا تنشأ التعددية في الفكرة، ثم تنشأ بعد ذلك التعددية في الشخصية، لكنها التعددية المتنوعة لا التعددية المتضادة)) ويضيف ((وإنما تكون التعددية تبعاً للشورى والديمقراطية، فحيثما أمكن التشاور أمكن تعدد الآراء والأفكار والأعمال والأشخاص وتعدد كذلك الأحزاب وتنوع كذلك الجهات والطوائف بحسب تعدد الآراء)).

ويختم الأخ / نائب رئيس الهيئة العليا حديثه :

((تتداول السلطة سلمياً بين الأحزاب وبين الأفراد، ولا ينبغي أن تتداول السلطة بالحرب والانقلابات، هذه هي نظرة التجمع اليمني للإصلاح للشورى والديمقراطية الشوروية والتعددية والتداول السلمي للسلطة)).

ويقول عضو الهيئة العليا الأستاذ / أحمد القميري :

((عندما جاءت التعددية السياسية تشكل التجمع اليمني للإصلاح كنوع من أنواع التنوع، وكنوع من الممارسة الديمقراطية التي تعني أن التنوع إثراء لها لأنه يخدم المصلحة العامة ويعزز الوحدة الوطنية)).

ولقد جاء في البيان الختامي للمؤتمر العام الأول (الدورة الثانية)مايلي:

((إن النهج الديمقراطي الشوروي هو الخيــار الحضــاري البارز الذي يؤهلنا لدخول القرن الحادي والعشرين بثقة وقــوة وكفاءة)).

أما مجلس شورى (**الإصلاح**) فإنه دائم التأكيد على أهميــة الممارســة الصحيحة للديمقراطية وهو — بصفة مستمرة — يدعــو إلى الــتزام النــهج الديمقراطي للحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه.

ففي بيانه الختامي الصادر عن الــدورة الاســتثنائية الثالثــة بتــاريخ ١٤/١/١٩٩٦م.

يؤكد المجلس على ((ضرورة تعزيز الممارسة الديمقراطية الشوروية في مختلف المجالات)).

وفي نفس الصدد يؤكد المجلــس في بيانــه الختــامي الصــادر يــوم ٢٤/١٠/١٩٩٦م على :

((ضرورة الالتزام بالدستور والقــانون وترســيخ النــهج الديمقراطي الشوروي في واقع الحياة وحمايته من أي انتقاص أو تعطيل)).

ويعود ليؤكد من جديد في بيانه الختامي الصــادر في ٢٢/٤/١٩٩٨م على :

((استمرار التواصل والتعاون مع كافة الأحزاب والقوى السياسية من أجل ترسيخ الممارسة الشوروية (الديمقراطية) وحمايتها، والحفاظ على وحدة واستقلال وسيادة الوطن)).

وإذا كانت هذه هي حقائق ومواقف (**الإصلاح**) بمختلف هيئاته وأطره التنظيمية، وتلك هي مقولات وأحاديث شخصياته القيادية حول الديمقراطية والتعددية الحزبية وكذا التداول السلمي للسلطة، وكلها تشدد وتؤكد على أهمية النهج الديمقراطي لتعزيز المسيرة السلمية والحفاظ على استقلالية الوطن وحماية أبنائه، فإن المنحى العملي والتطبيقي يبدو أكثر بروزاً، وذلك من خلال العديد من المظاهر والسلوكيات، لعل أهمها على الإطلاق يتمثل في انعقاد المؤتمر العام الأول وما تمخض عنه من انتخابات مباشرة لمختلف الأطر القيادية بدءً برئيس الهيئة العليا ونائبه، ورئيس الدائرة القضائية، مروراً بانتخاب أعضاء مجلس الشورى وهيئة رئاسته وانتهاءً بانتخاب الأمين العام والأمين العام المساعد وبقية أعضاء الهيئة العليا وأعضاء القضاء التنظيمي وغير ذلك من القيادات، وقد تم ذلك عَلى مرأى ومسمع من آلاف الأعضاء الممثلين لعضوية المؤتمر العام.

وقد أشاد بفعاليات ومناشط المؤتمر العام – بدورتيه الأولى والثانية – مختلف الأطراف والفاعليات السياسية معتبرة هذه السلوكيات الديمقراطية من قبل (**الإصلاح**) دليلاً عملياً ومؤشراً واضحاً على انتهاج الأسلوب الديمقراطي الفعلي.

ومن المؤكد أن من يمارس مثل هذه التصرفات والسلوكيات في إطار بيئته الداخلية سيكون أقدر على ممارستها خارج إطاره، وعلى العكس-

تماماً–فإن من لا يمارس السلوك الديمقراطي داخل بيته فلن يكون بمقـــدوره الممارسة من خارج البيت.

إن انعقاد المؤتمر العام الأول، وكذا انعقاد الدورة الثانية في وقتها المحدد وفي أجواء علنية، ووسط مناشط وفعاليات ديمقراطية معبـــــرة، وفي ظـــل اهتمامات محلية واقليمية ودولية، ومتابعات إعلامية محلية وخارجية، ليـــدل أصدق الدلالات على الممارسة الديمقراطية العملية والانتقـــال بـــالنصوص والطروحات النظرية إلى حيز التطبيق الواقعي.

وبهذه الأقوال والأفعال والسلوكيات والممارسات والمناشط ما يـــبرهن – بالدليل العملي – على صدقيـــة (**الإصلاح**) وقناعتـــه التامـــة بالخيـــار الديمقراطي قولاً وعملاً.

وهل بعد ذلك من ارتياب أو شك بمدى قناعـــة (**الإصلاح**) بالنـــهج الديمقراطي التعددي؟.. ذلك مالا يستطيع أحد أن يثبت عكسه.




المرأة
توعية المرأة بحقوقها وواجباتها السياسية الثابتة في الإسلام، نادى بها (الإصلاح) وتبناها كخطوة رائدة، جمعت بين متطلبات العصر وبين مقاصد الشريعة.
رئيسة القطاع النسوي

المـرأة

يولي التجمع اليمني للإصلاح المـرأة أهميـة خاصـة تتناسـب مـع مكانتـها الاجتماعية ومركزها الوظيفي فـي نطـاق المجتمع، ودورها الفـاعل داخـل الأسـرة باعتبارها النواة الأولى، والأساس المتيـن للبناء الاجتماعي الشامخ.

فإذا كانت المرأة تشكل نصف المجتمع، فإن النصف الآخر يديـن لهـا بالكثير من عوامل استمرار حياته واستقامة شأنه وتسيير أوضاعـه، فـهي المربية الموجهة الحاضنة، وهي الراعية لشئون الأسـرة وهـي –كذلـك– الجناح الذي لا يستطيع المجتمع أن ينهض أو يحلق بدونه.

المرأة شلال يتدفق، وينبوع جار لا ينضب، وحنان وعطـاءُ، وطـهر ونقاء، وعفاف ووفاء، بل هي أكبـر من أن توصف ببضـع عبـارات أو كلمات، وكفى.

فمن ذا الذي يغمطها حقها وينتقص من شأنها ويتطاول على مكانتها؟

من ذا الذي لا يقر بوجود المرأة؟ ولا يعترف بحقها في ممارسـة حياتهـا ونيل حقوقها الفطرية التي منحها الله إياها، بل من ذا الـذي بمقـدوره أن يتصادم مع سنن الله في خلقه، ويتجرأ على نواميسه وأقداره؟

المسلمون أدرى الناس وأعلمهم بقدر المرأة وأهميـــة دورهـــا وعظمـــة مكانتها وسمو موقعها، فهم يتعبدون الله بإجلالها أمـــاً، وإســـعادها زوجـــة، ورعايتها وتربيتها والارتقاء بمستواها بنتاً وأختاً وشريكة حياة.

أوليست النساء شقائق الرجال ؟ ولهن مثل الذي عليهن، أو لسن هـــن اللائي يلدن وينشئن فطاحيل الرجال ومشاهير وأعلام النساء، ثم يأتي بعـــد ذلك من يتنكر لهذا الفضل الكريم وذلك العطاء العميم.

وكما أن للرجل حقوق وعليه واجبات، فـــإن للمـــرأة – كذلـــك – حقوق مثلما أن عليها واجبات، حق الحياة، وحق الحرية، وحق التصـــرف، وحق الملكية، وحق الاختيار، والتعبير والتعليم وتقلد المنـــاصب والتنقـــل والقبول والرفض أيضاً، كما الرجل سواء بسواء، وفقاً لشرع الله وهـــدي محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم.

وليست المرأة مخلوقاً دونـــياً بل إن الله الحكيم الخبير خلقها من نفـــس مادة الرجل وكرمها وبين فضلها وأمر بـــرها وحسن معاشرتها، وتوعد مـــن يمتهنها ويحقرها أو يسيء معاملتها، أو يئدها وأداً حسياً أو معنوياً.

وعلى ضوء ذلك فإن (**الإصلاح**) لم يأت بجديد حينما أعلى من شـــأن المرأة، وأقر بأحقيتها في ممارسة شئون حياتها، وأكد على حقوقـــها الفطريـــة والطبيعية، وسوى بينها وبين أخيها الرجل وفقاً لما شرع الله، فالنساء شـــقائق الرجال، والحديث الرباني عن المؤمنين يتضمن الحديث عن المؤمنـــات، وفي الآيات (يا أيها الذين آمنوا) الخطاب موجـــه – في الغـــالب – للرجـــل والمرأة، إلاّ في مواضع محدودة، بينها الشارع الحكيم.

وعندما نولي شقائق الرجال مزيداً من الاهتمام، فليس ذلك للمزايـدة، بل من باب التأكيد على الواقع الذي تفرض المرأة نفسها عليه، إذ لا يمكـن تجاوزها أو التغاضي عن القدر الذي تسهم فيه للدفع بعجلة الحياة في مختلـف الأصعدة،وعلى مر الزمن.

إن ما أصاب المرأة من ظلم وإجحاف في مراحل مختلفة من التـاريخ لم يكن متفقاً مع النواميس والشرائع الالهية بل إنه على طرفي نقيض من ذلـك، لم يكن ذلك الحيف والقهر سوى انحراف ظاهر عن الفطرة السـوية، الـتي تجعل للمرأة ما للرجل من حقوق وواجبات، غير أن أولي العقول الجاهلـة والأنظار القاصرة والفطرة المشوهة أرادوا قلب الموازين ليتدثروا بالأوهـام، ويلبسوا الحقائق الناصعة بأستار وسرابيل أمراضهم المستعصية.

فالمرأة – كالرجل – مستخلفة في هذه الأرض، وخلقت من أجل تأديـة وظيفية تسهم من خلالها في التنمية والبناء والإعمار.

هذه الحقائق وغيرها أكد عليها (**الإصلاح**) في كل أدبياته ووثائقـه ولا يجد غضاضة في الإفصاح والتعبير عنها بصفة دائمة ومستمرة ليعيها كل مـن كان له قلب.

مكانة الشقائق

في الإطار النظري

جاء في النظام الأساسي ما يلي :

((الاهتمام بالمرأة اليمنية وإبراز دورها الإيجابي في كافة المجالات ومن خلال الأطر التي حددتها الشريعة الإسلامية، فالنساء شقائق الرجال)).

أما البرنامج السياسي فقد خصص فصلاً خاصاً بالمرأة مشدداً على ضرورة :

((تصحيح النظرة إلى المرأة وإلى دورها، وفقاً لمبادئ الإسلام وأحكامه بعيداً عن الموروث المبتدع والوافد الفاسد))
إنطلاقاً من الحقائق التالية :

- المرأة شريكة الرجل وليست خصماً، تتكافل معه وتقاسمه الأدوار في الحياة.

- رعاية الأسرة هي أولى مهمات المرأة، وللمجتمع في فائض وقتها وجهدها حق ونصيب.

- خصوصيات الأنوثة الجسمية والنفسية ليست مبرراً لغمط دور المرأة في الحياة ومكانتها في المجتمع، أو الانتقاص من حقوقها والحيف عليها.

- لا يمكن للمجتمع أن ينهض إلاّ إذا حلق بجناحيه ، الرجل والمرأة.

- وأكد البرنامج السياسي لـ(**الإصلاح**) على أهمية تعزيز :

((مكانة المرأة في المجتمع وأن تمكن من كافة حقوقها التي كفلها الإسلام وأكدتها المواثيق الدولية)).

كما جاء في البرنامج أن :

((التجمع اليمني للإصلاح يعمل على التصدي لكل محاولات إفساد المرأة، وسوف يسعى إلى النهوض بها وتخليصها من الفراغ النفسي والاجتماعي الذي تعاني منه، وتمكينها من حقوقها المشروعة، وبسط المساواة بين الرجل والمرأة وفقاً لمقتضى الدين وضوابطه، من خلال تحقيق العديد من السياسيات والتي منها :

- توفير الفرص الواسعة لتعليم المرأة وتأهيلها لتمكينها من القيام بدورها في المجتمع.

- تمكين المرأة من ممارسة كافة حقوقها السياسية والاسهام في الأنشطة العامة الشعبية منها والرسمية، واتاحة الفرصة أمامها لتولي المسئوليات القيادية في مختلف مؤسسات وأجهزة الدولة وفقاً لضوابط الإسلام وهديه.

- ويستطرد البرنامج السياسي ليوضح موقف (**الإصلاح**) تجاه المرأة، والذي يسعى إلى العمل من أجل اتاحة الفرصة أمام المرأة للعمل في مختلف القطاعات ومواقع الانتاج حسب طبيعتها واستعداداتها.

ومن ثم توعية المجتمع وأولياء الأمور بحكم الإسلام في خروج المرأة للعمل وأنه واجب في بعض الحالات وجائز في أكثرها، وكذا سعى (**الإصلاح**) لاستصدار التشريعات الكفيلة بحماية المرأة العاملة وصيانتها وضمان حقوقها في التدريب والترقي، وإعطاء الأولوية في فرص التأهيل والتوظيف للمرأة في المجالات التي يكون قيامها بها أنسب وأليق من الرجل، وتشجيع المرأة على الانخراط في النقابات والاتحادات المهنية وإعداد وتأهيل قيادات نسائية واعية ومقتدرة في مختلف المجالات.

وعلاوة على ما جاء في النظام الأساسي والبرنامج السياسي لـ(**لإصلاح**) عن المرأة وضرورة الاهتمام بها ورفع مستواها، فإن الأحاديث المتعلقة بهذا الشأن لا تكاد تنقطع، بما يدل على الإصرار في الدفع بالمرأة إلى المكانة اللائقة بها وإخراجها من بين الجدران وأسوار الجمود التي تحول دون تسنمها للدور الذي خلقها الله من أجله.

ولا يستطيع أحد أن يكابر أو ينكر ما للدور الفاعل الذي تضطلع به المرأة الإصلاحية في عمليات التنمية السياسية والتربوية والاقتصادية إلى غير ذلك من المجالات والتي تتبوأ فيها مراكز متقدمة، وفي مختلف مرافق العمل والانتاج.

مئات، بل آلاف من التربويات والطبيبات والمهندسات وغير ذلك من العاملات اللائي ينتشرن هنا وهناك في المواقع المنتجة على مختلف الأصعدة والمؤسسات الرسمية والأهلية.

ناهيك عن النشاط البارز في النقابات والاتحادات المهنية وغيرها من المنظمات غير الحكومية ، والجمعيات الطوعية بكل مؤسسات المجتمع المدني المتنوعة.

ولا يقتصر نشاط المرأة (**الإصلاحية**) على المنحى التربوي والخدمي والاجتماعي وحسب بل إن وجودها في المنحى السياسي لا يكاد يطاوله أي تواجد لغيرها من اللاتي ينتسبن للأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى.

وإذا كان مقياس الأداء للعمل السياسي يتبدى من خلال المشاركة السياسية، والتي تعد الانتخابات أبرز مظاهرها، فإن إدارة المرأة **الإصلاحية** للحملات الانتخابية على مدى التجارب التي خاضتها الجمهورية اليمنية كان الأكثر نجاحاً وفاعلية مما عكس نفسه على مستوى الحشد والتجييش الذي قامت به المرأة.

وقد حقق من خلاله (**الإصلاح**) النصيب الأوفر من أصوات المرأة.

فقد لعبت المرأة **الإصلاحية** – وما تزال – أدوراً محمودة ومشهودة في ترسيخ النهج الديمقراطي ونشر الوعي السياسي، وتعميق ثقافة المشاركة السياسية في أوساط المرأة اليمنية والدفع بها إلى نيل حقوقها السياسية، وكل ذلك من أجل ترقية وتنمية مفاهيم التنمية السياسية في الساحة اليمنية.

في تقريره المعد عن عملية الانتخابات التشريعية التي تمت في إبريل (٩٧م) يقول المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي ما يلي :

((أعطى حزب (الإصلاح) في سنة ١٩٩٣م انطباعاً كبيراً لدى الأحزاب الأخرى، وذلك بتسجيل النساء للإدلاء بأصواتهن، وبإحراز المقعد الثاني الذي كان مفاجأة في الانتخابات، ونتيجة لذلك فإن العديد من الأحزاب حاول اجتذاب النساء خلال حملة التسجيل لعام ١٩٩٦م، حيث أضيف عدد (٨٢٥,٩٤٨) من النساء إلى قائمة الناخبين في ١٩٩٦م)).

ولأن **الإصلاحيات** ، بسبب ما يتمتعن به من أفكار نيرة ووضوح في الرؤية، كن الأكثر حضوراً ونشاطاً وفاعلية أثناء الدورتين الانتخابيتين (٩٣،٩٧م) فقد جعل المراقبين السياسيين – المحليين والدوليين – المتابعين للشئون السياسية اليمنية يبدون إعجابهم بالقدر الذي يبذله (**الإصلاح**) في نشر الثقافة السياسية والوعي السياسي داخل المجتمع اليمني وفي أوساط المرأة، بشكل خاص لما من شأنه الدفع بالجميع إلى ممارسة حقوقهم السياسية كناخبين ومرشحين بهدف إنجاح التجربة الديمقراطية وتجذير ممارساتها العملية.

ومع أن قيوداً عدة أسهمت – وما تزال – في تغيب المرأة عن الساحة السياسية إلاّ أن جهوداً متواصلة تبذل لكسر هذه القيود، وهذه القيود بعضها من مخلفات عصور الانحطاط الحضاري، وبعضها الآخر من صنع العصبيات والحزبيات الضيقة المعاصرة.

وبوضع مثل هذه القيود والحواجز والعراقيل تضيع الكثير من الحقوق السياسية للمرأة، وتجعل قطاعاً كبيراً من النساء يحجمن عن ممارسة حقوقهن، كما حدث في الانتخابات الأخيرة (٩٧م).

وحول هذه القضية جاء في البيان الختامي للدورة الاستثنائية الرابعة لمجلس شورى (**الإصلاح**) والصادر في ١٩٩٧/٥/٩م ما يلي :

((عبر المجلس عن الدور المتميز الذي قامت به المرأة أثناء الانتخابات، ويأسف لحرمان عدد كبير من النساء بممارسة حقوقهن الانتخابية بسبب الأساليب التعسفية التي مارسها بعض ضعاف النفوس ضد المرأة، ويطالب باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع تلك الممارسات)).

ومن خلال هذه اللهجة يتضح مدى الأهمية التي يوليها (**الإصلاح**) للمرأة في ممارسة حقها الانتخابي، شأنها في ذلك شأن الرجل، وهو – إزاء ذلك – يرفض كافة الأساليب الرامية إلى استبعاد المرأة والحيلولة بينها وبين تمكنها من الاسهام في صنع القرار.

من العرض السابق يتضح – جلياً – أن ليس لـ(**الإصلاح**) موقفاً سلبياً – لا معارضاً ولا حتى محايداً – تجاه المرأة من ناحية تمتعها بحقوقها كاملة غير منقوصة، وهو – على العكس من ذلك – يقف موقفاً إيجابياً، بل ومنحازاً إلى جانب المرأة، وذلك من خلال أطروحاته النظرية المدعمة بالسلوكيات والمواقف العملية، وبالقدر الذي يتمشى مع جوهر الدين الإسلامي وتعاليمه السمحة، ووفقاً لما نصت عليه الآيات القرآنية

والأحاديث النبوية، والتي تتواتر في إعلاء قدر المـــرأة، ورفعـة مكانتـــها، والمتوعدة لكل من يهضمها أو يغمط حقها، يقــول المــولى عــز وجــل: (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينـــهون عـــن المنكر)، ويقول كذلك : (ولهن مثل الذي عليهن) وفي الحديث : (النســـاء شقائق الرجال).

القطاع النسوي في (الإصلاح)

تحولات الحاضر وآفاق المستقبل

((يعبر المؤتمرَ عن ارتياحه للتطور الملحوظ في نشاط القطاع النسائي داخل (الإصلاح) والمكانة التي بدأت تحتلها المرأة في مختلف الهيئات والأجهزة التنظيمية ويؤكد على ضرورة تواصل الجهود للدفع بالعمل النسائي إلى مجالات أرحب وأوسع، والعناية بعضوات (الإصلاح) تأهيلاً وتدريباً، وخاصة في المناطق الريفية، وحل الإشكالات والعقبات التي تعترض عملهن أولاً بأول)).

من البيان الختامي للمؤتمر العام الأول (الدورة الثانية) بتاريخ ٢١نوفمبر١٩٩٦م

أولاً: الأطر والهياكل التنظيمية:

كما سبق الإشارة إلى أن للتنظيم النسوي مكتباً خاصاً يتبع الأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح ويتخصص بالشئون التنظيمية للمرأة.

وقد نصت المادة (٦٤) من النظام الأساسي على ما يلي:

((تنشأ في وحدات التنظيم المحلي أمانة للتنظيم النسائي تتولى مسئولية العمل في قطاع المرأة، ويتم استيعاب أعضاء

(**الإصلاح**) من النساء في وحدات تنظيمية فئوية بحسب كثافة العضوية وفقاً لأحكام اللائحة العامة)).

من ناحيتها توضح اللائحة العامة طبيعة نشأة ومهام التنظيم النسوي في المادة (٦٤) على النحو التالي :

((ينشأ بقرار من الهيئة العليا - بناء على عرض من الأمين العام- مكتب للتنظيم النسوي يتولى مسئولية التنسيق مع الجهات ذات العلاقة على المستوى المحلي والمركزي بما يعزز من دور المرأة، ولا يتعارض مع الآداب والقواعد الشرعية، ويتم تنظيم عمله وتحديد مسئولياته واختصاصاته وصلاحياته، وفقاً للائحة خاصة تعدها الأمانة العامة ويقرها مجلس الشورى)).

يتكون الهيكل التنظيمي للتنظيم النسوي من :

١-مجلس أمانة التنظيم النسوي.

٢-لجنة تنفيذية.

في حين أن مجلس أمانة التنظيم يتكون من :

- ممثلات في المؤتمر العام.
- ممثلات في المؤتمر المحلي.
- اللجنة التنفيذية في إطار الوحدة التنظيمية المحلية.
- قيادات الوحدات التنظيمية الفرعية التي تليها.

أما اللجنة التنفيذية للتنظيم النسوي فتتكون مما يلي :

١-أمينة التنظيم النسوي المحلي.

٢-نائبة أمينة التنظيم النسوي المحلي.

وتتبعها ثمان لجان متخصصة هي : لجنة التنظيم والتأهيل، التعليم والثقافة، النقابات والمنظمات، الشئون الاجتماعية، التوجيه والإعلام، الاقتصاد، السياسية، ولجنة الشئون المالية والإدارية.

وعن مهام ومسئوليات مجلس أمانة التنظيم النسوي، فإن المجلس يتولى رسم سياسة العمل في نطاق الأمانة، ويحدد أولوياته وفقاً للسياسات العامة وقرارات وتوجيهات الأجهزة العليا، وعلى ضوء الظروف الخاصة بمحيط التنظيم النسوي.

وفيما يتعلق باللجنة التنفيذية لأمانة التنظيم النسوي، والتي تعتبر القيادة التنفيذية المباشرة لأمانة التنظيم النسوي، فإنها تتولى المهام والمسئوليات المتعلقة بتسيير كافة أوجه النشاط في التنظيم النسوي.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الأطر التنظيمية النسوية تتدرج لتتكون للتنظيم النسوي وحدات تنظيمية فرعية بحسب استيفاء الشروط والمواصفات لنوع الوحدة (فرع،شعبة،حلقة).

ثانياً : فعاليات ومناشط القطاع النسوي :

ما إن تشكلت البنى والهياكل التنظيمية النسوية في التجمع اليمني للإصلاح واستكملت أطرها وأجهزتها المتخصصة حتى أخذت في ممارسة المسئوليات والمهام المنوطة بها وانجاز الواجبات والتبعات الملقاة على عواتقها لكي لا تتخلف عن مواكبة مسيرة (**الإصلاح**) الصاعدة.

وقبل الحديث عن طبيعة الأداء، وكذا الأنشطة والفعاليات التي ينهض بها قطاع المرأة في (**الإصلاح**) فمما تجدر الإشارة إليه أن الإقبال النسوي والانتساب إلى عضوية (**الإصلاح**) ظاهرة يكاد يتفرد بها (**الإصلاح**) من بين الأحزاب والتنظيمات السياسية العاملة في الساحة اليمنية، وهو أمر معروف ومعلوم عند الجميع، ولا يحتاج إلى كثير عناء لإثباته، ولعل صندوق الانتخابات خير دليل على ذلك.

غير أن هذا الإقبال يضاعف التبعات، ويستنفد الطاقات من قبل قيادة القطاع للقيام باستقبال هذا الزخم النسوي، والعمل على تأطيره وتنظيم صفوفه ومن ثم بذل الجهد لتنمية القدرات العلمية والعملية، وتسخير مختلف الأجهزة والأطر التنظيمية للنهوض بمهام التربية والتدريب، ورفع مستوى المهارات والخبرات وصقل المواهب لتأهيل العنصر النسوي، والدفع به إلى أوساط المجتمع بمختلف مؤسساته ومنشآته ومرافقه المنتجة، ولايجاد كيان نسوي فاعل ومثمر.

أما عن الدور الذي يتسنمه القطاع النسوي لـ(**الإصلاح**) وأنشطته وفعالياته فنترك الحديث لكلمة القطاع النسوي والتي ألقيت أثناء انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر العام :

حيث تقول :

((نحن أمام تحد حضاري كبير ينبغي فيه تجنيد كل طاقات المجتمع وفئاته، والمساهمة الفاعلة في بناء المشروع الحضاري الإسلامي بآفاقه البعيدة الكون ، الإنسان ، الحياة))

((وإن القطاع النسوي ومنذ تأسيسه يعمل على إعداد المرأة عقائدياً وتربوياً، وعلى الرفع من وعي النساء بأهمية الدور المنوط بهن، في الارتقاء بالمجتمع من خلال ما يقمن به من أدوار مختلفة سواءً في الأسرة أو في المجتمع، والذي تتواجد فيه المرأة الإصلاحية في كثير من المجالات والمؤسسات العلمية والتربوية والأكاديمية والبحثية، كما أن القطاع يسعى لتفعيل جوانب التكافل الاجتماعي التي حث عليها الإسلام)).

وعلى صعيد المساهمة في بناء المشروع الحضاري الإسلامي ((تلمس المشاكل التي تعاني منها المرأة المسلمة وإيجاد حلول لها)).

وبالإضافة إلى ذلك فإن مهاماً أخرى تنتظر القطاع وتتمثل في ما يلي :

((يسعى القطاع إلى الانفتاح على الغير وتقريب وجهات النظر مع مختلف التيارات المتواجدة على الساحة بما يخدم المصلحة العامة ويساعد على الارتقاء بالمرأة اليمنية، وإلى التواصل وفتح العلاقات مع المنظمات العربية والمحلية والعالمية المهتمة بشئون المرأة، وتوضيح وجهة نظر (**الإصلاح**) في ما يتعلق بالمرأة)).

وتضيف رئيسة القطاع النسوي لـ(**الإصلاح**) الأخت / أمة السلام علي رجاء حول تفعيل دور المرأة في العمل السياسي في ما يلي :

((توعيتها بحقوقها وواجباتها السياسية الثابتة في الإسلام، والتي نادى بها (الإصلاح) وتبناها كخطوة رائدة جمعت بين متطلبات العصر وبين مقاصد الشريعة)).

وتواصل الأستاذة / أمة السلام لتؤكد على السبق بتفعيل دور المرأة في العمل السياسي من خلال :

((التفاعل مع ما يطرح في الساحة من آراء تمس المرأة في الجوانب المختلفة، ومن ضمنها الجانب السياسي، وتوضيح وجهة النظر الإسلامية في ذلك)).

أما الأخت / سمية الشرجبي فتسلط مزيداً من الضوء على مهام وفعاليات القطاع بقولها :

((إن دور القطاع النسوي في خدمة المجتمع هو دور أساسي يقوم على نحو تكاملي لما يقوم به الرجال، ويتميز عنه بتركيزه على المحيط الاجتماعي بشكل عام وعلى أهم مؤسسات المجتمع، وإنطلاقاً من هذه النظرة فإن ما قام ويقوم به القطاع النسوي لـ(الإصلاح) هو تعبير عن جوهر العلاقة المتبادلة بين المرأة والمجتمع من منظور إسلامي يعالج المشكلات والقضايا من وجهة النظر الإسلامية التي تتصف بالشمولية والواقعية)).

وفيما يتعلق بالمكاسب التي حققتها المرأة الإصلاحية خلال تواجدها في مختلف الأطر التنظيمية – وعلى وجه الخصوص – منذ أن تشكلت ابنية وهياكل تنظيمها النسوي، فسوف نقتطف بعضاً مما ورد في تقرير القطاع النسوي – نفسه – كما جاء في صحيفة (المؤتمر العام – الدورة الثانية) بتاريخ ٢٠نوفمبر٩٦م، حيث يقول القطاع:

((لعل القاعدة العريضة للتجمع سمحت لعضوات التجمع بالتنوع الذي جمع كل فئات المجتمع بكل مراتبه الثقافية، وهذا سمح – إلى حد كبير – بالمشاركة في الفعاليات المختلفة من خلال مختلف المواقع، ومن خلال تواجدها في كثير من مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية)).

ويتواصل الحديث:

((أما في إطار التأكيد على الحقوق المشروعة للمرأة سعى التجمع اليمني للإصلاح – جاهداً – لإخراج المرأة من ثوب التقليدية الشائع إلى إطار أكثر فاعلية، ولعل أبرز ما يمثل ذلك هو مشاركة المرأة في انتخابات مجلس شورى (الإصلاح) وترتيب الأوضاع الداخلية للمرأة بحيث يكون لها نصيب يماثل نصيب الرجل في مجال اتخاذ القرار، وحرية الحركة، وهي الآن عضوة الأمانة العامة)).

هذا عن المنجزات المتحققة والمواقع التي كسبتها المرأة **الإصلاحية** كما جاء على لسان القطاع النسوي نفسه، أما ما يطرح – بين حين وآخر – حول إمكانية مشاركة المرأة الإصلاحية في ترشيح نفسها، فنعتقد أن

أفضل الردود والإجابات لمثل هذه الاستفسارات والطروحات هي تلك التي ترد على لسان المرأة نفسها، والتي هي أدرى بشئونها وأوضاعها العامة.

ففي نفس الصحيفة وبنفس التقرير المقدم من القطاع النسوي بتاريخ ٢٠/١١/١٩٩٦م، وحول ما يتعلق بالترشيح والانتخاب للعنصر النسائي، فقد كان توضيح القطاع لهذه القضية على النحو التالي:

((إننا دائماً نؤكد على عنصر ((الإصلاح)) والكفاءة لمثل هذا المنصب – المرشحين والمرشحات لعضوية مجلس النواب – سواءً كان رجلاً أو امرأة، ذلك أن التشكيلة التي تم بها بناء البرلمان لا يعتبر فيها خصوصية الجنس، وإننا نعتقد أنه إذا وجدت أي امرأة قادرة على أن تثبت جدارتها في ذلك الموقع، وقادرة على تلبية مطالب ذلك المنصب، إذا وجدت هذه المراة في أي مكان، فإنها قادرة على التنافس وفرض نفسها، ولكن – ومع ذلك – نعتقد أن طبيعة المجتمع وثقافته تحتاج إلى وقت ليزداد تجاوبه مع العنصر النسائي كعامل مؤثر له ثقله في المجتمع، وعلينا أن نقوم بواجبنا في الارتقاء بنظرة المجتمع للمرأة في إطار تعاليم الإسلام ودونما اصطدام بثقافة هذا الشعب وتراثه)).

أخيراً: نعود لنؤكد أن تعاطي (**الإصلاح**) مع قضية المرأة ينطلق من الفهم الواضح والسليم، وغير المتعسف، لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف، ولمقاصد العامة للشريعة الإسلامية الغراء بآفاقها الرحبة والمستوعبة

لمقتضيات الكون كله، والتي ترفع المرأة إلى المكانة اللائقة بها، وإلى المستوى الذي يتناسب مع كرامتها، ودروها الهام في المجتمع.

وفي ضوء ذلك فليس مطلوب من الأخوة الأعضاء في (**الإصلاح**) وكذلك الأخوات، ليس مطلوب منهم التوقف والالتفات إلى مروجي الأكاذيب والشبهات، بل لا يبنغي الإنشغال بما يقال عن أن الإسلاميين يهضمون المرأة وينتقصون حقوقها.

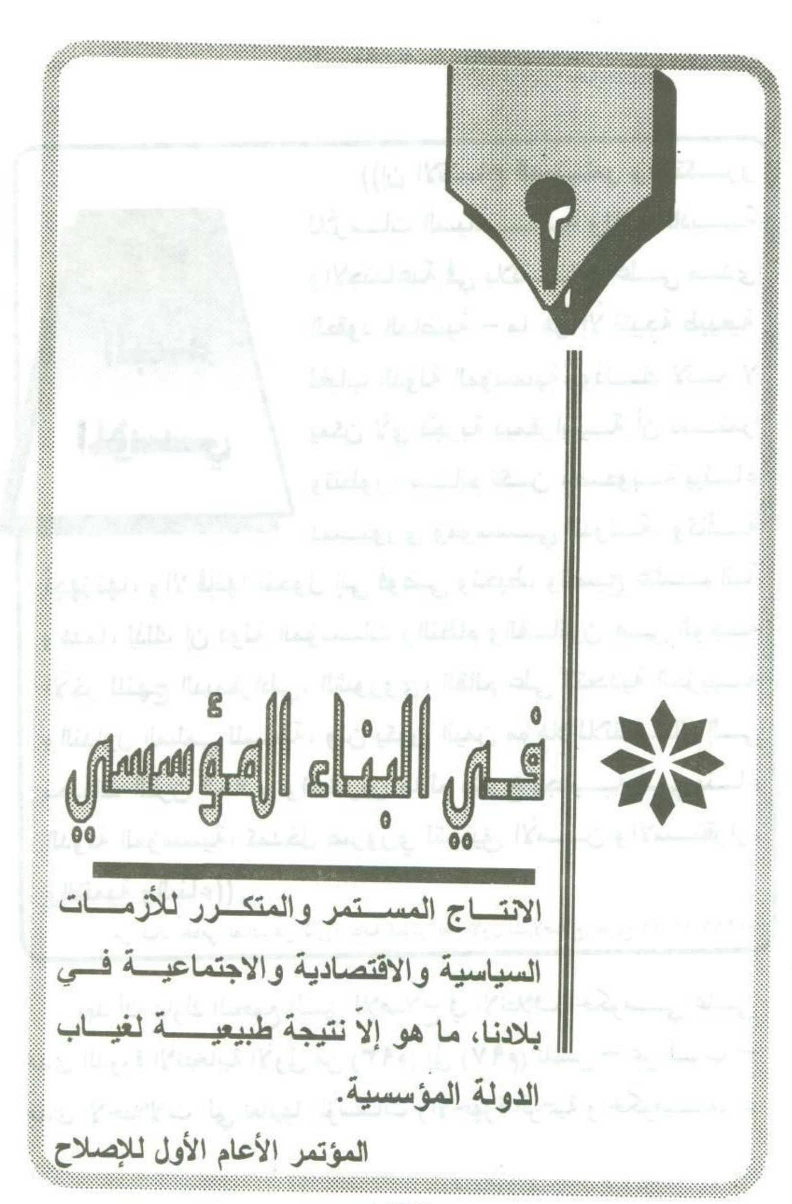
ودعوا الواقع - بما يعكسه من سلوكيات وأفعال - ليرد عليهم، ومع ذلك فإن الإنشغال الحقيقي ينبغي أن ينصب على كيفية تخليص العدد الكبير من النساء، من المآسي المحيطة بهن من كل جانب، الأمية والجهل، وركام تقاليد عصور الانحطاط، والأخطر من ذلك مؤامرة استهداف ما تتمتع به المرأة من قيم وسلوكيات وأخلاق حميدة، مؤامرة الأفكار الوافدة والساعية إلى مسخ المرأة وسلب كرامتها وشخصيتها المتزنة وتحويلها إلى دمية وسلعة مبتذلة.

وتلك هي التحديات الحقيقية التي لا بد من الوقوف إزائها بحزم.

وعلى الأخوات في (**الإصلاح**) يقع الدور الأكبر في تحصين أخواتهن وزميلاتهن وبالتالي مضاعفة العطاء لإشاعة الوعي في صفوف النساء وتوجيههن نحو التزود بمكارم الأخلاق، ورفع مستواهن بالتأهيل والتدريب، ونيل الخبرات وممارسة المهن التي تتناسب وتركيبهن العضوي، حتى يكن عامل نماء ورقي وانتاج.

وبمثل هذه النظرة الواقعية، والوسطية فإن (**الإصلاح**) يلعب دور التوازن بين مختلف الرؤى والتوجهات ليحول دون الإفراط أو التفريط تجاه المرأة، والتي يراد أن يجعل منها قضية مفتعلة لطرفي نقيض، من ذوي العقول

المريضة والأفهام السقيمة، من الذين يريدونها أن تنسلخ عن جلدها ودينـــها وحيائها وشرفها، لتتحول لى مخلوق ممســـوخ مشـــوه، تفتقـــر إلى أخـــص خصائصها الخلقية والخلقية، أو من الذين يريدونها – أيضـــاً – أن تكـــون حرمه وحسب ليس لها أن تعيش إلا حبيسة الدار وبين جدرانه الأربعـــة، لا تسمع لها همساً ولا ترى لها ظلاً.

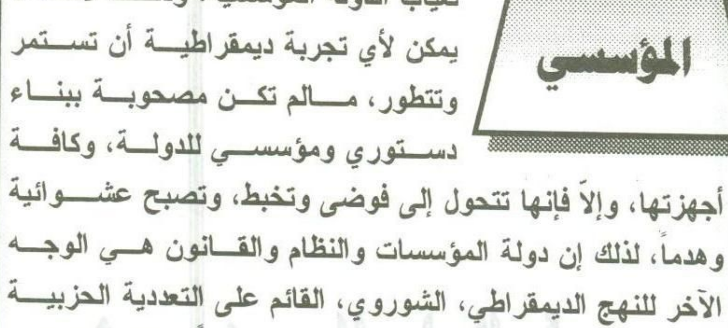


في البناء المؤسسي

الانتاج المستمر والمتكرر للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، ما هو إلاّ نتيجة طبيعية لغياب الدولة المؤسسية.

المؤتمر الأعام الأول للإصلاح

في البناء المؤسسي



((إن الانتـاج المسـتمر والمتكـرر للأزمـات السياسـيـة والاقتصاديـة والاجتماعية في بلادنـا – علـى مـدى العقود الماضية – ما هو إلاّ نتيجة طبيعية لغياب الدولة المؤسسية، وذلـك لأنـه لا يمكن لأي تجربة ديمقراطيـة أن تسـتمر وتتطور، مـالم تكـن مصحوبـة ببنـاء دسـتوري ومؤسسـي للدولـة، وكافـة أجهزتها، وإلاّ فإنها تتحول إلى فوضى وتخبط، وتصبح عشـوائية وهدماً، لذلك إن دولة المؤسسات والنظام والقـانون هـي الوجـه الآخر للنهج الديمقراطي، الشوروي، القائم على التعددية الحزبيـة والتداول السلمي للسلطة، ولن يكون اليمن مؤهلاً للانتقـال إلـى تحديات القرن الحادي والعشرين ما لم يشرع بجديـة فـي بنـاء الدولة المؤسسية، كمدخل ضروري لتحقيق الأمـن والاسـتقرار، والتنمية والبناء))

من البيان الختامي الصادر عن الدورة الثانية للمؤتمر العام الأول لـ(الإصلاح) بتاريخ ٢١.١١.١٩٩٦م.

بعد أن شارك التجمع اليمني للإصلاح في الائتلاف الحكومـي علـى مدى الدورة الانتخابية الأولى من (٩٣م) إلى (٩٧م) تلمس – عن قـوب – مدى الاختلالات التي تعانيها المؤسسات والأجهزة الرسمية والحكوميـة، إذ

أن معظم المؤسسات أصابتها آفات خطيرة، في أصل بنيتها مما أضعف أداءها، وقلل انتاجيتها، نظراً لعدم إعلاء قيم العمل المؤسسي بشروطه ومبادئه المتبعة، وبتحكم الأمزجة والجوانب الشخصية، والسيطرة الفردية، لتسود العشوائية والاهمال واللامبالاة، بدلاً من الانضباط والاستقرار الإداري، المفضي إلى ترسيخ قواعد العمل المؤسسي الناجح.

وعلى ذلك فإن ضمور وضعف المؤسساتية في أجهزة ومؤسسات الدولة عكست نفسها على مختلف الأصعدة لتتحول إلى ظاهرة ملحوظة ودائمة التفشي مما ينذر بمخاطر مستقبلية جمة، إن لم يتم تداركها، وإيجاد حلول ومعالجات تحد من ذلك التفشي وتقضي على مسبباته.

والاهتمام بهذه الظاهرة المأساوية أمرٌ ملحوظ في الخطاب الراهن لـ(**الإصلاح**) باتجاه التأكيد على أهمية استشعار مخاطر التسيب وعدم الاكتراث، بل وعدم الالتزام بالقواعد القانونية والدستورية ومخالفة النظام العام، مما يستوجب التسريع بعملية الإصلاحات الإدارية، للحيلولة دون مزيد من التدهور، ومحاصرة الفساد المستشري في كل القطاعات الخدمية والانتاجية.

في الباب المخصص للدولة يتوسع البرنامج السياسي لـ(**الإصلاح**) في شرح مقومات الدولة، والعمل المؤسسي، ويكفي أن نورد هذه الفقرات حول العمل المؤسسي :

((بناء الدولة بناءً مؤسسياً يجعل من مؤسساتها أطراً مستقلة عن أشخاص الحاكمين العاملين فيها المتداولين عليها)).

ويضيف :

((تقوية المؤسسات وإرساء بنيانها على أسس دستورية وقانونية راسخة لضمان ممارسة السلطة من خلال مؤسسات لا من خلال أفراد)).

وهكذا فإن مسألة العمل المؤسسي تبرز كحاجة ملحة، يسعى (**الإصلاحيون**) إلى تكريسها لتدخل في صميم الثقافة السياسية، والتنظيمية التي تحتاجها المرحلة الراهنة ولتغدو من سمات المراحل القادمة.

ويعتقد (**الإصلاح**) إن قضية المؤسساتية ينبغي أن تتظافر حولها مختلف الجهود من قبل الدولة وكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية، مع الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المضمار، ولعل الخطوة الأولى تبدأ في إيجاد قناعات لدى الحكومة من جهة، والأحزاب والتنظيمات والمنظمات الجماهيرية من جهة أخرى، في الشعور العميق بالأهمية القصوى لهذه المسألة، ثم للعمل من أجل تنمية حس العمل المؤسسي، وترسيخه كمبدأ ينبغي أن يؤصل على المستوى النظري والانتقال به إلى ميدان الواقع العملي، كون المؤسساتية أضحت من أهم المقومات التي يتطلبها قيام واستمرار دولة النظام والقانون أو دولة المؤسسات.

ويؤكد أعضاء المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح في دورهم الثانية على ضرورة إعلاء قيم العمل المؤسسي، في جملة من النقاط تم ذكرها في البيان الختامي، ونوردها فيما يلي :

- أن الخطوة الأولى للبناء المؤسسي تكمن في الالتزام بالدستور والقوانين النافذة وتطبيقها بصرامة.
- أن تمارس المؤسسات الدستورية كامل صلاحياتها المنصوص عليها في الدستور والقوانين.

- إن دولة المؤسسات لا يمكن أن تكون دولة فرد ، أو حـــزب واحد ، بل دولة على اتساع الوطن ، وعلـــى عمـــق هـــذا الشعب الذي يضرب بجذوره بعيداً في التاريخ.
- أن يتم تحييد المال العام ، والوظيفة العامة ، والإعلام الرسمـــي والفصل الكامل بين العمل الحزبي والرسمي.
- لا يمكن أن يكون هناك تداول سلمي للسلطة دون أن نسـعى إلى فصل حقيقي بين السلطات الثلاث ، على قاعدة التعـاون، وضمان انضباط السلطة التنفيذية بالدستور والقانون.
- الحفاظ على الأمن وحماية النفس والمال والأعراض ، من المعـالم المميزة لدولة المؤسسات.
- اللامركزية الإدارية هي السمة المميزة للدولة الحديثة.

تلك هي بعض المعايير والسمات التي ينبغي أن تتوفر لتصبح الدولـة – بحق – دولة مؤسسات، كما يراها التجمع اليمني للإصلاح.

وهي نظرة متقدمة، لكيفية تجذير هذا المبدأ، مبدأ العمل المؤسسي، حـتى يتعمق كقناعة وسلوك في نفوس الناس، ويتغلغل في ثنايا النسيج الاجتمـاعي، ويتحول – بالتالي – إلى أسلوب في الأداء، في كل أمـور حياتنـا، فتلغـى الفردية والشخصانية، أو العقل المسيطر المتحكم والمحتكر لصناعة القـرار، ويحل محله العقل الجماعي، النابع عن الأجهزة المتخصصة المرفودة بالكفاءات العلمية المؤهلة، ولتصير سمة مميزة لكل المنشآت والمؤسسات الاجتماعيـة، في كل مرافق العمل والانتاج.

ونعود لنسلط الضوء على رؤية (**الإصلاح**) لمفهوم العمل المؤسسي وتأكيده على ضرورة إرساء مبادئه، باعتباره المدخل الصحيح لتحقيق المهام، وانجاز الأهداف الوطنية التي يتطلع إليها الشعب اليمني.

يؤكد مجلس شورى (**الإصلاح**) في بيانه الختامي الصادر عن الدورة الاعتيادية الثالثة بتاريخ ٩٥/٩/٢٥م حول كيفية تحقيق الاستقرار في الأوضاع وانجاز الأهداف الوطنية، وذلك من خلال:

((التوجه الجاد لاستكمال بناء الدولة اليمنية الحديثة دولة النظام والقانون، وإرساء تقاليد العمل المؤسسي في كل مؤسسات وأجهزة الدولة، وتنقية الجهاز الإداري والقضائي من عوامل التخلف والفساد والتسيب وصولاً إلى جهاز إداري، وقضائي فعال وقادر على تحمل أعباء النهوض بالمجتمع، وتحقيق أهدافه وتطلعاته، وفرض هيبة القانون، وبسط العدل في ربوع البلاد)).

إن عوامل كثيرة، كالنزعة الفردية المتسلطة، والتداخل الشديد في الاختصاصات، والروتين الممل، وعدم الالتزام بواجبات الوظيفة، والمركزية الشديدة، وتجاوز اللوائح والقوانين المنظمة لسير الأعمال، وضعف الحس التخطيطي والبرامجي، إلى غير ذلك من العوامل المتظافرة – جميعها – في تسديد ضربات قاصمة لمبدأ العمل المؤسسي، مما يتيح المجال واسعاً أمام تَسيّد العقل المتفرد، ومصادرة دور الأجهزة والجماعات، وهو ما يستدعي تنمية وترقية الشعور بالعمل المثمر بروح جماعية متكاملة، مع توزيع الاختصاصات، وتفويض الصلاحيات لتحقيق الأهداف المرجوة.

أما الفردية والشخصانية المتجاوزة لصلاحياتها، والمحتكرة لاتخاذ القرارات فإنها تمثل عائقاً صلباً، وحجر عثرة في مواجهة البناء المؤسسي الناجح.

وعلى ذلك، فإن أي تطور أو تقدم أو ارتقاء نحو الأفضل لا يمكن أن يلحق المؤسسات الحكومية أو الأحزاب والتنظيمات والمنظمات غير الحكومية إلاّ بانتهاج وترسيخ مبادئ وقيم العمل المؤسسي وإشاعة روح العمل الجماعي المرتكز على أسس وقواعد علمية تأخذ بأفضل التجارب الإنسانية الناجحة في هذا المضمار.

وهذه المعاني نجدها تتكرر، وتتأكد بصفة مستمرة، في خطاب (**الإصلاح**) ورؤيته لمسألة البناء المؤسسي، والذي يمثل المدماك والأساس المتين للأبنية والهياكل المكونة للدولة الحديثة، دولة النظام والقانون.

الدولة التي يسود فيها الأمن، والاستقرار والعدل والمساواة ويتمتع الناس – في ظلها – بكافة حقوقهم وحرياتهم وينعمون بخيرات بلادهم.







مؤسسات المجتمع المدني

يؤكد (الإصلاح) على إحترام مؤسسات المجتمع المدني، ويدعو إلى إيقاف أي تدخلات سياسية في شئونها.

إذا كان تواجد أفراد (الإصلاح) وكوادره لدى المؤسسات الرسمية والمنشآت الحكومية يعتبر تواجداً محدوداً، ولا يتناسب مع الحجم والثقل الذي يمثله التنظيم وأفراده في أوساط القوى السياسية، كما لا يتناسب ذلك التواجد - أيضاً - مع نسبة الكوادر المؤهلة والمتخصصة داخل المجتمع.



فإن الأمر يختلف إلى حد ما في تواجد شباب (**الإصلاح**) وكوادره المتعلمة والمثقفة في أوساط المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني عامة.

فلقد انخرط أعداد مقدرة من ناشطي (**الإصلاح**) في العديد من الاتحادات والنقابات المهنية والجمعيات الخيرية والتطوعية وجمعيات النفع العام، والنوادي الاجتماعية والثقافية وغير ذلك من المؤسسات والمنظمات الجماهيرية والابداعية، بما تمارسها من أنشطة خدمية واجتماعية في مختلف المجالات والأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية المتخصصة.

فمن الاتحادات النسائية إلى الاتحادات الطلابية إلى منظمات حماية الحقوق والحريات العامة إلى نقابات المدرسين إلى الجمعيات التطوعية والخيرية بمختلف مجالات أنشطتها إلى غير ذلك من المنظمات غير حكومية،

فلاتكاد تخلو واحدة من هذه المؤسسات من تواجد الناشطين الإصلاحيين فيها، بتحركهم الفاعل وأدائهم المتميز.

وهو ما يدل على أن هؤلاء الناشطين يصقلون مواهبهم ويراكمون خبراتهم ويطبقون دراساتهم النظرية في مختلف مجالات العلوم والفنون والآداب وهم قبل ذلك وبعده يمارسون دورهم الريادي في خدمة أفراد المجتمع ورفع مستوى الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والمعيشية.

ويحسب لـ(**الإصلاح**) أنه يقف في مقدمة التنظيمات والأحزاب السياسية داعماً للدور الذي ينبغي أن تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني، والتي تسهم – بدورها – في تربية المجتمع، وتقديم العون لكل فئاته وشرائحه المتعددة.

وهناك العديد ممن يتسنمون أدوراً قيادية في مختلف الأطر والهيئات التابعة لهذه المؤسسات ليقدموا دليلاً عملياً على مدى الاهتمام الذي يوليه التجمع اليمني للإصلاح في ترسيخ وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

والتجمع اليمني للإصلاح يولي مؤسسات المجتمع المدني أهمية ملحوظة بسبب أن هذه المؤسسات غاياتها الخير والنفع العام، بما تمارسه من وظائف خدمية واسعة وبما تتيحه من فرص متعددة للأفراد والجماعات في اكتساب المهارات والخبرات، ومن ثم بما تقوم به من أدوار فاعلة باعتبارها جماعات ضغط تؤثر بشكل مباشر على توجهات وسياسات صناع القرار.

ويسعى (**الإصلاح**) – جاهداً – إلى تثبيت أركان هذه المؤسسات في أوساط المجتمع اليمني ، وترسيخ القناعة لدى الجهات الرسمية والشعبية بدعم هذه المؤسسات وإتاحة الفرص أمامها لمزاولة المهام الموكولة إليها.

ويلمس أثر اهتمام (**الإصلاح**) بهذه المؤسسات، ودعم دورها من خلال وثائقه وأدبياته، ومن خلال فعالياته وتحركات أفراده.

ففي النظام الأساسي ورد – ضمن أهداف التجمع – ما يلي :

((دعم وتشجيع النقابات والاتحادات المهنية واحترام استقلاليتها، لتعبر بحق عن حاجات منتسبيها، وتدافع عن مصالحهم المشروعة)).

كما ورد ذكر هذه المؤسسات في إطار الوسائل التي يعتمدها (**الإصلاح**) لتحقيق أهدافه كما يلي :

((التأسيس والمشاركة في مختلف المنظمات والجمعيات والاتحادات والمؤسسات وسائر المنظمات)).

ونظراً للأهمية التي تحظى بها تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني لدى (**الإصلاح**) فقد أفرد لها فصلاً كاملاً في البرنامج السياسي، أوضح فيه المسار التاريخي لهذه المؤسسات على مدى التاريخ الإسلامي في ظل الحضارة الإسلامية، وكيف أن المجتمع الإسلامي اتسم بتوازنه الداخلي وبمقدرته على إدارة نفسه بنفسه، حيث كان مجتمعاً منظماً ذاتياً، باحتوائه على العديد من المؤسسات والهيئات والتكوينات التي تمكنه من القيام بوظائفه والاستقلال عن السلطة باشباع معظم حاجاته.

إن الأهمية التي تكتسبها مؤسسات المجتمع المدني تتبدى من كونه (مجتمعاً مبادراً منتجاً متكافلاً، مجتمعاً مؤسسياً قادراً على تحقيق توازن إيجابي مع السلطة).

كما أن لمؤسسات المجتمع المدني فوائد جمة منها وقاية الأفراد من تدخلات السلطة وهيمنتها والسيطرة على مختلف مقادير الأمور، والتغول على الفرد والمجتمع، وتعمل على إلغاء دور الأفراد وتهميش المجتمع.

من أجل ذلك يسعى (**الإصلاح**) إلى :

((تنشيط المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية المدنية التي تعزز وحدة المجتمع وتكافله الاجتماعي)).

وذلك من خلال :

((إقامة تنظيمات شوروية ديمقراطية تنتظم جميع الفئات والشرائح العاملة، والاهتمام بالتكوينات والمؤسسات الاجتماعية التقليدية وتطويرها وتنقيتها مما لحق بها من العادات السيئة، ضمان حق المجتمع في تنظيم نفسه وإقامة مختلف المنظمات والجمعيات والاتحادات، وتوفير كافة المقومات الكفيلة لتحقيق استقلال مؤسسات المجتمع المدني – تنظيمياً ومالياً –عن السلطة، ترسيخ تقاليد العمل الجماعي المؤسسي والممارسة الديمقراطية الشوروية داخل مؤسسات المجتمع المدني، تعميق دوافع العمل الطوعي في المجتمع)).

ويؤكد (**الإصلاح**) على ضرورة تنشيط دور هذه المؤسسات في مختلف ميادين النشاط السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ويولي مزيداً من الاهتمام أكثر المؤسسات العاملة في إطار الواقع اليمني مثل :

- النقابات المهنية المختلفة.
- التعاونيات الشعبية.
- المساجد.
- جمعيات النفع العام ، والمتمثلة بالجمعيات الخيرية والمتخصصة بتنفيذ الأعمال الخيرية المختلفة.
- مؤسسات الأوقاف.

وللمزيد من التأكيد على أهمية مؤسسات المجتمع المدني وضرورة استقلاليتها أوصى المؤتمر العام الأول للتجمع في دورته الثانية على :

((رفع الوصاية عن العمل النقابي وإطلاقه من القيود الحزبية والتوصيف السياسي، وتشجيعه ودعمه في خدمة منتسبيه، وخدمة مجتمعه، ووطنه)).

مؤكداً على أهمية :

((إصدار قانونه الذي ينظمه ويحمي حقوقه)).

كما دعا المؤتمر العام – في دورته الثانية – كلاً من الدولة والحكومة على العمل من أجل :

((صيانة الحريات المشروعة، وتشجيع كل المنظمات الهادفة للدفاع عن كل مظلوم يعجز عن الوصول إلى حقه المشروع)).

ومن ناحيته دعا مجلس شورى (**الإصلاح**) في بيانه الختامي الصادر عن الدورة الاعتيادية السابعة بتاريخ ١٩٩٧/١١/٦م إلى:

((احترام مؤسسات المجتمع المدني، وإيقاف أي تدخلات سياسية وتصحيح ما وقع من تجاوزات في شئونها، وحل خلافاتها عن طريق القضاء، حتى تصدر التشريعات المنظمة لذلك)).

كما أكد على أهمية :

((أشاعة ودعم قيم التكافل الاجتماعي والتعاون على الخير في المجتمع، ودعم المؤسسات الخيرية كي تؤدي دورها في تخفيف المعاناة وهم المعيشة)).

وفي بيانه الختامي الصادر في ٩٨/٤/٢٢م دعا مجلس شورى (**الإصلاح**) الحكومة إلى :

(عدم التدخل في شئون النقابات والاتحادات والجمعيات الخيرية، حتى تتمكن من أداء دورها في تنمية وتطوير المجتمع، وتحقيق مقاصدها وأهدافها).

وفي محاولة لإيجاد أرضية مشتركة تقف عليها القوى السياسية الفاعلة وتتواثق من خلالها لحماية حرية تكوين ونشاط النقابات والمنظمات غير الحكومية، وبسبب ماتعانيه مؤسسات المجتمع المدني من تضييق ومحاصرة ومحاولة الاحتواء والافراغ من الداخل، وكذا محاولة تضييق هامش التحرك، من قبل الجهات الرسمية فقد أسهم التجمع اليمني للإصلاح اسهاماً فاعلاً في إدارة الحوارات الخاصة بتدارس الأوضاع المتردية المحبطة بهذه المؤسسات مع عدد من الأحزاب المنظوية في مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة لتثمر هذه اللقاءات والحوارات عن توقيع اتفاق مبادئ حول تكوين ونشاط النقابات والمنظمات الجماهيرية بتاريخ ١٩٩٨/١/١م وتضمن ذلك الاتفاق ما يلي:

- احترام حرية واستقلالية النقابات والمنظمات غير الحكومية، والوقوف في وجه أي محاولة للمساس بحريتها واستقلالها أو تجيير وتسخير نشاطها لصالح أية جهة رسمية أو حزبية.

- الدفاع عن حق النقابات والمنظمات غير الحكومية في التعبير عن أنشطتها والدفاع عن حقوق المنتسبين لها من خلال كل الطرق لسلمية المشروعة.

- التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في بناء وتطوير المجتمع الحديث، باعتبارها أحد أركانه الأساسية.

مكتب التنظيم الطلابي .. تدعيم للمجتمع المدني

ونظراً للأهمية التي تكتسبها مؤسسات المجتمع المدني – راهناً – في القيام بالعديد من الأعمال والأدوار الاجتماعية، والتعبير عن الرأي العام ونقل هموم وحاجات المجتمع، بل وتقليص نفوذ السلطة، وهيمنتها الشديدة على المجتمع، وبالتالي توسيع مجالات الحراك الاجتماعي، وإيجاد فضاءات أرحب للإنتاج والابتكار، وإطلاق الطاقات الإبداعية لأفراد المجتمع.

نظراً لكل ذلك ، فإن هيكلية (**الإصلاح**) وبناه التنظيمية تضمنت أكثر من إطار للرعاية والاهتمام والإشراف على المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، ولعل أبرز الأطر والأجهزة المتخصصة بهذا الشأن تتمثل بدائرة النقابات والمنظمات الجماهيرية ، بالإضافة إلى مكتب شئون الطلاب.

وكما أن المرأة تحظى باهتمام ورعاية خاصة، وأنشئ لها مكتب متخصص يتبع الأمانة العامة، فإن للقطاع الطلابي مكتب متخصص يتبع الأمانة العامة أيضاً.

وإذا كان اهتمام (**الإصلاح**) وعنايته بالشريحة الطلابية يتأكد من خلال إنشاء مكتب للتنظيم الطلابي، فإن من المؤكد – أيضاً – إندراج ذلك في إطار اهتمام (**الإصلاح**) بمؤسسات المجتمع المدني، إذ من المعلوم أن للطلبة الإصلاحيين تواجد وحضور فاعل في مختلف الاتحادات الطلابية التي وجدت من أجل تمثيل الحركة الطلابية اليمنية.

ونظراً لأن الاتحاد الطلابي يعتبر من أهم مؤسسات المجتمع المدني – لما يتصف به قطاع الطلاب بالحيوية والفاعلية في الأداء ولما يتمتع به من قدرات وطاقات واعدة للتحريك الاجتماعي – فإن الكيان الطلابي للإصلاح يحظى باهتمام خاص، ويرعى شئونه المكتب الطلابي المركزي والذي تتكون هيكليته – بالإضافة إلى رئيس المكتب ونائب رئيس المكتب – من : قطاع الطالبات، لجنة المنظمات الطلابية، لجنة التنظيم والتأهيل، لجنة التخطيط، لجنة الإعلام والثقافة، لجنة الشئون المالية والإدارية، قطاع الجامعات والمدن الجامعية، قطاع المعاهد والكليات المتوسطة والفنية.

وهناك مكاتب مناظرة على مستوى التنظيمات المحلية تقوم بممارسة مهامها في رعاية شئون الطلاب والاهتمام بأمورهم العامة.

وحول توحيد الحركة الطلابية اليمنية، والفعاليات التي يسهم بها طلاب (**الإصلاح**) يقول الأستاذ/ عمر سلام . عضو اللجنة التحضيرية العليا لتوحيد الحركة الطلابية :

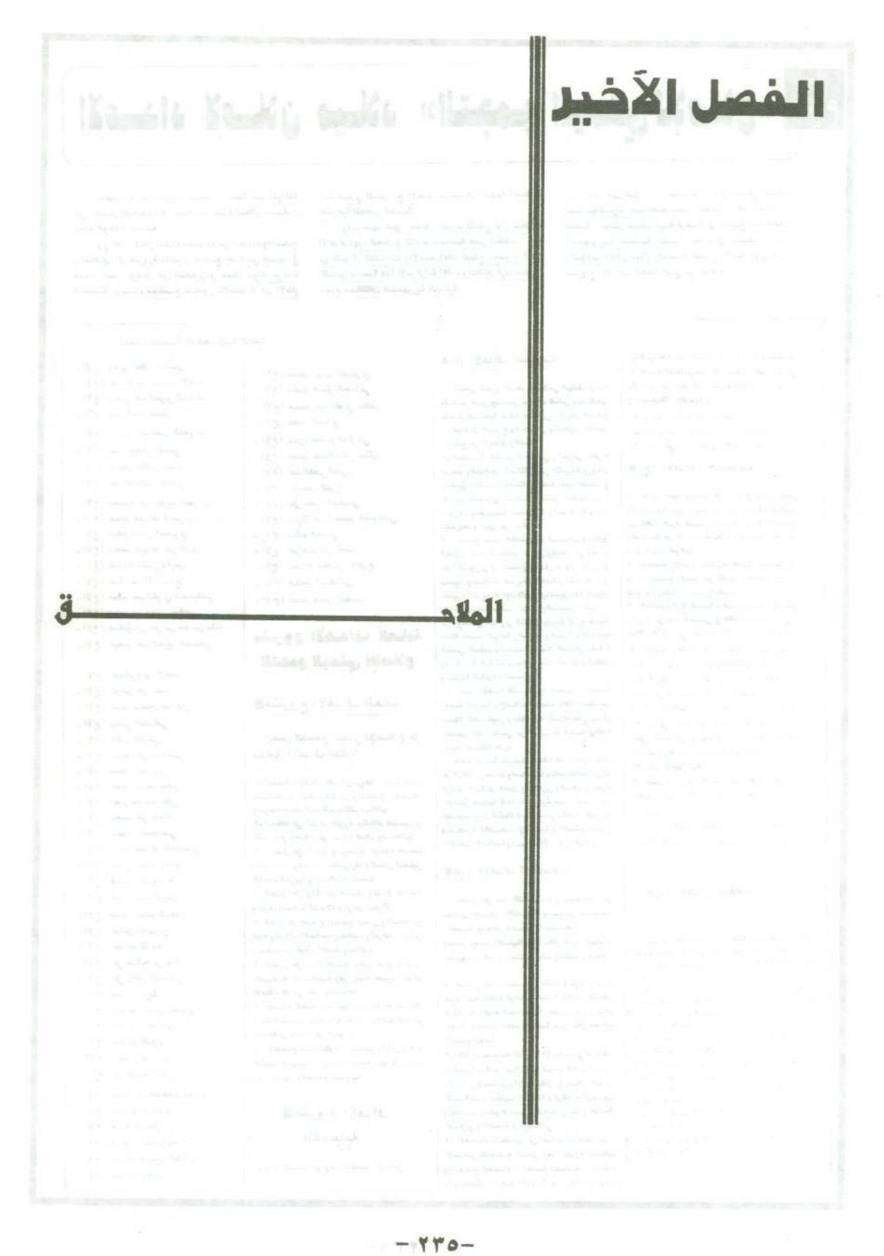
(كان لقطاع الطلاب والشباب في التجمع اليمني للإصلاح أثر بارز وظاهر في توحيد الحركة الطلابية اليمنية من خلال ممثليه في الاتحاد العام لطلاب اليمن (الدورة الخامسة)، فقد ساهم في إقامة العديد من الأنشطة والفعاليات الطلابية الوحدوية في كل من صنعاء وعدن، وتواصل مع أعضاء المجلس المركزي للطلاب اليمنيين لتوحيد الحركة الطلابية في لقاءات عدة، حتى أثمر ذلك التشكيل الوحدوي المتمثل في

اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر التأسيسي للحركة الطلابية اليمنية).

ومن هنا يتضح الهدف من تفصيلنا للحديث عن القطاع الطلابي – بصفة خاصة – وتسليط الضوء على هيكلية مكتب التنظيم الطلابي كون هذا القطاع يسهم في تنشيط إحدى مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة.

ومجمل القول أن مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني تنال اهتماماً ملحوظاً في الأدبيات والطروحات النظرية لـ(**الإصلاح**) وفي خطابه السياسي، كما يلمس هذا الاهتمام من خلال الممارسات والأنشطة العملية التي تقوم بها الأجهزة والأطر التنظيمية المتخصصة في الرعاية والاهتمام بشئون هذه المؤسسات.





الفصل الأخير
الملاحـــــــــــــق

الإعـداد لإعـلان ميلاد «التجمع اليمني للإصلاح» ٩٠م

شهدت بلادنا تحركات سياسية نشطة منذ الموافقة على اعتبار التعددية السياسية ركيزة النظام السياسي لدولة الوحدة اليمنية.

وفي هذا الاطار تنادت مجموعة من العلماء والمشايخ والمثقفين إلى ضرورة تاسيس تجمع إصلاحي ليسهم في خدمة اليمن. ويعمل على التعاون في حماية دولة الوحدة اليمنية. وبناء مجتمع متطور بالاستناد إلى الاطار العقائدي لليمن مع الاخذ بالأسباب المادية المتطورة الشرعية للعصر الحديث.

وقد شهد شهر رمضان المبارك الماضي اول خطوات الإعداد لهذا العمل في لقاء ضم ثمانية عشر شخصا.. قبل ان تتوالى اللقاءات والاجتماعات ليبلغ مجموع الذين اقتنعوا باهمية هذا الأمر قرابة الألف والمائتين فردا يمثلون جميع محافظات الجمهورية اليمنية.

ومن بين الـ[١٢٠٠ شخصية المؤسسة] انبثقت لجنة تحضيرية عليا تضم ستين شخصا.. كما تشكلت ـ ايضا ـ لجان تحضيرية فرعية في جميع محافظات الجمهورية اليمنية. لتبدأ اعمالها في التحضير الجاد والدؤوب لاعلان ميلاد (التجمع اليمني للاصلاح) في ضوء مشروع الأهداف العامة الذي تم اعداده.

اعضاء اللجنة التحضيرية العليا

- الاخ/ يحيى لطف الفسيل
- الاخ/ عبدالله بن حسين الاحمر
- الاخ/ ناجي عبدالعزيز الشايف
- الاخ/ عمر احمد سيف
- الاخ/ محمد إسماعيل العمراني
- الاخ/ عبدالوهاب الآنسي
- الاخ/ حسين عثمان عشال
- الاخ/ عبدالوهاب الديلمي
- الاخ/ مشرف عبدالكريم المحرابي
- الاخ/ حميد عبدالله العذري
- الاخ/ سالم حسن المعمري
- الاخ/ محمد عبدالله بدر الدين
- الاخ/ عبدالله ناجي دارس
- الاخ/ غـالـب الاجـدع
- الاخ/ سالم عبدالقوي الحميقاني
- الاخ/ محمد بن يحيى مطهر
- الاخ/ صادق بن علي بن محسن باشا
- الاخ/ فيصل عبدالعزيز الضلعي
- الاخ/ عبدالرحمن العماد
- الاخ/ عوض علي ياسر
- الاخ/ احمد حسين ضبعان
- الاخ/ يحيى الشبامي
- الاخ/ غالب القرشي
- الاخ/ محمد علي البخيتي
- الاخ/ محمد الصرمي
- الاخ/ حسن محمد جابر
- الاخ/ نصر طه مصطفى
- الاخ/ محمد علي عجلان
- الاخ/ حمود المضواحي
- الاخ/ عبده عبدالله الحميدي
- الاخ/ يحيى محمد رسلم
- الاخ/ قـايـد شـويـط
- الاخ/ عبدالمجيد الريمي
- الاخ/ محمد محمد قحطان
- الاخ/ عباس النهاري
- الاخ/ عبدالله قشوه
- الاخ/ علي صالح بن خالد
- الاخ/ علي ناصر السنامي
- الاخ/ حسين شريف
- الاخ/ عبدالله حسين المشدلي
- الاخ/ عبدالله الكمراني
- الاخ/ عبدالله البازلي
- الاخ/ فيصل مناع
- الاخ/ علي صقر شامي
- الاخ/ محمد عبدالوهاب جباري
- الاخ/ عبدالله الزبيدي
- الاخ/ مراع ضبعان
- الاخ/ محمد احمد باشماخ
- الاخ/ عبدالله حسين الحلالي
- الاخ/ عبدالله القص
- الاخ/ محمد احمد الصبري
- الاخ/ محمد صبلر الجماعي
- الاخ/ محمد عبدالقوي عائض
- الاخ/ فضل الحلالي
- الاخ/ حمود هاشم الذارحي
- الاخ/ محمد عبدالخالق حنش
- الاخ/ عبدالقادر القيري
- الاخ/ سليمان الفرح
- الاخ/ علي ناصر البخيتي
- الاخ/ حارث عبدالحميد الشوكاني
- الاخ/ سالم العيسي
- الاخ/ إبراهيم علي عطيفه
- الاخ/ عبدالله محسن الاكوع
- الاخ/ محمد البيضاني
- الاخ/ احمد حسن الطيب

مشروع الأهداف العامة للتجمع اليمني للإصلاح

■ مشروع الاهداف العامة:

يعمل التجمع اليمني للإصلاح على تحقيق الاهداف التالية:

١ـ التمسك بالإسلام عقيدة وشريعة. عقيدة ينبثق منها تصور شامل للكون والانسان والحياة. وشريعة تنتظم الحياة بمختلف مجالاتها.

٢ـ الحفاظ على اهداف الثورة. والنظام الجمهوري الشوروي والدفاع عن سيادة البلاد واستقلالها.

٣ـ العمل على تعميق وترسيخ الوحدة اليمنية وحمايتها وضمان استمرارها والسعي لتحقيق الوحدة العربية والإسلامية الشاملة.

٤ـ العمل على إزالة أثار التخلف ولتشكل الشعبية وأثرها وسياسة التجزئة وعوامل التفرقة.

٥ـ العمل على إصلاح المجتمع اليمني والحفاظ على قيمه واخلاقه الإسلامية وتقاليده واعرافه الحميدة. وحمايته من عوامل الفساد ومظاهره.

٦ـ العمل على بناء اقتصاد وطني قوي نابع من الشريعة الإسلامية وفق رؤية عصرية تحقق الاكتفاء الذاتي للفرد والجماعة.

٧ـ إصلاح القضاء وتطوير اساليبه بما يكفل استقلاليته ونزاهته وتبسيط إجراءات التقاضي للمواطنين جميعا على السواء.

٨ـ الاهتمام ببناء القوات المسلحة والأمن وافراد الشعب وتربيتهم تربية إيمانية جهادية لإحياء روح الجهاد والفداء والمسئولية.

■ مشروع الاهداف التفصيلية:

ويهدف التجمع على وجه التفصيل إلى مايلي:

● (أ): الأهداف السياسية:

١ـ السعي لتعزيز الحكم الإسلامي الهادف لرعاية مقاصد الدين وتحقيق حاجات الناس ومصالحهم باعتبار السياسة عبادة به تتحرر بالإيمان الصادق من عوامل الصراع والطغيان وتتطهر بالعمل الصالح من الإخفاق والفساد.

٢ـ استكمال الكيان السياسي والشرعي بإطراح النظم والقوانين المخالفة لنص الشريعة وروحها وتطبيق تعاليمها المعطلة. واعتبار حق الشعب في تقرير الشئون العامة واختيار ممثليهم وولاة امورهم وممارسة النصيحة والمحاسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٣ـ ترسيخ مبدا الفصل بين السلطات وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص والعمل على تعميق مبدا الشورى في المجتمع لضمان تداول السلطة سلميا وممارسة الحريات العامة والخاصة التي كفلتها الشريعة الإسلامية. وتعميق لغة الحوار والتفاهم ونبذ اساليب العنف والتعصب المقيت.

٤ـ الإصلاح الاداري الشامل بإيجاد إدارة حديثة فعالة تعتمد النزاهة والكفاءة والخبرة والتخطيط العلمي السليم واستخدام احدث الوسائل الممكنة وممارسة الرقابة وتحقيق مبدا الثواب والعقاب ومحاربة الرشوة والمحسوبية.

٥ـ اعتبار القضية الفلسطينية القضية الاساسية للامة العربية والإسلامية وحشد كافة الامكانيات للجهاد الفلسطيني وانتفاضته المباركة حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من استرداد ارضه وإقامة دولته المستقلة عليها.

٦ـ اتخاذ سياسة خارجية مستقلة غير منحازة تحقق عز البلاد ووحدتها واستقلالها وتقيم علاقات دولية قوامها مبادئ العدل والتعاون والسلام واحترام المواثيق الدولية العادلة ورعاية حسن الجوار بين الشعوب وحل المشكلات بالحسنى والطرق السلمية ومناصرة القضايا الإسلامية والاهتمام بحقوق الاقليات الإسلامية والقضايا الانسانية العادلة.

● (ب): الأهداف الاقتصادية

١ـ العمل على بناء اقتصاد وطني سليم يقوم على مبادئ الإسلام الاقتصادية وينبع من خصائصه المتميزة. ويحقق العدالة الاجتماعية وحسن ترشيد الاستهلاك بما يكفل تلبية الحاجات الضرورية امنا ومعيشة وسكنا وتعليما وصحة.

٢ـ السعي نحو إيجاد بنية انتاجية قوية ونهضة تنموية شاملة قوامها تعبئة طاقات الشعب الروحية وقوته الجماعية لاستغلال موارد البلاد المتاحة. وتسخير العلم والتقنية حتى تكفل مصالح المجتمع العامة.

٣ـ الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في العلاقات الاقتصادية من خلال منع ابواب الكسب الحرام كالربا والاحتكار والاستغلال. وإحلال البدائل الإسلامية محلها كالزكاة والوقف والوصايا والمصارف ونظم التمويل والتامين واحكام التعامل التجاري والاقتصادي الإسلامي.

٤ـ الاهتمام بتطوير الزراعة باعتبارها المورد الاصلي للمجتمع اليمني وكذا الثروة السمكية وتشجيع الصناعة الملبية لحاجات المجتمع الاساسية، خاصة المعتمدة على الخامات المحلية وتنظيم علاقات الانتاج وحوافزه وتشجيع الادخار والاستثمار بما يكفل تحقيق الامن الغذائي والتحرر من خطر التبعية الاقتصادية والاستغلال الاقتصادي.

٥ـ توجيه حركة الاقتصاد الخاصة والعامة وتنسيق جهودها بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع ولا يضر بأي من الحقوق الخاصة والعامة.

■ (ج): الأهداف الاجتماعية:

١ـ تعميق الفهم بمقاصد الشريعة في حماية الدين والعقل وتحقيق واجب المحبة والاخوة والمناصرة بين كافة افراد الشعب لضمان حماية المجتمع والحفاظ على كرامة انسانه وصيانة دمائهم واعراضهم واموالهم.

٢ـ الاهتمام بالاسرة باعتبارها اللبنة الاساسية في بناء المجتمع والعمل على تقوية تماسكها وتيسير الزواج ورعاية الامومة والطفولة.

٣ـ الاهتمام بالمرأة اليمنية باعتبارها نصف المجتمع وإبراز دورها الايجابي في كافة المجالات ومن خلال الأطر التي حددتها الشريعة الإسلامية.

٤ـ الاهتمام برعاية الشباب وإعداده وتربيته تربية إسلامية واعية وتنمية قدراته العقلية والبدنية بكافة وسائل التوجيه والترويح والرياضة الهادفة ليتمكن من الاسهام في بناء الوطن ونهضته.

٥ـ الاهتمام بالمغتربين ومساعدتهم في حل مشاكلهم الناشئة عن اغترابهم والعناية بهم وبأسرهم بما يكفل الحفاظ على هويتهم الإسلامية ولغتهم العربية وارتباطهم بوطنهم وتسهيل مشاركتهم في التنمية والاستثمار داخل الوطن.

٦ـ تعميق مبدأ احترام العمل والمهن الحرفية والمهنية تحقيقا للعيش الكريم وسعادة المجتمع ورفاهه واستقراره.

٧ـ بث روح التعاون والتكافل الاجتماعي وإعانة المعوقين والمرضى والعجزة والشيوخ ورعاية الأيتام والأرامل.

■ (د): الاهداف الثقافية

١ـ العمل على إيجاد سياسة إعلامية هادفة وحامية لقيم الأمة وعقيدتها وتراثها الحضاري ومحاربة الظلم والفساد بكافة أشكالها وتتصدى للغزو الفكري والانحلال الخلقي الهدام والاثارة من كل جانب [illegible]

٢ـ تعميم التعليم الأساسي ومحو الأمية ورفع [illegible] مستوى التدريس وربط التعليم [illegible] الأمة وحاجاتها [illegible] وتوجيه مناهج التعليم [illegible]

٣ـ العناية بالمدارس والمعاهد [illegible] واختيار المساجد وإعداد رسالتها.

٤ـ توسيع التعليم الجامعي والبحث العلمي [illegible]

٥ـ العمل على [illegible]

٦ـ الاهتمام [illegible] حل الإبداع والإبتكار

بسم الله الرحمن الرحيم

البرنامج المشترك للتنسيق والتعاون
بين التجمع اليمني للإصلاح
وحزب البعث العربي الإشتراكي (القطر اليمني) ٩٢م

تنفيذاً لما جاء في وثيقة المنطلقات والأسس التي توصل إليها التنظيمان للتنسيق بينهما وتجسيداً لروح نصوصها وترجمة عملية لبنودها أقرت قيادتا التنظيمان برنامج العمل المشترك التالي :

أولاً : تتمثل مجالات التنسيق والتعاون بين التنظيمين في الآتي :

١) القضايا القائمة وتتمثل في أهمها في الآتي :

أ- إنهاء الفترة الإنتقالية في موعدها المحدد ، واجراء انتخابات حرة نزيهة قبل نهايتها.

ب- مستقبل النظام السياسي فيما بعد المرحلة الانتقالية .

جـ- ميثاق العمل السياسي .

د- اللجنة العليا للانتخابات ، ولجنة شئون الأحزاب ، والمؤتمر الوطني ، والتحالف .

هـ- كافة القوانين التي صدرت بقرارات في غياب مجلس النواب والقوانين المتوقع طرحها على المجلس خلال ماتبقى من الفترة الإنتقالية ، ومن أهمها : قانون الانتخابات ، وقانون التعليم ، وقانون العقوبات ، وبقية القوانين الأخرى .

و- اللوائح التنفيذية للقوانين ومن أهمها : اللائحتين التنفيذيتين لقانوني الأحزاب والانتخابات.

(٢) في مجال القضايا المستقبلية :

أ- إعداد دراسات مشتركة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإجتماعية .

ب- التنسيق في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك على ضوء التطورات والمستجدات .

جـ- تنظيم ندوات عامة وخاصة حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك .

د- التنسيق والتعاون الإعلامي بين التنظيمين عبر وسائلهما الإعلامية .

هـ- تنسيق المواقف تجاه القضايا العربية والإسلامية والعالمية .

د- التعاون والتنسيق في مجال العمل الجماهيري بمختلف صوره .

ثانياً : كما أقرت قيادتا التنظيمين تشكيل التكوينات التالية :

١- تشكيل هيئة عليا من قيادتي التنظيمين تجتمع دورياً كل شهر وكلما دعت الحاجة .
٢- تشكيل لجنة تنسيق ومتابعة تجتمع دورياً كل أسبوع وكلما دعت الحاجة .
٣- تشكيل لجان فرعية في مختلف المجالات التي يتم فيها التنسيق والتعاون .
٤- تشكيل لجان اتصال وتنسيق في كافة المحافظات .

على أن توضع اللوائح المنظمة للهيئة العليا واللجان في أقرب فرصة ممكنة .

الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر	الدكتور قاسم سلام
رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح	أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي
عبدالوهاب أحمد الآنسي	مجاهد أبو شوارب
الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح	عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة الإئتلاف الحكومي بين : الإصلاح، والمؤتمر، والإشتراكي

الحمد لله القائل: « واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا »

وبعد :

فإن الأحزاب والتنظيمات السياسية الموقعة على هذا الإتفاق إدراكا منها لأهمية تظافر الجهود والفعاليات في هذه المرحلة التي يقف فيها شعبنا على أعتاب عصر جديد يتطلع فيه إلى ترسيخ الديمقراطية والتعددية الحزبية ومبداء التداول السلمي للسلطة وصولا إلى مايصبو اليه من أمن وإستقرار الوطن وتقدمه وإزدهاره على أسس تسود فيها مبادئ العدالة والمساواة وتجسيد ذلك قولا وسلوكا وعملا على مستوى أجهزة الدولة ومؤسساتها الدستورية.

وإيمانا من الأطراف الموقعة أدناه بأن تحقيق أمال وطموحات شعبنا يوجب على الجميع في هذه المرحلة بالذات التعاون والتكاتف وتظافر الجهود المشتركة وتكاملها، وإقتناعا منها بأن تحقيق الإصلاحات الدستورية والتصدي للمشاكل الإقتصادية وتصحيح الأوضاع المالية والادارية يتطلب العمل بروح الفريق الواحد تحقيقا للمصلحة الوطنية العليا.

فقد تم الإتفاق على أن يقوم بين هذه الأطراف إئتلاف حكومي وتنسيق برلماني بناء على الأسس والإلتزامات والإجراءات التالية :

<u>أولا : الأسس :</u>

١- الايمان بالله والدفاع عن الوطن والثورة والتمسك بالعقيدة الإسلامية الغراء وشريعتها السمحاء.

٢- التمسك بالديمقراطية والتعددية السياسية كركن أساسي من أركان النظام السياسي في البلاد.

٣- تأكيد حق المعارضة في ممارسة دورها البناء في إثراء وترسيخ الممارسة الديمقراطية.

٤- الإلتزام بميثاق العمل السياسي الموقع عليه من قبل الأطراف المؤتلفه.

٥- الإتفاق على إعداد مشروع الإصلاحات الدستورية.

٦- الإتفاق على الموجهات الأساسية لبرنامج الحكومة الإئتلافية.

٧- التقيد بالسياسة الإعلامية التي يتفق عليها ، وتحكم العلاقة بين الأطراف المؤتلفه.

ثانيا الإلتزامات :

١- تشكيل حكومة إئتلافية يشترك فيها أعضاء الإئتلاف يراعى في تشكيلها مقتضيات المصلحة الوطنية العليا ومقدرة أعضائها على تنفيذ السياسات المقرة وسرعة العمل على حل القضايا الأساسية العاجلة ذات الصلة بحياة المواطنين ووضع الخطط والبرامج لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية متوازنة على أن يؤخذ بعين الإعتبار ثقل كل طرف في الإئتلاف حسب نسبته إلى مجموع الأطراف المؤتلفه.

٢- الإلتزام بالمسئولية الجماعية للحكومة أمام مجلس الرئاسة ومجلس النواب في أداء مهامها وتنفيذ سياساتها على أن يتحمل كل وزير المسئولية الشخصية في إدارة شئون وزارته وفقا للأنظمة والقوانين النافذة وعلى ان يمكن من ممارسة صلاحياته

القانونية.

٣- التقيد بنصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية فلا يجوز لأي عضو في الحكومة أن يخضع الجهاز الإداري التابع له لأي إعتبارات حزبية أو سياسية أو أن يسخر المال العام لمصلحة التنظيم الذي ينتمي إليه.

٤- في حالة عدم توفر الإنسجام والتعاون بين الوزير المختص والمسئولين القياديين في الوزارة فعلى الوزير رفع الحالة إلى رئيس الحكومة الذي يقوم بدوره بإجراء المشاورات اللازمة والتوجيه بإتخاذ الإجراء المناسب.

٥- حرصا على انسجام وتعاون أعضاء الحكومة يعمل رئيس مجلس الوزراء على التوصل إلى وفاق وإتفاق حول المسائل السيادية والقضايا الأساسية الهامة المرتبطة بالسياسة والتوجيهات العامة للدولة، وعند تعذر الوصول إلى إجماع حول موضوع معين فإن من حق عضو الحكومة أن يسجل موقفا بإعتراضه شفاها أو كتابة مع الإلتزام بالسياسة الإعلامية المقرة وأن لا يؤدي ذلك إلى تعطيل القرار.

٦- على أعضاء مجلس الوزراء التقيد بتوجيهات رئيس الحكومة في إطار القوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

٧- تشكيل لجنة تتولى التنسيق بين كتلة المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني وبين كتلة التجمع اليمني للإصلاح على مستوى مجلس النواب وفقاً للائحة تنظم ذلك بما يعزز التعاون

والتكامل بين المؤسسات الدستورية في إطار مبدأ الفصل بين السلطات وبما لايخل بصلاحيات مجلس النواب المنصوص عليها في الدستور .

٨- تلتزم الأطراف المؤتلفة بعلنية جميع الإتفاقيات والوثائق التي تتوصل إليها .

٩- تلتزم الاطراف المؤتلفة بعدم تبني مواقف معارضة للسياسات المتفق عليها .

١٠- تتقيد الاحزاب والتنظيمات الموقعة على هذا الاتفاق بالسياسة الخارجية للدولة ويقتصر نشاطها الخارجي على العلاقات التنظيمية مع الاحزاب الاخرى .

ثالثا الإجراءات :

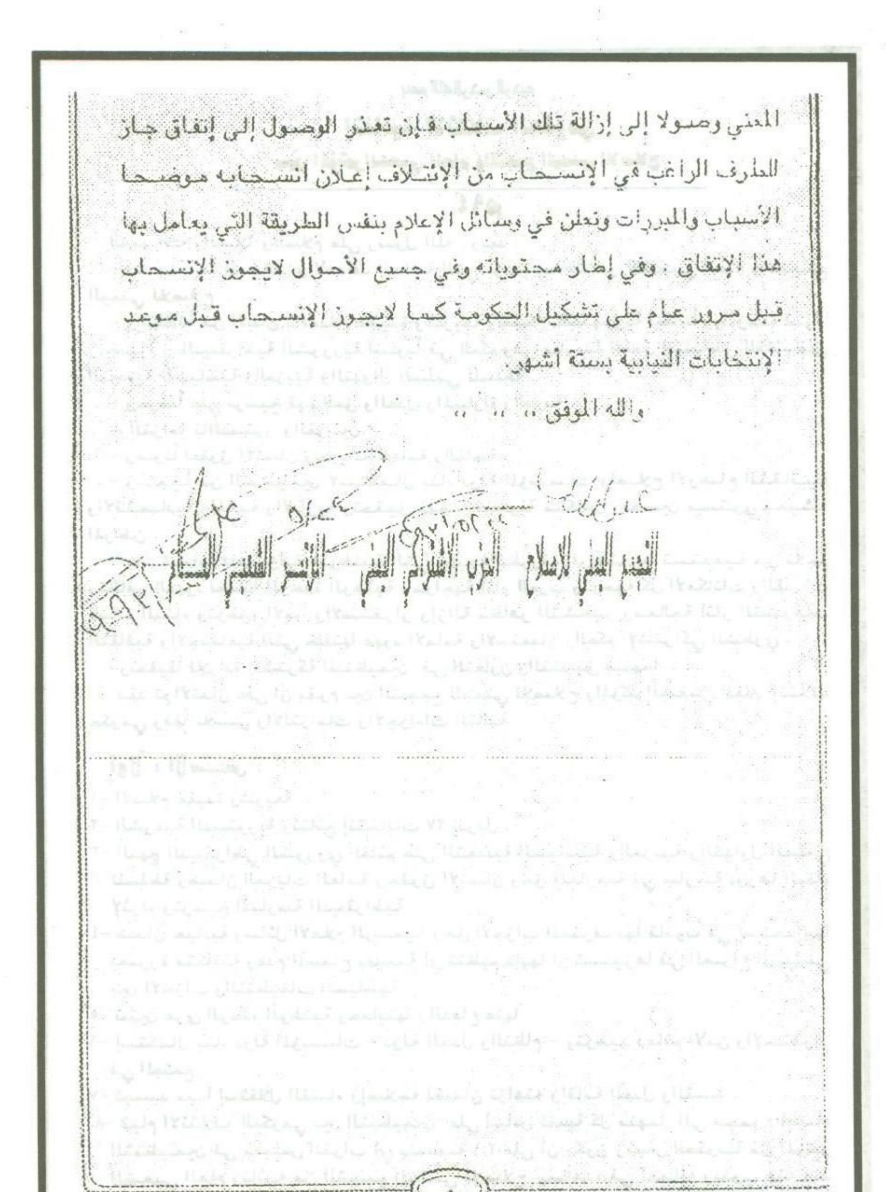
لوضع هذا الإتفاق موضع التنفيذ يتم تشكيل اللجان التالية :

١- لجنة لوضع لائحة نظام عمل المؤتلفين في مجلس الوزراء .

٢- لجنة لوضع لائحة للتعاون والتنسيق بين الأطراف المؤتلفة على مستوى مجلس النواب .

٣- لجنة من أعضاء الحكومة الإئتلافية لوضع برنامج الحكومة على ضوء الموجهات الأساسية المقرة .

ختاما فإن من حق أي طرف موقع على هذا الإتفاق إذا وجد أنه لايستطيع مواصلة المشاركة في الحكومة أن يقدم الأسباب الموجبة لذلك إلى رئيس مجلس الوزراء الذي يقوم بدوره بإجراء الحوار مع الطرف



المعني وصولا إلى إزالة تلك الأسباب فإن تعذر الوصول إلى إتفاق جاز للطرف الراغب في الإنسحاب من الإئتلاف إعلان انسحابه موضحا الأسباب والمبررات وتعلن في وسائل الإعلام بنفس الطريقة التي يعامل بها هذا الإتفاق ، وفي إطار محتوياته وفي جميع الأحوال لايجوز الإنسحاب قبل مرور عام على تشكيل الحكومة كما لايجوز الإنسحاب قبل موعد الإنتخابات النيابية بستة أشهر.

والله الموفق ،، ،، ،،

التجمع اليمني للإصلاح   الحزب الاشتراكي اليمني

٥

بسم الله الرحمن الرحيم

إتفاقية الائتلاف الحكومي

بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمنى للاصلاح

٩٤م

الحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله ..وبعد :

- فتجسيداً للمبادئ والأهداف العامة التي يؤمن بها المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح ..

- وإنطلاقاً من الايمان بالاسلام عقيدة وشريعة وتمسكاً بالجمهورية نظاماً وبالوحدة قدراً ومصيراً وبالديمقراطية الشوروية اسلوباً في الحكم وفى ممارسة العمل السياسى القائم على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة .

- وحرصاً على ترسيخ قيم الحق والعدل والمساواة والحرية ،

- والتزاما باالدستور والقوانين.

- وصوناً لحقوق الانسان وحرياته العامة والخاصة .

- وسعياً من التنظيمين لاستكمال بناء دولة المؤسسات واصلاح الاوضاع الثقافية والاقتصادية والمالية والادارية وتحقيق نهضة تنموية متكامل وتحسين مستوي معيشة المواطن ..

- واستجابة للمسؤلية الوطنية التي تمليها الظروف الراهنه بما تستدعية من تلاحم وتظافر الجهود لحماية الوحدة الوطنية ومواجهة أثار الحرب وتوجيه كل الامكانات والقدرات لإعادة البناء وتوطيد الامن والاستقرار وإزالة مظاهر التشطير ومعالجة أثار التشوهات الثقافية والاجتماعية التي خلفتها عهود الامامة والاستعمار والحكم الإشتراكي الشطري .

- وتحقيقاً للإرادة المشتركة للتنظيمين فى التعاون والتنسيق بينهما .

فقد تم الاتفاق على ان يقوم بين التجمع اليمني للاصلاح والمؤتمرالشعبي العام إئتلاف حكومي وفقاً للاسس والالتزامات والاجراءات التالية :

اولاً : الأســـس :

١- الاسلام عقيدة وشريعة ..

٢- الشرعية الدستورية ونتائج إنتخابات ٢٧ إبريل .

٣- النهج الديمقراطي الشوروي القائم على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة وضمان الحريات العامة وحقوق الانسان وحق المعارضة في ممارسة دورها البناء لإثراء وترسيخ الممارسة الديمقراطية .

٤- ضمان حيادية وسائل الاعلام الرسمية وحق الاحزاب المعترف بها قانوناً في إستخدامها بصورة متكافئة وعدم السماح بهيمنة أي تنظيم عليها او تسخيرها فى الصراع السياسي بين الاحزاب والتنظيمات السياسية ..

٥- تمتين عرى الوحدة الوطنية وحمايتها والدفاع عنها .

٦- إستكمال بناء دولة المؤسسات - دولة العدل والنظام - وتوطيد دعائم الأمن والإستقرار في المجتمع .

٧- تجسيد مبدأ إستقلال القضاء وإصلاحه لضمان نزاهته وإقامة العدل والقسط .

٨- قيام الائتلاف الحكومي بين التنظيمين على أساس نسبة كل منهما الى مجموع أعضاء التنظيمين فى مجلس النواب أي بنسبة ٢:١ على أن يكون رئيس الحكومة من المؤتمر الشعبي العام ونائبه من التجمع اليمني للإصلاح يساعده في أعماله وينوب عنه عند غيابه .

٩- الاتفاق على الموجهات الاساسية لبرنامج الحكومة الائتلافية.
١٠- الإ تفاق والتوافق والتشاور المسبق أساس اتخاذ القرار في الحكومة الإئتلافية.
١١- الاتفاقات والوثائق التي يتوصل اليها الطرفان المؤتلفان كلها علنية .

ثانياً : الالتزامات :

١- الالتزام بالدستور والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة ودعم وتعزيز المؤسسات الدستورية .
٢- التشاور المسبق حول القضايا السياديةوالمسائل الأساسية الهامة المرتبطة بالسياسة والتوجهات العامة للدولة للتوصل الى وفاق وإتفاق حولها ، وعند تعذر الوصول الى إجماع حول موضوع معين فإن من حق عضو الحكومة ان يسجل اعتراضه شفاهة او كتابة.
٣- عدم خروج الخلاف عن إطار الإئتلاف والمؤسسات الدستورية منعاً لإزدواجية المواقف والخلط بين حالتي المشاركة في الحكم وممارسة المعارضة .
٤- الحكومة مسؤولة مسؤلية جماعية أمام رئس الجمهورية ، ومجلس النواب عن تنفيذ برنامجها وسياساتها ، وأداء مهامها وممارسة صلاحياتها وأختصاصاتها الدستورية ، ويتحمل كل وزير المسؤلية الشخصية في تنفيذ السياسة العامة للحكومة في وزارته ويمارس كامل صلاحياته القانونية فى إدارة شؤن وزارته .
٥- الإلتزام بقانون الخدمة المدنية فيما يتعلق بشغل الوظائف من وكيل وزارة ومادون بحيث يتم التغيير في هذه الوظائف وفقاً للأسس والمعايير التي تؤدي إلى وضع الموظف المناسب في المكان المناسب لمؤهلاته وخبراته وكفاءته والتقيد في كل ذلك بالإجراءات المحددة قانوناً ، ويتم إعادة النظر في التوظيفات والترقيات التي لا تنطبق عليه الشروط والمواصفات والأحكام القانونية مع عدم المساس بالمستحقات المالية كحقوق مكتسبة لأصحابها .
٦- يتم الترشيح للوظائف الشاغرة من قبل الجهات المخولة بذلك وبحسب التدرج الوظيفي والتسلسل الاداري طبقاً للقانون .
٧- يمارس مجلس الوزراء صلاحياته في التعيين والنقل بصفة جماعية ، وذلك في كل ماهو منوط به في القوانين واللوائح ، وبما يكفل تحقيق اهداف الإئتلاف وإجراء الإصلاح المالي والإداري ، ومحاربة الفساد والتسيب ، وإتخاذ الإجراءات القانونية اللأزمة في حق كل من يثبت أنه لا يساعد من موقفه على تنفيذ برنامج الحكومة وقرارات المؤسسات الدستورية .
٨- لا يجوز لأي وزير ان ينيط بأي شخص ممارسة أعمال إدارية من خارج جهاز وزارته الا اذا وجدت مبررات مقنعة واستكملت الاجراءات القانونية .اللازمة لذلك .
٩- يقدم أي وزير ترشيحاته بالتعيينات لوظائف الإدارة العليا في إطار وزارته بعد إستيفاء اجراءاتها القانونية الى مجلس الوزراء ليتخذ القرار بشأنها وفقاً للقانون .
١٠- التقيد في شغل الوظائف بالإجراءات والخطوات المحددة بالقوانين من إعلان وترشيح وفحص ضماناً لتكافؤ الفرص وسيادة القانون .
١١- يلتزم جميع الوزراء بتوجيهات رئيس الوزراء طبقاً للدستور .
١٢- لايجوز لأى عضو في الحكومة ان يخضع الجهاز الاداري التابع له لأي إعتبارات حزبية أو سياسية أو أن يسخر المال العام والوظيفة العامة للأغراض الحزبية أو الشخصية وتتحمل قيادة الإئتلاف مراقبة تنفيذ ذلك .
١٣- تثبيت قواعد العمل المؤسسي والعمل على شغل الوظيفة العامة بالعناصر الكفوءة وفقاً للقانون ودون النظر للإنتماء الحزبي ودعم الأجهزة المختصة لمحاسبة المقصرين والمخلين بواجباتهم طبقاً لمقاييس الأداء الوظيفي ووفقاً للقوانين السارية أياً كان إنتماؤهم الحزبي.
١٤- فى حالة عدم توفر الانسجام والتعاون بين الوزير المختص والمسؤلين القيادين فى

الوزارة فعلى الوزير رفع الحالة إلى رئيس الحكومة الذي يقوم بدوره بإجراء المشاورات اللازمة والتوجيه بإتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة .

١٥- يكون عمل أعضاء الحكومة تكاملياً بعيداً عن التنافس الحزبي والكيد السياسي أو وضع العراقيل لبعضهم البعض او تعطيل الاعمال بصورة مباشرة او غير مباشرة .

١٦- الإلتزام بصرف الإعتمادات المقرة في الميزانية كاملةً لكل وزارة وجهة

١٧-التقيد بالسياسة الخارجية للدولة ويقتصر النشاط الخارجي للتنظيمين المؤتلفين على العلاقات التنظيمية مع الاحزاب.

١٨- التقييم المستمر لأداء حكومة الائتلاف ومعالجة اوجه القصور إن وجدت وتحديد موقع الخلل ومسؤوليته ووضع المقترحات لتطوير وتحسين الاداء..

١٩- ينتهي الائتلاف في نهاية مدة مجلس النواب الحالي ، ويجوز الانسحاب من الائتلاف قبل ذلك إذا وجد أحد الطرفين انه لايستطيع مواصلة المشاركة في الحكومة لاسباب جوهرية توجب ذلك مالم يتم إزالتها، أو إذا أخل احد الطرفين بالالتزامات الواردة في هذا الاتفاق، ويعلن الانسحاب وأسبابه ومبرراته في وسائل الاعلام بنفس الطريقة التي يعلن بها هذا الاتفاق، وفي جميع الاحوال لايجوز الانسحاب قبل مرور عام على تشكيل الحكومة ، أو قبل عام من موعد الانتخابات النيابية المقبلة

٢٠- الحرص على أن يختار لشغل المناصب القيادية التنفيذية العليا من عناصر معروفة بالنزاهة والكفاءة والسمعة الحسنة والقادرة على تنفيذ برنامج الحكومة والعمل على حل القضايا الاساسية العاجلة ذات الصلة بحياة المواطنين .

ثالثاً : الإجراءات :

* *لوضع هذ الاتفاق موضع التنفيذ يتم الآتي:*

١- تشكيل اللجان التالية :

أ- لجنة لوضع لائحة نظام عمل المؤتلفين في مجلس الوزراء .

ب- لجنة لوضع الضوابط والسياسة الاعلامية التي يلتزم بها التنظيمان في الإئتلاف

٢- تشكل قيادة الإئتلاف من المسؤول الأول وأربعة أعضاء من كل من التنظيمين وتكون مرجعاً لحكومة الائتلاف وتتولى الإشراف على تنفيذ هذا الإتفاق ومتابعة عمل الحكومة الإئتلافية وتقويم أدائها وحل أي مشكلة تعترض سير عملها أولاً بأول ، وتشكل من اللجان الفرعية ماتراه حسب الحاجة .

والله الموفق والهادى الى سواء السبيل ..

التوقيعات

عن التجمع اليمني للإصلاح	عن المؤتمر الشعبي العام
ياسين عبدالعزيز	عبد العزيز عبد الغني
نائب رئيس الهيئة العليا	الأمين العام المساعد

بسم الله الرحمن الرحيم

إتفاقية التنسيق والتعاون
بين
المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح

الحمد لله القائل « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » .

والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:-

فإنطلاقاً من الثوابت والمبادئ التي يقوم عليها كلٌ من المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ، وحفاظاً على التجربة الرائدة التي يقودها التنظيمان لإقامة مشروع حضاري متقدم ، وتمتيناً للروابط الأخوية العميقة التي تجمع بينهما ، وإستشعاراً للمسئولية الملقاة على عاتق التنظيمين التي توجب عليهما العمل من أجل تمتين عرى الوحدة الوطنية وحمايتها والدفاع عنها ، وصيانة إستقلال الوطن وسيادته ووحدة الجبهه الداخلية ، والسعي لترسيخ وإثراء النهج الديمقراطي الشوروي القائم على أساس التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة وضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان .

وحرصاً على دعم المؤسسات الدستورية وتعزيز دورها وتحسين وتطوير أدائها وحمايتها من أية محاولة تستهدف تعطيلها وإعاقة عملها ، وصولاً الى دولة المؤسسات وتوطيد دعائم الأمن والإستقرار في المجتمع وإصلاح الأوضاع في مختلف المجالات .

وقياماً بالواجب في هذا المنعطف الجديد من حياة شعبنا الذي يحتم توجيه كل الجهود والطاقات والإمكانات المتاحة لخدمة الوطن ورفع مستوى الشعب والتخفيف من معاناته وتحقيق أهدافه وطموحاته سعياً لإقامة المجتمع المدني القائم على الشريعة الإسلامية وإلتزاماً بالدستور والقوانين النافذة ، وتثبيتاً لتقاليد سليمة وصحيحة في الممارسة الديمقراطية وتجنباً لكل المعوقات و الممارسات السلبية .

وإدراكاً لأهمية التعاون والتكامل في العمل السياسي وضرورة وجود قواعد وأسس واضحة يحتكم اليها التنظيمان في عملهما المشترك لمواجهة التحديات المستقبلية والقيام بالمسئوليات الوطنية الكبرى التي تقتضيها المسئولية الوطنية ، فإن التجمع اليمني للإصلاح والمؤتمر الشعبي العام قد إتفقا على أن يقوم بينهما تنسيق وتعاون في مختلف المجالات وفقاً للأهداف والإلتزامات والإجراءات التالية :

أولاً الأهداف:

١- تحقيق التعاون والتكامل بين التنظيمين وتنسيق جهودهما ومواقفهما وإمكانياتهما في النشاط السياسي والثقافي والجماهيري وكافة المجالات.

٢- تنسيق المواقف حول القضايا الوطنية والمستجدات الهامة.

٣- تفعيل وتطوير الأداء المشترك للتنظيمين بما يمكنهما من تحمل مسئوليتهما الوطنية في توحيد الجبهة الداخلية لمواجهة التحديات ومخططات التآمر.

٤- تعزيز الثقة وتوثيق الصلة وتعميق الروابط بين التنظيمين في مختلف المستويات القيادية والقاعدية.

ثانياً الإلتزامات :

يلتزم التنظيمان بما يلي :

١- التنسيق في النشاط السياسي والعمل الجماهيري والعلاقات الخارجية ومختلف المجالات.

٢- التشاور المسبق في القضايا الأساسية والمستجدات الهامة وتنسيق المواقف إزاءها.

١

٣- توجيه التنسيق بين التنظيمين باتجاه نجاح حكومة الإئتلاف الثنائي في تنفيذ اهدافها وبرنامجها المقر من مجلس النواب والاتفاق على الخطط والإجراءات اللازمة لذلك .

٤- الإلتزام بعدم الخروج عن المؤسسات الدستورية وعدم إضعافها .

٥- الإسهام الفاعل في بناء الدولة اليمنية الحديثة .. دولة العدل والنظام والقانون بناءً مؤسسياً ، وإصلاح الأوضاع ومحاربة الفساد .

٦- العمل على ترسيخ التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وتطويرها وحمايتها من الممارسات السلبية التي تلحق الضرر بها .

٧- توفير الأجواء اللازمة لإجراء الإنتخابات العامة في مواعيدها الدستورية ووضع التصورات الكفيلة بضمان حق جميع المواطنين في إنتخابات حرة ونزيهة .

٨- دعم النقابات والجمعيات والمنظمات الجماهيرية بما يعزز دورها ويمكنها من تحقيق أهدافها وتقديم خدماتها لمنتسبيها وعدم تسخيرها للأغراض الحزبية وفقاً للقوانين المنظمة لها وضمان عدم خروجها عن أغراضها .

٩- الفصل بين العمل المؤسسي والنشاط الحزبي وعدم الخلط بينهما .

١٠- إلتزام الوسائل الإعلامية لكلا التنظيمين بتبني خطاب سياسي وإعلامي ينطلق من المبادىء والثوابت والأهداف المشتركة ويؤكد عليها ويسهم في تعميق الروابط والعلاقات بينهما ويسهم في التقويم الموضوعي لأداء حكومة الإئتلاف .

١١- تبادل البرامج الثقافية والفكرية وإقامة الندوات والفعاليات والأنشطة المشتركة في المجالات السياسية والثقافية والإجتماعية والشبابية .

١٢- حل أي خلافات قدتنشا اولاً بأول عن طريق لجان وقنوات التنسيق المتفق عليها .

ثالثاً : الإجراءات :

لتحقيق وتنفيذ هذا الإتفاق يتم الآتي :

١- تُشكل قيادة الإئتلاف لجنة عليا للتنسيق بين التنظيمين من ثلاثة أعضاء عن كل من التنظيمين .

٢- ينبثق عن اللجنة العليا للتنسيق لجان فرعية على مستوى الدوائر المتخصصة وقيادات العمل في المحافظات تتولى التنسيق في مختلف الجوانب وتتكون من عدد من الأعضاء من التنظيمين بالتساوي وتكون رئاسة جلسات تلك اللجان بالتناوب .

٣- تضع اللجان الفرعية الخطط والبرامج التنفيذية للتنسيق ، في المجالات المختلفة وفقاً للأهداف والإلتزامات التي تضمنها هذا الإتفاق .

٤- كل الإتفاقيات التي يتوصل اليها بين لجان التنسيق ، تصبح لازمة التنفيذ بعد إقرارها وفقاً للنظام الداخلي لكل تنظيم .

٥- توضع لائحة خاصة تنظم عمل اللجنة العليا للتنسيق واللجان الفرعية المنبثقة عنها .

صنعاء في ١٣/١٢/ ١٩٩٥م

الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح	الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام
محمد عبدالله اليدومي	د. عبدالكريم الإرياني



ورقة التنسيق الاعلامي بين الموتمر الشعبي العام
والتجمع اليمني للإصلاح

إنطلاقاً من التوجيه الرباني الكريم في قوله تعالى:(وتعاونوا على البر والتقوى ولاتعاونوا على الإثم والعدوان) ..وتنفيذاً لتوجيهات اللجنة العليا للائتلاف بشان التعاون والتنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح في المجال الاعلامي ، في ضوء أسس ومنطلقات وثيقة الائتلاف بين التنظيمين .. وحرصاً على تعزيز روح الثقة بين الشريكين فقد واصلت اللجنة المشكلة من رئيسي دائرة الفكر والثقافة والاعلام بالمؤتمر ودائرة التوجيه والإعلام بالإصلاح وعضوين آخرين من كل تنظيم الى جانبهما إجتماعاتها ، وقد توصلت اللجنة بعد عدد من الاجتماعات المكثفة الى الاتفاق على الآتي :-

أولاً : أسس ومنطلقات التنسيق الاعلامي بين الشريكين :-

١- الاسلام عقيده وشريعه .
٢- أهداف ومبادىء الثورة اليمنية ونظامها الجمهوري .
٣- دستور الجمهورية اليمنية والقوانين والتشريعات والنظم النافذة .
٤- الشرعيه الدستوريه ونتائج انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٣م .
٥- إتفاقية الائتلاف الحكومي بين التنظيمين وأية إتفاقيات تعاون وتنسيق بينهما
٦- برنامج حكومة الائتلاف .

ثانياً : الأهداف :

- تسعى هذه الورقة الى إيجاد أرضية مشتركه للتنسيق الاعلامي بين المؤتمر والاصلاح وصولاً الى تحقيق الاهداف التالية :

١- الحفاظ على الوحده اليمنيه بإعتبارها قدرومصير شعبنا اليمني وحماية الجبهة الداخليه من كل محاولات الاختراق تحت أي مسمى كان ، ومجابهة كل من يعمل على أثارة النعرات الطائفيه والعرقيه والمذهبية .
٢- ترسيخ مبادىء القيم الديمقراطية والشورويه المرتكزه على التعدديه السياسية والحزبية ، والتبادل السلمي للسلطة وتجسيد مبدأ الحوار سبيلاً لحل الخلافات ، ونبذ كل أساليب الارهاب والعنف .
٣- الإشاده بالإيجابيات ونقد الاخطاء والسلبيات ومكامن القصور والاختلالات بمسئولية وموضوعية وبما يساعد على تصحيح وتقويم تلك الاخطاء والسلبيات

وبحيث ، لايتعارض ذلك مع قوانين الدولة السائده وبما لايضر بأسس وأهداف التعاون والتنسيق بين التنظيمين ..

٤- الدعوه الى إستكمال بناء دولة المؤسسات وتوطيد دعائم النظام والأمن والاستقرار ، وأحترام الدستور والقوانين ، وترسيخ قيم الحق والعدل ، والحرية ، وتجسيد مبدأ إستقلال القضاء ، وأصلاحه وتطويره ..

٥- تعميق الوعي الوطني بقواعد شغل المناصب العامه والإلتزام بقانون الخدمة المدنية والتقيد بالإجراءات المحدده قانوناً مع إعادة النظر في التوظيفات التي لاتنطبق والأحكام القانونية

٦- حشد التأييد الشعبي العام لصالح الجهود التي تبذلها الدولة لحماية الوحده ، واصلاح الاوضاع لاقتصادية والادارية ، بهدف تخفيف المعاناة المعيشيه عن المواطنين ، والحث على احداث نهوض تنموي شامل ، ومحاربة الفساد بشتي أنواعه .

٧- دعم علاقات التعاون والتكامل بين شريكي الائتلاف ، والتصدي للشائعات والدعايات الهادفه الى تشويه سياسة التنظيمين أو أدائهما الحكومي ..

٨- اسهام الخطاب الاعلامي في تعزيز علاقات ايجابية مع التنظيمات والاحزاب السياسية الوطنيه المتواجده في الساحة ، وضمان حق المعارضة في ممارسة دورها الوطني البناء ..

٩- الدفاع عن حقوق الانسان وحرياته العامة والخاصة ..

١٠- السعي الى دعم وتفعيل المؤسسات الدستوريه القائمه ..

١١- التنسيق والتعاون في ايجاد خطاب إعلامي بناء للتنظيمين فيما يخص القضايا العربية والدولية وبما لايسيء بعلاقة اليمن بالآخرين ..

ثالثاً : الوسائل :

تم الاتفاق على أن ميدان التنسيق الاعلامي بين التنظيمين يشمل كل الوسائل المتاحة وأهمها :

١- الاعلام التنظيمي .

٢- الاعلام الجماهيري .

رابعاً : الضوابط :-

١- الالتزام بمبادىء وأهداف التعاون والتنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح في مختلف المجالات وعلى كافة الاصعدة ، والتقيد بالوثائق والاتفاقيات المبرمة بينهما .

٢- الابتعاد عن المهاترات الاعلامية ومحاولات التجريح ، واختلاق الاخبار ، وتضخيم السلبيات وإخفاء الايجابيات ، واطلاق التصريحات المتباينه .

٣- عدم نشر أوتسريب أية مواد صحفية أو إعلامية خاطئه وعدم الخوض في نشر الشائعات وترويج المعلومات الخاطئه التي تضر بأسس العلاقة بين التنظيمين ، وتثير الحساسيات بين قواعدهما ، والابتعاد عن الاثارة والتحريض الذي يسيء اليهما .. وتجنب ردود الافعال المتسرعه فيما بين طرفي الائتلاف حفاظاً على روح التنسيق والتعاون ..

٤- التأكيد على حيادية الوسائل الاعلامية الرسمية ، واحترام حق الاحزاب القانونية في أستخدامها وفقاً للقوانين والنظم السائده ..

٥- الالتزام بقانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م ..

خامساً : آلية التنفيذ :

١) يتولى كل من رئيس دائرة الفكر والثقافة والاعلام في المؤتمر الشعبي العام ، ورئيس دائرة التوجيه والاعلام في التجمع اليمني للإصلاح ، التوجيه والاشراف والمتابعة اللازمة لتطبيق ما جاء في هذه الورقة ، والالتزام بما ورد فيها .

٢) عند حدوث أية قضايا خلافية يتم حلها في إطار الدائرتين عبر الحوار والتشاور ، فإن لم يتم ذلك ، يعود كل طرف الى قيادته التنظيميه الاعلى للبت في الأمر ..

٣) يستمر التنسيق والتعاون الاعلامي بين الدائرتين المختصتين ، ويتم عقد لقاءات دورية شهرية ، ويحق لرئيس أي دائرة منهما الدعوة لاجتماع أستثنائي عند الضروره ، بما يؤدي الى تعزيز وتطوير الخطاب الاعلامي بين التنظيمين ، وبحث ومناقشة أية تجاوزات بصورة مستمره ، وتقديم تقرير دوري مشترك الى قيادة الائتلاف عبر القنوات التنظيميه المتعارف عليها .

٤) يتم العمل بهذه الورقة عقب التوقيع عليها وتصبح لازمة التنفيذ بعد اقرارها وفقاً للنظام الداخلي لكل تنظيم ، وتعتبر سارية المفعول ، بسريان الائتلاف الحكومي ، وإتفاقيات التنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ..

والله ولي التوفيق ......

صدرت بصنعاء يوم الخميس ٦/٨/١٤١٦هـ

الموافق ٢٨/١٢/١٩٩٥م

عن المؤتمر الشعبي العام

[توقيع] ٢٨/١٢/١٩٩٥م

محمد يحيى شنيف

رئيس دائرة الفكر والثقافة والاعلام

عضو الأمانة العامة

عن التجمع اليمني للإصلاح

[توقيع] ٢٨/١٢/١٩٩٥

عباس النهاري

رئيس دائرة التوجيه والإعلام

REPUBLIC OF YEMEN
COMMITTEE FOR THE
AFFAIRS OF POLITICAL
ARTIES AND ORGANIZATIONS





ـة شئون الاحزاب والتنظيمات السياسية



شهادة ايداع طلب الاستمرار في ممارسة النشاط

بموجب المواد (٨، ١٤، ٠٥١) من قانون الاحزاب
والمواد (٢٦، ٢٧، ٢٨، ١١، ٦١) من اللائحة التنفيذية للقانون

تعلن لجنة شئون الاحزاب والتنظيمات السياسية المشكلة بالقرار الجمهوري رقم (٣٠) لعام ١٩٩٥م الصادر بموجب المادة (١٣) من قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) لعام ١٩٩١م انها قد استعرضت الطلب المقدم اليها بتاريخ : ١ / ٨ / ١٤١٦هـ الموافق ٢٢ / ١٢ / ١٩٩٥م من قبل قيادة التجمع اليمني للاصلاح .... بشأن تسجيل/ الاستمرار في ممارسة نشاط/ حزب/ تنظيم ... التجمع اليمني للاصلاح ....

وبموجب الصلاحيات الممنوحة لها في المواد (١٣) و (١٤) من قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية والمواد (١٢، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ١١) من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (١٠٩) لعام ١٩٩٥م فقد قامت لجنة شئون الاحزاب والتنظيمات السياسية في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٩/ ٨ / ١٤١٦هـ الموافق ٢٠/ ١ / ١٩٩٦م بفحص الطلب المقدم اليها والوثائق المرفقة به وهي :

١- البرنامج السياسي.
٢- النظام الداخلي.
٣- كشف بأسماء اعضاء الحزب بحيث لا يقل عددهم عن (الفين وخمسمائة) عضو مبيناً فيه القابهم ومهنهم وتواريخ ميلادهم وعناوينهم.
٤- كشف بأسماء الاعضاء الذين شاركوا في اقرار البرنامج السياسي والنظام الداخلي عليه توقيعاتهم.

وقد وجدت اللجنة ان ما قدم اليها مستوفيا للشروط الواردة في قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية ولائحته التنفيذية.

وتنفيذا للفقرة (هـ) من المادة (١٤) من القانون والمادة (٢٧) من اللائحة التنفيذية فان اللجنة تعلن ما يلي :

- اسم الحزب/ التنظيم : ...... التجمع اليمني للاصلاح ....
- المقر الرئيسي : .. صنعاء ....
- المقار الفرعية : الامانة/ عدن/ تعز/ إب/ صنعاء/ ذمار/ حجة/ حضرموت/ أبين/ لحج/ الحديدة/ صعدة/ البيضاء/ مأرب/ شبوة/ الجوف/ المهرة/ المحويت.



البرنامج التنفيذي للقاء المشترك
بين التجمع اليمني للإصلاح
ومجلس التنسيق الأعلى للمعارضة

مقدمة :-

في جو من الصراحة البناءة واستشعار المسئولية الوطنية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ اليمن ، انعقدت العديد من جلسات الحوار بين التجمع اليمني للإصلاح واحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة في ضوء المستجدات التي تواجهها الحياة السياسية ، والعملية الديمقراطية في البلاد والمؤشرات التي تنطوي عليها الخروقات والمخالفات الدستورية والقانونية المرتكبة اثناء عملية القيد والتسجيل خلال شهري يوليو واغسطس ١٩٩٦م .

وفي حين ان الإنتهاكات الخطيرة التي تطال حقوق واسس الممارسات الديمقراطية اثارت القلق الشديد لدى أحزاب المعارضة وتجمع الإصلاح بشأن مستقبل الحياة السياسية ومصير النهج الديمقراطي الذي سارت عليه البلاد منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م فإنها لفتت الإنتباه الى فداحة الأوضاع العامة التي تمر بها البلاد وانتقالها من سيئ الى اسوأ بما ينجم عنها من انعكاسات سلبية اثقلت كاهل المواطن وطغت على قضايا الوطن .

وتتجلى هذه الانعكاسات السلبية في زيادة اعباء المعيشة وتفاقم الازمات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والتدني المتواصل لمستوى الخدمات العامة وكذا في تنامي الفساد وتخلف وعجز الإدارة وفسادها ،وتفشي مظاهر الفوضى والانفلات الأمني وشيوع الصراعات واعمال الثار والانتقام وتراجع هيبة السلطة والتهاون في تطبيق القوانين ،علاوة على التصدعات التي تعاني منها الوحدة الوطنية للبلاد وتهدد نسيجها الإجتماعي الامر الذي اغرى الطامعين بممارسة العدوان ضد اليمن وانتهاك سيادتها .

ويدرك التجمع اليمني للإصلاح واحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة انه من اجل ايقاف هذا التدهور في الاوضاع العامة للبلاد ووضع حد لخطر الإنهيار الذي يتهددها ،لابد من التوجه نحو العمل على تجاوز حالة التوترات السياسية والإجتماعية واحلال الحوار والتعايش بين القوى المختلفة بدلا من الصراع والإلغاء القسري للآخر ،واعتماد السياسات التي تحقق الوفاق الوطني ،وتصفية آثار الحروب والصراعات العنيفة وتطبيع الحياة السياسية وايجاد مناخات مناسبة لتعاون وتظافر جهود مختلف قوى المجتمع لتجاوز المصاعب الاقتصادية واستعادة الحقوق السياسية المنتهكة .

وانطلاقاً من ذلك اكدت احزاب مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة والتجمع اليمني للإصلاح على اهمية تنمية وترسيخ النهج الديمقراطي كشرط اساسي لتعايش القوى السياسية والاجتماعية المختلفة وتنمية قابلياتها للتعاون والعمل المشترك بما يحقق مصالح المواطن ويخدم قضايا الوطن ويقسم الطريق امام مسيرة تنمية المجتمع وتطوره.

ولأن العملية الانتخابية تمثل الشكل الرئيسي للمارسات الديمقراطية فإن الحوار بين التجمع اليمني لإصلاح واحزاب مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة اعطى اهتماماً خاصا لأهمية توفير اجواء سياسية واجتماعية طبيعية ومناسبة لإجراء الانتخابات العامة القادمة ، وتوفير الشروط والضمانات الحقيقية لأن تكون حرة ونزيهة يتحقق فيها التكافؤ بين الأحزاب والافراد على حد سواء ،وتقوم على اساسها المشاركة الإيجابية الواسعة لجماهير الشعب في التعبير عن ارادتها وتعميق وترسيخ الممارسات الديمقراطية وتقوية وشائج الوحدة الوطنية .

لقد خلص الحوار بين احزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة والتجمع اليمني للاصلاح في مرحلته الاولى الى اقرار البرنامج التنفيذي لضمان حرية ونزاهة الانتخابات ،وهي اذ تقدم هذا البرنامج عاقدة العزم على بذل قصارى الجهود لتحقيقه تؤكد بأن هذا المسعى النبيل مسئولية كافة القوى السياسية والاجتماعية المعنية بالديمقراطية وتطور الوطن وازدهاره.

أهداف اللقاء وموضوعه :

١- تنمية وترسيخ النهج الديمقراطي والشوروي والعمل على حمايته والدفاع عنه .

٢- العمل على ضمان انتخابات حرة ونزيهة باعتبار نظام الانتخابات هو الآلية الديمقراطية والسلمية لتحقيق :-

أ- المبدأ الدستوري الذي ينص على ان الشعب مصدر السلطات .

ب- التداول السلمي للسلطة .

٣- الاتفاق على الضمانات السياسية والخطوات الاجرائية التي تمنع أي انتهاكات او خروقات او تجاوزات للحقوق التي نص عليها دستور الجمهورية اليمنية والقوانين السارية

وسائل العمل :

كل الوسائل الديمقراطية والسلمية المشروعة والتي تتحدد طبقاً لما تتطلبه الظروف وتقره الاحزاب السياسية المشاركة في اللقاء .

برنامج العمل التنفيذي :

١- اهداف البرنامج

أ- ضمان حيادية اللجنة العليا للانتخابات واللجان الاشرافية والاساسية والاصلية والفرعية .

ب- ضمان حيادية لجنة الاحزاب والتنظيمات السياسية وسلامة تطبيقها للدستور والقانون .

جـ- ضمان حيادية الوظيفة العامة والمال العام طبقاً للدستور والقانون ومنع تسخيرها لصالح أي طرف .

د- ضمان توفر مناخ سياسي يساعد على الانتقال من حالة الصراع والاقصاء والاستقواء بالسلطة وتفتيت الاحزاب الى مناخ التنافس الديمقراطي وتكافؤ الفرص امام الاحزاب السياسية لتمارس حقوقها المشروعة طبقاً للدستور والقوانين السارية .

هـ- ضمان توفر رقابة محايدة محلية أهلية عربية ودولية لمراقبة حرية ونزاهة الانتخابات .

٢- مرتكزات البرنامج :

- **الضمانات العملية لحيادية اللجنة العليا للانتخابات واللجان التابعة لها وتتمثل في :**

١- اعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وكافة اللجان الانتخابية التابعة لها بمشاركة الاحزاب السياسية .

٢- الاسراع في اصدار قانون الانتخابات المعدل كما اقره مجلس النواب .

٣- الغاء كل الاجراءات التي تمت بما فيها عملية القيد والتسجيل نظراً للخروقات التي سادتها وتضع اللجنة العليا للانتخابات برنامجاً متكاملاً ومعلناً لعملها خلال الفترة القانونية لتوليها مهام عملها واعلان ذلك .

٤- ان تكون جلسات اللجنة العليا للانتخابات وكل اجراءاتها ومداولاتها ووثائقها علنية بحكم انها تدير عملاً لكل مواطن الحق في معرفته والاطلاع عليه .

٥- ان تلتزم اللجنة العليا بتنفيذها احكام القضاء باعتباره المرجع في سلامة تطبيق احكام القانون .

- **الضمانات العملية لحيادية الوظيفة العامة والمال العام :-**

١- ان تتعهد وتلتزم جميع الاطراف السياسية بالدستور والقوانين التي تحرم تسخير الوظيفة العامة والمال العام لمصلحة حزب او شخص وبأي شكل او صورة من الصور التي تؤثر على حيادية المال العام ، والوظيفة العامة او تؤثر على نتائج الانتخابات .

٢- تعتبر كل مخالفة لذلك من قبل أي طرف عملاً ماساً ومخلاً بحرية ونزاهة الانتخابات ، كما يعتبر مبطلا لنتائجها بالنسبة للطرف الذي تمت المخالفة من قبله او لصالحه ايا كانت المرحلة التي تمت فيها المخالفة .

٣- كل شخص في وظيفة عامة سخر نفسه وسلطته لتنفيذ أي مخالفة لحيادية المال العام والوظيفة العامة او ساعد او سهل عملية تنفيذها يجب اخضاعه للمساءلة القانونية ، والملاحقة القضائية ولا يجوز لأي جهة حمايته او التستر عليه بأي طريقة من الطرق .

٤- يمتنع كل مسئول وموظف عام في أي موقع من مواقع المسئولية عن التبرع او الوعد بأي مشروع ينفذ بمال عام خارج اطار الميزانية العامة كما يمتنع عن استخدام مشاريع التنمية لاغراض انتخابية .

٥- العمل على خلق رأي عام واسع يستهجن ويدين كل ممارسة لموظف عام ويسخر المال العام او الوظيفة العامة لمصلحة أي حزب .

٦- منع التوظيف الحزبي والدرجات الوظيفية الحزبية والغاء كل ماسبق ومعالجة آثاره وفقاً للقانون .

٧- يقوم اعضاء الاحزاب السياسية في اجهزة الدولة المختلفة بمتابعة أي مخالفة تخل بحيادية الوظيفة العامة والمال العام وكشفها ونشرها عبر الوسائل الاعلامية وتقديم مرتكبيها للقضاء.

٨- يشكل موضوع القوات المسلحة والامن وحياديتهما في الانتخابات قضية هامة لها أثر كبير على العمل السياسي كله .. وقد شدد الدستور في المادة (٣٩) على وجوب حياديتها وخطر تسخيرها لصالح طرف بعينه حزباً او فرداً او جماعة وبأي صورة من الصور .

والخطر يشمل كل انواع التسخير بما فيها احتمال التسخير لدور موجه في الانتخابات .

ومع تأكيدنا على حق منتسبي القوات المسلحة والامن في ممارسة حقوقهم الدستورية في الترشيح والانتخاب فإننا نرفض ان يستغل هذا الحق استغلالاً يسيئ الى منتسبي هذه المؤسسة الوطنية التي نفخر بها عن طريق اكراههم على التسجيل والتصويت في دوائر بعينها ولمرشحين لا يعرفونهم فلا يعبرون عن ارادتهم الحقيقية التي حرص الدستور على تمكينهم من التعبير عنها عن طريق ممارسة حقهم في الترشيح والانتخاب .

ولما كان الترشيح والانتخاب حقاً لمن يرغب ممارسته بإرادة واعية وليس واجباً يلزم القيام به فإنه لايجوز اكراه او اجبار منتسبي القوات المسلحة والامن على التسجيل والتصويت في دوائر لا مصالح لهم فيها ولا يعرفون ساكنيها ولا المرشحين فيها .

والوضع الطبيعي هو.ان يمارس منتسبوا القوات المسلحة والامن حقهم في الترشيح والانتخاب في دوائرهم الاصلية ، ولهذا الحل ميزات هامة من اهمها

أ- عدم حرمان افراد القوات المسلحة من ممارسة حقهم الدستوري في الترشيح والانتخابات .

ب- انتفاء طابع الاكراه الذي يرغم الجندي على ان يصوت في دائرة لا يعرف المرشحين فيها ولا هي محل اهتمامه الحقيقي، والمقترح يضمن تحقيق رغبة الجندي في اختيار المرشح في موطنه الاصلي الذي يعرفه ويعرف اهله ويتفاعل بعمق مع قضاياه.

جـ- افراد القوات المسلحة قوة متحركة بشكل دائم وبأعداد كبيرة وهي بذلك ليست من قوام الناخبين في الدائرة التي يتواجدون فيها بحكم تواجدهم في المعسكر وهم في نفس الوقت لا

يتساوون في حجم نفوذهم وعددهم بـالموظفين العـاديين او بـالمواطنين الذيـن سـكنوا بحكم اعمالهم في مناطق غير موطنهم الاصلي .

واصوات الجنود بكثافتهم وانتظامهم سوف تضر بالناخب الذي هو بشكل دائم من قوام الدائـرة ويصل الضرر في بعض الاحيان الـى ان يكـون الجنـود عملياً هـم الذيـن اختـاروا مرشـح المنطقة لا اهلها حتى لو كان المنتخب من ابناء المنطقة وهذا يعتبر فـي مستوى التزييف لارادة ابناء المناطق، والانتهاك لحقوقهم والاضرار بشرعية الانتخابات .

د- المقترح سوف يساعد على ازالـة اي لبس او شـك او وهـم او احتمـال لتسـخير القـوات المسلحة لصالح حزب او افراد ،وبذلك يتعمق الاطمئنان لشرعية الانتخابات ونزاهتهـا ممـا يساعد على الاستقرار وتعميق الوحدة الوطنية ويضمن الولاء ويرسخ الوحدة اليمنية ويدعم الثقة في نهجنا الديمقراطي على المستوى المحلي والدولي .

والاعتذار بالكلفة عذر غير مقبول لأن الاستقرار والوحدة والاحساس بالشرعية وتعميق الولاء للنظام مكاسب لا تقدر بثمن وعكسها مغارم لا يعلم الا الله مدى اضرارها .

٩- عدم تسخير المؤسسات العامة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية وكافة المؤسسات الرسمية لأي اغراض انتخابية لمصلحة حزب من الاحزاب او فرد من الافراد .

١٠- ضمان حيادية وسائل الاعلام العامة والتي لها اثر كبير فـي العمليـة الانتخابيـة واستغلال هذه الوسائل العامة من قبل طرف سياسي معين يخل بمبدأ حياديـة الوظيفـة والمـال العـام ويخل بحرية ونزاهة الانتخابات ومبدأ تكافؤ الفرص ولضمان حيادية وسائل الاعـلام العامـة فإنه يتوجب القيام بشكل خاص بما يلي :-

أ- وضع الاعلام الرسـمي بجميـع فروعـه ووسـائله تحـت الاشـراف المباشـر للجنـة العليـا للانتخابات بعد تصحيح اوضاعها وحتى اعلان النتائج النهائية للانتخابات .

ب- تضع اللجنة العليا للانتخابات سياسة اعلامية معلنة وتلزم بهـا اجهـزة الاعـلام العامـة طوال فترة العملية الانتخابية وتراقب سلامة تنفيذها طبقاً لنصوص قانون الانتخابات .

جـ- تقدم الاحزاب السياسية بمراقبة مدى التزام اجهزة الاعلام العامة بالسياسـة الاعلاميـة التي تحددهـا اللجنـة العليـا للانتخابـات والتصـدي لاي تجـاوز وفضحـه والسـعي لتقديـم مرتكبيه للقضاء .

د- عدم استغلال الانشطة الرسمية عبر وسائل الاعلام العامة لصالح حزب معين بصـورة مباشرة او غير مباشرة خلال المرحلة الانتخابية .

هـ- تمنع اجهزة الاعلام العامة عن بث او نشر أي مواد اعلاميـة وتحـت أي مسـمى كـان تشوه صورة أي فئة او طرف سياسي بصـورة مباشـرة او غـير مباشـرة خـلال مراحـل العملية الانتخابية .

- **الضمانات السياسية :-**

ان الانتخابات الحرة والنزيهة والسليمة والتي تضمن لنتائجها الولاء والشرعية هي تلك التي تتم في مناخ سياسي وانتخابي يسوده التنافس الديمقراطي وينتفي فيه الافتئات على أي طرف من الاطراف المتنافسة ويحتكم الجميع فيه الى الدستور وسيادة القانون ولتحقيق ذلك فقد توصل اللقاء الى ما يلي:-

١- رفع القيود غير القانونية المباشرة وغير المباشرة على نشاط احزاب المعارضة والتعامل معها طبقاً للدستور والقانون.

٢- الزام لجنة شئون الاحزاب بنصوص الدستور وقانون الاحزاب وعدم استخدامها لسلطاتها بشكل تعسفي او لاغراض سياسية .

٣- الغاء الحجز المفروض عن مقرات وممتلكات واموال الحزب الاشتراكي اليمني والافراج عنها وفقاً للقانون .

٤- الالتزام بالقانون في صرف مستحقات الاحزاب في الميزانية العامة ودون تسويف او تمييز وبصورة علنية .

٥- الالتزام الدقيق باحترام قرار العفو العام و تصحيح الاوضاع الوظيفية المشروعة والحقوق المكتسبة وفقاً للقانون وعدم اخضاعها للصراع وللابتزاز السياسي والحزبي .

٦- ترسيخ النهج الديمقراطي في التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني الحزبية والنقابية وغيرها ، والامتناع عن فرض الهيمنة عليها سواء من قبل الاحزاب او السلطة او تجييرها خارج الهدف الذي من اجله انشئت ، او الاضرار باستقلاليتها بأي شكل من الاشكال او السعي لتمزيقها وتشجيع الصراعات داخل كياناتها وبين اعضائها .

٧- العمل على تأكيد مبدأ سيادة القانون والحد من كل التجاوزات والانتهاكات التي تمارس مخالفة للدستور والقانون .

٨- خلق مناخ اعلامي تنافسي يعتمد على الموضوعية والمعلومات الدقيقية ويبتعد عن التضليل والتجريح والتخوين والتكفير للاشخاص والهيئات واثارة النعرات التي تضر بالوحدة الوطنية والمصالح العليا للبلاد .

٩- اعتماد منهج الحوار والقبول بالتعاون فيما يتم الاتفاق عليه والاعذار فيما يختلف فيه.

١٠- تكريس مبدأ استقلال القضاء والعمل على حماية العاملين فيه وتحصينهم من اية ضغوط تخرجهم عن الحياد في قضائهم وتعطل ادائهم لواجباتهم بالمخالفة للدستور والقانون .

- ضمان توفر رقابة اهلية :-

لضمان ترسيخ الاطمئنان وتعميق اليقين بسلامة الممارسة الديمقراطية بجميع جوانبها ونزاهة وصدق نتائج الانتخابات، يتوجب قيام رقابه وطنية محايدة تتحرى سلامة الاجراءات الانتخابية وتتولى التنسيق والتكامل بين الرقابة الوطنية والرقابة العربية والدولية .

٢- آليات العمل :-

أ- اللقاء المشترك بين مجلس التنسيق الاعلى لأحزاب المعارضة والتجمع اليمني للاصلاح من اجل انتخابات حرة ونزيهة ويتولى اللقاء المشترك ما يلي:-

١- دراسة القاضيا محل الحوار وتحديد المواقف حيالها .

٢- متابعة تنفيذ اهدافه وبرامجه من خلال آليات الاحزاب المشاركة في اللقاء والتي تتحمل مسئولية تضامنية في تنفيذ ما اتفقت وما تتفق عليه .

٣- انشاء اللجنة القانونية واللجنة البرلمانية واي لجان متخصصة يتفق عليها .

ب- الخطوات العملية :-

ويتم وضعه من قبل لجنة مختصة ويتم اقراره من قبل اللقاء على ان يشمل :-

١- خطوات محددة ببرنامج زمني محدد .

٢- وضع تصور واضح بخطوات كل مرحلة على ضوء احتمالات نتائج المرحلة السابقة .

الخطوات العملية

١- اقرار اسس الاتفاق وبرنامج العمل والتوقيع عليهما .

٢- تشكيل اللجنة القانونية واللجنة البرلمانية والزامهوأبوضع اختصاصاتها وبرنامج عملها.

٣- تحديد مواعيد دورية للاجتماع .

٤- تحرير رسالة موجهة لرئيس الجمهورية والبرلمان تحدد بالتفصيل الخروقات التي مارستها اللجنة العليا واللجان التابعة لها وخطورة ذلك على شرعية المجلس القادم واستقرار الوطن ، ويرفق بالرسالة صورة مما توصل اليه اللقاء .

٥- طلب مقابلة للرئيس ولرئاسة البرلمان لتسليمهم الرسالة ونتائج اللقاء

٦- وضع برنامج اعلامي مكثف يساعد على تعبئة الرأي العام وتجنيده لصالح ما توصل اليه اللقاء ابتداءً من مؤتمر صحفي يعلن نتائج اللقاء .

٧- تحديد مواعيد اجتماعات قادمة للهيئة لدراسة مايلي:-

- ماتم انجازه ونتائجه .

- الخطوات التالية لذلك ومنها :-

أ- الاشهار على المستوى المحلي والدولي للوضع الانتخابي .

ب- مواصلة العمل الاعلامي ورفع الدعاوي القضائية ويشمل الخروقات .

جـ- تطوير وسائل التحرك الاعلامي والسياسي والجماهيري وفي اطار الشرعية الدستورية.

د- دراسة امكانية المشاركة في الانتخابات من عدمه عند اليأس من ضمان نزاهتها وحريتها.

هـ- افاق مستقبلية لتنسيق ابعد بين احزاب اللقاء .

صنعاء١٢ ربيع ثاني ١٤١٧هـ الموافق ٢٧ / ٨ / ١٩٩٦م

توقيع الأحزاب المشاركة /

- التجمع اليمني للإصـــــلاح
- حزب الحـــــــق
- اتحاد القوى الشعبيـــــة
- الحزب الاشتراكي اليمنـــــي
- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
- حزب البعث العربي الاشتراكـــي
- حزب الاحرار الدستـــوري



اتفاق تنسيق

بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لانبي بعده .

لما كانت الانتخابات العامة هي الآلية المجسدة للممارسة الديمقراطية النيابية الشوروية وحق الامة في اختيار ممثليها وتحقيق مبدأ الشعب هو مالك السلطة ومصدرها وهي الارضيـــة التى تؤسس عليها شرعية مؤسسات الحكم ، وهي في نفس الوقت تعبر عن وعي هذا الشعـــب وتمسكه بمبدأ الشورى الديمقراطية استمراراً لمسيرته التاريخية التى تكللت بالنجاح في اعـــادة تحقيق وحدة الوطن اليمني في 22 مايو 1990م ووفاءاً لشهداء الثورة والجمهورية والوحدة الذين رفضوا كل اشكال الاستعمار والاستبداد والتشطير فقدموا ارواحهم من اجل عزة وكرامـــة هـذا الشعب ووحدته وتاكيداً لايماننا بالديمقراطية وبأن نزاهة وحرية الانتخابات هي مسألة جوهرية ومصيرية وان المساس بها هو مساس بكرامة الشعب اليمني وقيمه وانتقاص لاهم حقوقه وأن عزمنا على اقامة الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري بحرية ونزاهة وفقاً للقـــانون هـــو اصرار على المضي في الطريق الصحيح وتفويت للفرصة على الاعداء وتعبير عن المصداقيـــة التى يعتز بها شعبنا وان توفير الضمانات اللازمة لذلك واجب وطني تتحمله حكومـــة الائتـــلاف بالدرجة الاولى ، وكل القوى السياسية الخيرة والفاعلة ولايجوز التقاعس عن ادائه حتى يطمئن الجميع الى سلامة الممارسة وتكافؤ فرص التنافس وصولاً الى الافضل والانفـــع للوطـــن وكـــل ابنائه .

وانطلاقاً من المسئولية الوطنية التى يتحملها المؤتمر الشعبي العـــام والتجمـــع اليمنـــي للاصلاح ولما تجمعهما من روابط وعلاقات مصيرية توجب عليهما تنسيق جهودهما في ســـبيل صيانة التجربة الديمقراطية الوليدة وحمايتها وتحقيق عزة اليمن وتقدمه فان التنســـيق بينـــهما كحق ديمقراطي مشروع يجب ان يكون هدفه الاساسي هو ترسيخ النهج الديمقراطي وتطويـــر آليته وحمايته من اي انتقاصه او التفاف عليه ، وضمان نزاهة وحرية الانتخابات وحـــق كافـــة ابناء الشعب وقواه السياسية بممارسة حقوقهم الدستورية والقانونية بصورة متكافئة باعتبـــار

ذلك هو الشرط الموضوعي والمدخل السليم لبناء دولة النظام والقانون والمؤسسات والنصفة العدل وتحقيق هيبة الدولة وبسط سلطاتها وسيادتها وتحقيق الامن والاستقرار في ربوع البلاد وصولاً الى تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة تلبي حاجة ابناء اليمن وطموحاتهم في مختلف المناطق مؤكدين ان هذا التنسيق يضمن حق القوى الاخرى في المنافسة الديمقراطية في الانتخابات القادمة وفقاً للدستور والقانون بدون اي انتقاص او اخلال.

واستناداً الى ماسبق وانطلاقاً من الثوابت المشتركة للتنظيمين في التنسيق بينهما فقد اتفقا على مايلي :-

اولاً: الأسس:

1- الالتزام بالدستور والقانون وضمان الفرص المتكافئة لجميع القوى السياسية ، وضمان حق الشعب في اختيار الاكفاء والاصلح لتمثيله في مجلس النواب القادم .

2- التعاون على تذليل كل الصعوبات التي تعيق اجراء الانتخابات في موعدها الدستوري المحدد يوم (27) ابريل القادم .

3- تحقيق النزاهة وسلامة كافة الاجراءات الانتخابية ولمنع ممارسات اية خروقات وتجاوزات خلال مرحلة القيد والتسجيل وازالة اثارها ووضع كافة الضمانات القانونية لذلك ومن خلال مايلي :-

أ- تحديد قوام اللجنة العليا للانتخابات وفقا للقانون رقم (27) لسنة 96م

ب- التأكيد على تشكيل اللجان الاشرافية والاساسية والفرعية من الاحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في الانتخابات .

ج- يتم التعاون عند نشر جداول الناخبين المسجلين في (93،96م) كجدول واحد باتخاذ كافة الوسائل التي تضمن صحتها وسلامتها وحذف ماقد يوجد من الاسماء المكرره والوهمية والمتوفين بما لايخالف القانون .

د- يؤكد الطرفان على ضرورة ان تكون الاجراءات والاعمال التي تقوم بها اللجنة العليا للانتخابات في متناول قيادات الاحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في الانتخابات وذلك تجسيدا لمبدأ العلنية .

هـ- العمل على تمكين لجان الرقابة المحلية والعربية والدولية ومن يرغب من المنظمات غير الحكومية من اداء عملها بصورة محايدة .

و- التأكيد على ان من حق الاحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة فـي الانتخابات التأكد من سلامة الحبر المستخدم يوم الاقتراع ، وان لايـزول من اليد قبل (٢٤) ساعة ..

ز- مشاركة الاحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في الانتخابات فـي عد وفرز بطائق الاقتراع وتوزيعها على كافة المراكـز الانتخابيـة وفقـاً للقانون ولايجوز تشكيل لجنة من حزب واحد .

٤- تعيين مستشارين لرئيس الجمهورية لشئون الانتخابات تكون مهمتهم متابعة مسـير العملية الانتخابية والتأكد من سلامة الاجراءات التي تمت وفقاً للقـانون ومنـع اي مخالفات او خروقات في الاجراءات الانتخابية القادمة ويتولـون بصـورة خاصـة المهام التالية :

أ- التأكد من قانونية الاجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية والمساعدة فـي تصحيح اي اجراءات مخالفة للقانون .

ب- التأكد من تنفيذ الاحكام القضائية الصادرة حول الطعون المقدمة الـى القضاء.

ج- التأكد من صرف البطاقة الانتخابية الدائمة بصورة قانونية وسليمة .

د- التأكد من دقة وسلامة الضوابط الامنية في كافـة الدوائـر والمراكـز الانتخابية وعدم تجاوز اللجان الامنية لمهامها طبقاً للقانون .

هـ- التأكد من ان البرنامج الزمني لكافة الخطوات والاجراءات الانتخابية من الان وحتى يوم الاقتراع مطابقاً للقانون .

و- التأكد من كفاءة وحيادية العاملين المساعدين للجنة العليا للانتخابات .

٥- يتفق الطرفان على وضع قواعد ومعايير موضوعية لتحديد الدوائر التي يتم التنسيق فيها بينهما، وعلى الآلية التي تضمن تنفيذ مايتفق عليه .

٦- اتفق الطرفان على مواصلة الحوار حول اسس ومبادئ العلاقات المستقبلية لمرحلة مابعد الانتخابات النيابية القادمة .

ثانياً : الالتزامات والضمانات :

1- ضمان حيادية المال العام ومنع السلطات المحلية من التدخل في العمليات الانتخابية .

2- ضمان حيادية الاعلام الرسمي وخضوعه لاشراف اللجنة العليا للانتخابات حسبما ينص عليه قانون الانتخابات .

3- حرصاً على عدم نشر مايعكر العلاقة بينهما تشكل لجنة مشتركة لهذا الغرض تتولى الاشراف على اعلام التنظيمين والدعاية الانتخابية في الدوائر التي يخوضان التنافس فيها ويلتزم التنظيمان بالضوابط التي تضعها اللجنة العليا للانتخابات وفقاً للقانون .

4- يلتزم الطرفان بعدم تشجيع أو دعم مرشح في الدوائر التي يشملها التنسيق سواء كان مستقلاً او مرشحاً من اي حزب اخر بصورة مباشرة او غير مباشرة.

5- التعاون المشترك للتنظيمين في دوائر التنسيق واعداد الدعاية الانتخابية بصورة مشتركة وتبادل المعلومات حول تلك الدوائر .

6- التنافس الديموقراطي الشريف في الدوائر التي يتنافس فيها التنظيمان بعيداً عن اي تجريح او إساءة .

7- يلتزم كل طرف بالزام اعضائه في دوائر التنسيق بالتصويت لمرشح الطرف الاخر .

8- للتعريف بالدوائر التي جري فيها التنسيق تتركز الدعاية الانتخابية على ان المرشح من اي من التنظيمين مدعوم من التنظيم الاخر .

9- منع اي ممارسات تعسفية ومضايقات من قبل السلطات المحلية تخالف النظام والقانون .

10- يتفق الطرفان على التعاون والتنسيق بينهما في سبيل ضمان مشاركة جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية في الانتخابات القادمة ويبذلان مساعيهما المشتركة من خلال الحوار مع هذه الاحزاب والتنظيمات لتوسيع دائرة التعاون والتنسيق معها استناداً الى ماتوفره هذه الاتفاقية من اسس وضمانات تتعلق بالانتخابات القادمة وذلك بما لايمس حقها في المنافسة في جميع دوائر الجمهورية التي لاترغب بالتنسيق فيها وفي جميع الاحوال لايجوز ان يؤدي ذلك الحوار الى اتفاق يضر بالطرف الاخر او يتنافى مع اتفاقيات الائتلاف القائم بينهما .

١١- نزول قيادات من المؤتمر والاصلاح بتوعية مشتركة للقواعد الطرفين بهدف إزالة أجواء التوتر ، وشرح ابعاد اتفاق التنسيق بين الطرفين .

١٢- حرصاً على توفير أجواء الانسجام والوئام وتعزيز مناخات الثقة بين قيادات وقواعد التنظيمين وتنفيذاً للاتفاقات الموقعة بينهما التي تلزمهما بمعالجة أية مشاكل في اطار الائتلاف بمنع خروجها عن ذلك الاطار ، فقد قررا تشكيل لجنة مشتركة تتولى انهاء اي مشاكل قائمة ومعالجة ماقد يطرأ بصورة فورية وحاسمة .

١٣- التنفيذ الدقيق لجميع الاتفاقات الموقعة بين التنظيمين .

والله ولي التوفيق ....

محمد عبد الله اليدومي	الدكتور/ عبد الكريم الارياني
الامين العام	الامين العام
التجمع اليمني للاصلاح	المؤتمر الشعبي العام

صنعاء

في يوم ١٦/ رمضان ١٤١٧هـ

الموافق : ٢٥/ يناير / ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

إتفاق سياسي حول الإنتخابات النيابية القادمة

بين

حزبي الإئتلاف والأحزاب الموقعة من مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة

مقدمة :

إنطلاقاً من إحساسنا جميعاً بحداثة التجربة الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والحزبية في بلادنا والحاجة لتعاون الجميع في سبيل رعايتها وحمايتها من اي محاولة للإلتفاف عليها اواجهاضها وفي سبيل الدفع بها الى الامام حتى تترسخ وتتجذرفي مجتمعنا اليمني الحديث .

ولما كانت الانتخابات العامة هي احدى الآليات التي تجسد هذه التجربة ويمارس الشعب من خلالها حقه في اختيار ممثليه وحكامه ومحاسبتهم ، فان حزبى الائتلاف واحزاب مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة الموقعة على هذا الإتفاق وبعد حوارات جادة ومسئولة توصل الجميع فيها الى ضرورة توفير الضمانات الد ستورية والقانونية والسياسية والاجرائية لانتخابات حرة ونزيهة من خلال هذا الإتفاق بما يضمن نزاهة الانتخابات وحريتها وتكافؤ الاطراف المشاركة فيها وضرورة قيامها في موعدها الدستوري المحدد ، في ظل اجواء سياسية يسودها روح الوفاق السياسي والتفاهم الوطني العام ، حرصاً على إزالة عوامل التوتر وأثار الصراعات السابقة وصولاً الى مجلس نيابي فاعل ، يساهم في ترسيخ التجربة الديمقراطية ، وينهض بدوره الرقابي والتشريعي ، وتتمثل فيه القوى السياسية الفاعلة ، وتاكيداً على أهمية مشاركة كل ابناء اليمن في بناء وطنهم من خلال المؤسسات الدستورية ، واعتبار الحوار المفتوح والمتواصل قاعدة لحل الخلافات والتباينات بين مختلف الاطراف السياسية و مدخلاً للتعاون والتنسيق وفقاً لما يلي :

١- الالتزام بالدستور والقانون وضمان حق الشعب في اختيار الأكفا والاصلح لتمثيله في مجلس النواب القادم دون انتقاص من حرية إرادة الناخب او نزاهة الاجراءات الخاصة بالانتخابات والالتزام الثابت بالنهج الديمقراطي والتعددية السياسية وحرية الرأي واحترام حقوق الانسان وبما يعزز تحقيق التداول السلمي للسلطة .

٢- توفير الأجواء والمناخات السياسية الكفيلة بإجراء الإنتخابات في موعدها الدستوري وضمان تكافؤ فرص المشاركة فيها لجميع الاحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلين والتعاون على تذليل كل الصعوبات التي تحول دون ذلك من خلال عدد من الإجراءات واهمها :

أ - حث لجنة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية بإكمال الإجراءت الكفيلة بإعطاء شهادات الإيداع لبقية أحزاب مجلس التنسيق التى لم تمنح شهادات إيداع إستمرار النشاط حتى الان .

ب -حث الحكومة على الوفاء بالتزامها لصرف ماتبقى للأحزاب من مستحقات مالية للأعوام السابقة وصرف المستحقات للثلث الاول من العام ٩٧م وفقاً للقانون خلال اسبوع من تاريخه .

جـ -إحترام إستقلالية كل حزب او تنظيم سياسي وخصوصيته التنظيمية والفكرية وبرنامجه السياسي وعدم تشجيع الإنشقاقات الحزبية في صفوفه اوالتدخل في شئونه الداخلية وإحترام قراراته التنظيمية والسياسية وفقاً للدستوروالقانون.

د - إعادة الإنتخابات في النقابات التي تم إنتخاب هيئاتها بطريقة مخالفة للقانون واللوائح المعمول بها وإحترام إرادتهاوكيانها الموحد والإمتناع عن التدخل في شؤنها النقابية والإدارية .

هـ -خلق مناخ إعلامي تنافسي يعتمد على الموضوعية والمعلومات الدقيقة بعيداً عن التجريح والإساءة للأشخاص والهيئات او إثارة النعرات التي تضر بالوحدة الوطنية والمصالح العليا للبلاد .

٦ - **تحقيق نزاهة وسلامة الإجراءات الإنتخابية وتصحيح أية مخالفات خلال مرحلة القيد والتسجيل وإزالة آثارها ووضع كافة الضمانات السياسية والقانونية بما يكفل التوازن السياسي والتمثيل المتكافىءللاحزاب والتنظيمات السياسية في الإشراف الفعلي على الإنتخابات النيابيةالقادمة وذلك من خلال ما يلي :**

أ - التاكيد على ضرورة الإلتزام بقانون الانتخابات رقم (٢٧) لسنة ٩٦م بما في ذلك قوام اللجنة العليا للأنتخابات المكونة من سبعة اعضاء .

ب - العمل على تشكيل كل من اللجان الإشرافية والأصلية والاساسية والفرعية من الاحزاب والتنظيمات السياسية وتوزيعهم على مواقع العمل وفقاً للقانون والمعايير التي يتم التوصل اليها بين اطراف هذا الإتفاق وذلك بما يحقق التوازن والرقابة المتبادلة .

جـ - تطبيق أحكام القضاء الصادرة بالمرحلة الاولى من العملية الإنتخابية بشكل عام .

د - تخويل اللجان الإنتخابية بالتأكد من قانونية ما تم صرفه من البطاقات الإنتخابية وتصحيح اي خلل ، وفقاً للقانون ووضع الضوابط التي تكفل سلامة صرفها والتاكد من إنسيابية وسهولة وصولها الى كافة المسجلين في قوائم الناخبين حتى السادسه من مساء يوم الخامس والعشرين من أبريل ١٩٩٧م ، وفقاً للقانون .

هـ - تعليق جداول الناخبين المسجلين في عامي ٩٢/٩٦م كجدول واحد في المراكز الانتخابية وتصحيحه من قبل اللجان بحذف ماقد يوجد من الاسماء المكررة والوهمية وصغار السن والمتوفين وإتخاذ كافة الوسائل التي تضمن ذلك وفقاً للقانون .

و -التأكد من مشاركة أفراد القوات المسلحة والامن في الإنتخابية النيابية القادمة وفقاً للقانون .

ز - منع كافة الاطراف السياسية من شرح برامجها السياسية والإنتخابية والتعريف بمرشحيها في صفوف القوات المسلحة والامن أوإعطاء أية تعليمات تتعلق بالعملية الإنتخابية والإلتزام بقانون الاحزاب الذي يحرم العمل السياسي والحزبي في صفوف القوات المسلحة والامن وأي مخالفة لهذا يعتبر خرقاً للقانون وإخلالاً بالعملية الإنتخابية وإسقاطاً لديمقراطيتها ونزاهتها .

حـ - إلتزام اللجنة العليا للإنتخابات بمبداء العلنية في جلساتها وكافة أعمالها بإعتبارها

تمارس عملاً وطنياً يهم جميع ابناء الشعب .
ط - التأكيد على تمكين لجان الرقابة المحلية والعربية والدولية في الرقابة على الإنتخابات و أداء مهمتها بصورة فعالة ومحايدة .
ي - التاكد من سلامة الحبر المستخدم يوم الإقتراع وانه لايزول من اليد قبل أربعة وعشرين ساعة والتعاون مع المنظمات العربية والدولية التي لها خبرة بذلك ولديها الإستعداد والدعم للإنتخابات اليمنية بتقديم هذا النوع من الحبر .
ك - مشاركة الاحزاب السياسية في عد وتوزيع وفرز بطائق الإقتراع في كافة المراكز الإنتخابية من قبل ممثليهم في اللجان وفقاً للقانون .

٤ - تشكيل هيئة إستشارية للاخ رئيس الجمهورية لمهام الإنتخابات من قيادات الاحزاب والتنظيمات السياسية وبصورة متكافئة يناط بها متابعة سير العملية الإنتخابية والتاكد من سلامة دستورية وقانونيةالإجراءات الإنتخابية التي تمت حتى الان وتصحيح أية مخالفات ومنع أية مخالفات في المرحلة الإنتخابية المتبقية وتبادل المشورة والراي فيما يخص الوضع الإنتخابي العام ، وتؤدي هذه الهيئة مهامها على النحو التالي :

أ - التاكد من تنفيذ الاحكام القضائية الصادرة بخصوص الطعون المقدمة الى المحاكم حول الفروقات والأخطاء التي رافقت الإجراءات الإنتخابية في المرحلة الأولى من عملية القيد والتسجيل وعلى كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها المعنية سرعة التجاوب والتعاون معها وبذل كل ما من شانه تمكينها من أداء مهمتها على الوجه الأكمل .
ب - التاكد من دقة وحيادية الإجراءات الامنية في كافة الدوائر والمراكز الإنتخابية وعدم تجاوز اللجان الامنية لمهامها المحددة لها طبقاً للقانون .
جـ - التاكد من دستورية وقانونية الإجراءات المتعلقة بالعملية الإنتخابية المساعدة في تصحيح أي إجراءات مخالفة للقانون .
د - التاكد من صرف البطاقة الإنتخابية الدائمة بصورة قانونية وسليمة تكفل سلامة القيد والتسجيل ومنع التكرار .
هـ - التاكد من سلامة البرنامج الزمني لكافة الخطوات والإجراءات الإنتخابية من الان وحتى يوم الإقتراع وبما يكفل مطابقته التامة للدستور والقانون .
و - التاكد من حيادية الموظفين العاملين في اللجنة العليا للإنتخابات وتقديم المقترحات حول ذلك بمايكفل حياديتهم وكفاءتهم .
ز - التاكد من حيادية وسائل الإعلام العامة ورصد أية مخالفات أولاً باول لإتخاذ الإجراءات الرسمية وفقاً للدستور والقانون .

٥ - ضمان حيادية وسائل الإعلام الرسمية وذلك من خلال الاتي :

أ - العمل على إصدار توجيهات عليا الى وزارة الإعلام والمؤسسات الإعلامية الرسمية للإلتزام بالحيادية التامة في العملية الإنتخابية وإتخاذالإجراءات القانونية تجاه أي إخلال بذلك
ب - التاكيد على إعطاء فرص متساوية في وسائل الإعلام الرسمية للاحزاب والتنظيمات السياسية في البرامج والانشطة والفعاليات وفقاً للقانون .
جـ - وجوب عدم إستخدام منابر المساجد للدعاية الإنتخابية لصالح أي حزب من الاحزاب

وفقاً للدستور والقانون .

٦ - ضمان حيادية المال العام والوظيفة العامة من خلال الاتي :

أ - العمل على إصدار تعليمات عليا الى الحكومة والى وحدات الحكم المحلي تؤكد على أهمية وضرورة الإلتزام بحيادية الوظيفة العامة والمال العام وكل ماله علاقة بذلك في العملية الإنتخابية وإعتبار أي مخالفة لذلك من قبل أي طرف ، عملاً مخلاً بحرية ونزاهة الإنتخابات .

ب -العمل على نشر كافة التوجيهات والاوامر والتعليمات المشار اليها اعلاه في وسائل الإعلام الرسمية والتأكيد على ضرورة الإلتزام بها من قبل كافة الجهات المعنية .

جـ - إعلان إستقالة من سبق وان تقدموا بإستقالاتهم ممن يشغلون وظائف ينص القانون على إستقالتهم منها للتقدم للإنتخابات وذلك في كافة وسائل الإعلام الرسمية .

د - يمتنع كل مسئول وموظف عام في أي موقع من مواقع المسئولية عن التبرع اوالوعد بأي مشروع ينفذ بمال عام خلال الحملة الإنتخابية ، كما يتم الإمتناع عن إستخدام المشاريع التنموية لأغراض إنتخابية ، لدعم حزب أو مرشح بعينه .

هـ - الإلتزام بقانون الخدمة المدنية في كل مايتعلق بالعمل الوظيفي وعدم تسخير الوظيفة العامة للمصالح الحزبية او الشخصية ، حتى تتكافأ الفرص امام المواطنين لممارسة حقوقهم الديمقراطية وفقاً للدستور والقوانين النافذة في البلاد .

٧ - وتأسيسا لما تقدم تعمل هذه الاحزاب والتنظيمات السياسية على تنفيذه ومن ثم تتولى التنسيق فيما بينها في الإنتخابات القادمة وفقا لما يلي :

أ - العمل على مشاركة كل الاحزاب والتنظيمات السياسية الموقعة على هذا الإتفاق في الإنتخابات النيابية القادمة والتعاون المشترك لإنجاحها من أجل إيجاد مجلس نيابي فاعل يرسخ التجربة الديمقراطية وينهض بدوره الرقابي والتشريعي من خلال تمثيل كل القوى السياسية الحية والشخصيات الوطنية المستقلة وبما يحقق مصالح الشعب ويساعد على بناء مستقبل أفضل .

ب -الحرص على ان تكون الإنتخابات حُرة ونزيهة لتأتي نتائجها معززة للوحدة الوطنية والديمقراطية .

جـ- تشكل الاحزاب الموقعة على هذا الاتفاق لجان مشتركة للرقابة على سير العملية الانتخابية في كل مراكز القيد والتسجيل .

٨- تشكيل لجنة عليا مشتركة من قبل قيادات الاحزاب الموقعة على هذا الإتفاق تتولى :

أ - الإشراف على تنفيذ بنود هذا الإتفاق .

ب - مواصلة الحوار السياسي بين الأطراف الموقعة على هذا الإتفاق حول كافة القضايا محل الخلاف في إطار الدستور والقانون والثوابت الوطنية .

جـ - وضع التفاصيل المرتبطة بالتنسيق في الدوائرالإنتخابية في سياق أولويات تنفيذ بنود هذا الإتفاق .

٩- كل ما يخص البنود المختلف حو ل مكانها في هذا الإتفاق فقد اعد بها محضرا خاصا وقعت عليه أطراف هذا الإتفاق بهد ف متابعة تنفيذ ها والتعاون المشترك

لتذ ليل اية عراقيل او صعوبات تقف في طريق ذلك وفقا للدستور والقانون .

١٠ -تلتزم جميع الأطراف الموقعة على هذا الإتفاق بتنفيذه كمنظومة متكاملة ،

ولايجوز لأي طرف فيه ان يعقد او يلتزم بأية إتفاقات او تعهدات مع أي طرف آخر

تتعارض مع بنود هذا الإتفاق .

﴿ وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ صدق الله العظيم .

والله من وراء القصد

صنعاء في ٨ / ٣ / ١٩٩٧م .

التوقيعات

الأحزاب الموقعة

من مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة

الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري

الأمين العام لحزب الحق

- اتحاد القوى الشعبية اليمنية

حزبي الإئتلاف

الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام

الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح

١٩٩٧/٣/٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاق مبادىء بين الاحزاب والتنظيمات السياسية حول تكوين ونشاط النقابات والمنظمات الجماهيرية .

إستناداً الى المادة (٥٧) من الدستور التي تعطي الحق للمواطنين في عموم الجمهورية « في تنظيم انفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية » كما تلزم هذه المادة « الدولة بان تضمن هذا الحق ، وبان تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته » وبأن « تضمن كذلك كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات بكافة اشكالها وانواعها » .

وإنطلاقاً من حرص الاحزاب والتنظيمات السياسية الموقعة على هذه المذكره وإيمانها بضرورة تفعيل المبادىء والحقوق التي أكد عليها الدستور ، وإيمانها بانه لاسبيل للنهوض بالمجتمع الا بتمكين المواطن اليمني من كامل حقوقه وحرياته الاساسية ، ومن المشاركة الكاملة والاسهام الخلاق في بناء اليمن من خلال ممارسة حقه الدستوري في إنشاء هذه المنظمات لحماية مصالحه والدفاع عن حقوقه .

وتأكيداً لأهمية دور هذه المنظمات في بناء وتطوير المجتمع الحديث بإعتبارها أحد اركانه الاساسية ، وإستشعاراً من الاحزاب والتنظيمات السياسية للمخاطر التي تتعرض لها هذه المنظمات من خلال الممارسات او التشريعات القانونية التي تنتقص من حقها الدستوري فإنها تلتزم بالمبادىء التالية :

اولاً : العمل على تجسيد المبادىء الدستورية المؤكدة لحق المواطنين في تنظيم انفسهم مهنياً ونقابياً ، وضمان تطبيق هذه المبادىء نصاً وروحاً ، واتخاذ جميع الوسائل المشروعة لحماية تلك المبادىء من الانتهاك .

ثانياً : احترام حرية وإستقلالية النقابات والمنظمات غير الحكومية والوقوف في وجه اية محاولة للمساس بحريتها وإستقلالها او تجيير وتسخير نشاطها لصالح اية جهة رسمية او حزبية بما لا يخدم اغراض المنظمة واهدافها التي نشات من اجلها .

ثالثاً : إنشاء وتكوين وتسيير هذه المنظمات بالطرق الديمقراطية ، وبالانتماء الطوعي لها ، ورفض اية تكوينات تتم مخالفة لذلك .

رابعاً : الدفاع عن حق النقابات والمنظمات غير الحكومية في التعبير عن انشطتها

١

والدفاع عن حقوق المنتسبين لها من خلال كل الطرق السلمية المشروعة ، بما في ذلك حقها في الاضرابات والاعتصامات والتوقف عن العمل او التهديد به ، وحقها في اصدار النشرات والصحف المعبرة عنها ، ورفض اية تشريعات او قرارات او إجراءات تلغي هذا الحق اوتنتقص منه بإعتبارها مخالفة للدستور وروح الإعلان العالمي لحقوق الانسان .

خامساً : إعتبار الهيئات القانونية والنظامية لهذه المنظمات هي المسئولة عن مراقبة وتقييم ادائها ، وان القضاء هو الحكم في اية خلافات او مخالفات تنشا بين اعضائها وتكويناتها ، وإقتصار دور الجهات الرسمية على تسجيلها والاطلاع على بياناتها .

سادساً : الوقوف ضد اي استخدام للمخصصات المالية القانونية لهذه المنظمات بغرض التدخل في شئونها الداخلية .

سابعاً : تعمل الاحزاب الموقعة على هذه المبادىء متضامنة على إستصدار التشريعات التي تحقق هذه المبادىء المتفق عليها ، وعلى الغاء اية قوانين او تشريعات مخالفة لها .

والله ولي التوفيق .

صادر في العاصمة صنعاء

يوم الاربعاء الثاني من شهر رمضان ١٤١٨ هـ

الموافق الاول من يناير ١٩٩٨م

الحزب	عنه الاسم	التوقيع
- التجمع اليمني للإصلاح	[illegible]	[illegible]
- الحزب الاشتراكي اليمني	[illegible]	[illegible]
- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	[illegible]	[illegible]
- حزب البعث العربي الاشتراكي القومي	[illegible]	[illegible]
- حزب الحق		
- اتحاد القوى الشعبية		

٢ /

فهرس المحتويات

رقم الايداع (٢٠٠)
دار الكتب صنعاء
٢٠ / ٩ / ١٩٩٨م